

مختار

السنة الأولى - العدد الثاني عشر - يوليو ٢٠٠١

- الافتتاحية: إيران والعرب بعد الانتخابات الرئاسية
- الانتخابات الرئاسية الإيرانية - ملف خاص
- قراءة ديمقراطية للإسلام في إيران والشرق الأوسط
- دور جمعية المؤلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني
- الاستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة



مختار أبراهيم

السنة الأولى - العدد الثاني عشر - يوليو ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
إبراهيم نافع

مدير المركز،
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير،
د. محمد السعيد إدريس

المنسق،
أحمد منيسى

وحدة الترجمة
د. ملاحات أحمد حماد
د. محمد محمود عبد المحسن
د. مصطفى موسى شرف
أ. فتحي أبو بكر المراغى

المدير الفني،
السيد عزمى
الخراج الفني،
حامد العويضى

صورة الغلاف :

نافذة زجاجية من تواب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جبل سبتون ، أصفهان - إيران

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهي أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	◆ افتتاحية العدد.
	◆ - إيران والعرب بعد الانتخابات الرئاسية
	◆ شئون داخلية:
	١- الانتخابات الرئاسية الإيرانية - ملف خاص
٦	- مؤتمر صحفي عالمي بحضور ٤٥٠ مراسلاً صحفياً: ٢٠ سؤالاً للرئيس خاتمي
١٤	- لم يكن لدى خاتمي إجابة واضحة بخصوص عقد المناظرة
١٥	- هل كان خاتمي يحتاج الى كل هذه الدعاية ؟
١٦	- نص رسالة خاتمي الى الشعب الإيراني
١٧	- نتائج الانتخابات في بعض الدول الأوربية والعربية والآسيوية
١٧	- نتائج الانتخابات
١٩	- وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية «إيرنا» : الإيرانيون في المهجر.. ماذا يريدون ؟
٢٩	- إيران بعد ١٨ خرداد - ٨ يونيو
٣١	- رئيس اللجنة العليا للانتخابات: انتخابات ١٨ خرداد رسخت الإصلاحات
٣٢	- هل يسمع السيد خامنئي الآن «صوت ثورة» ؟
٣٣	- على هامش رسالة السيد توكلي
٣٤	- حتى لا تضيق أفضل وآخر فرصة للإصلاحيين
٣٥	- انتخابات ١٨ خرداد تجذر الإصلاحات
٣٦	- تحليل اجتماعي لسلوك سياسي
٣٧	- شروط ومواصفات الحكومة الجديدة
٣٨	- أسماء ٤١ مرشحاً لحكومة خاتمي المتوقعة
٣٩	- قراءات ديمقراطية للإسلام في إيران والشرق الأوسط
٤٤	- دور جمعية المؤلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني
٤٧	- التعليم العالي في إيران بين الواقع والتطلعات
٥٠	- مدير الشركة الوطنية للطيران
٥١	◆ أحداث إيرانية:
	◆ تفاعلات اقليمية :
٥٢	- دعم العلاقات بين مصر وإيران
	◆ علاقات دولية
٥٦	- الاستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة
	◆ شخصية العدد
٦٢	- على شريعتي فيلسوف الإسلام الثائر
	◆ ملف روّش محبوبة
٦٤	١- مآزق التيار الإصلاحي في إيران
٦٨	٢- الانتخابات الرئاسية الإيرانية : دلالات النتائج
٧٠	٣- الاصلاحيون والمحافظون في إيران.. جدل المنفعة المتبادلة

إيران والعرب بعد

الضغوط والتجاوزات التي تحدث، تعرض لهجوم شديد واتهم بأنه يسعى للحصول على صلاحيات جديدة على حساب صلاحيات المرشد، ووصل التطرف بالبعض أن طالب بإلغاء منصب رئيس الجمهورية كلية واستحداث منصب رئيس الوزراء وجعله تابعاً مباشرة للمرشد.

كانت أربع سنوات شديدة الصعوبة تحملها خاتمي صابراً محتسباً ولم يسمح لنفسه أن يبوح للشعب بما يعاني. اتهم من جانب معارضييه من غلاة المتطرفين بأنه يسعى إلى تقويض ركائز الجمهورية الإسلامية بدعوته الإصلاحية، كما اتهم من بعض غلاة المتطرفين من الإصلاحيين، بالمهادنة والضعف والوسطية والعجز عن تحمل مسؤولية الدعوة الإصلاحية، ووصل الأمر لدرجة مطالبة بعضهم بإيجاد مرشح إصلاحى بديل له يكون أكثر راديكالية وعزيمة كرئيس للجمهورية.

رغم ذلك استقر رأى الرئيس على الصمت حتى جاءت اللحظة الحاسمة لتقديم أوراق تجديد ترشيحه فلم يستطع أن يمنع نفسه من البكاء ليس عن ضعف ولكن عن عزة، بعد أن حسم ترده في أن يقدم على خوض معركة الرئاسة وفاء لمهده مع الشعب ولم يجد ما يقوله في مثل هذه اللحظة الدرامية والدموع تهمر من عينيه «لدى رأسمال بسيط هو ماء وجهي الذي حصلت عليه بمحبة الشعب ودعته لي في الساحتين الداخلية والخارجية».

كانت المعركة الانتخابية عنيفة، غجز فيها المحافظون عن تقديم مرشح منافس للرئيس خاتمي لكنهم تعمدوا تفتيت وبثرة الأصوات بتقديم عدد وافر من المرشحين على أمل حرمان خاتمي من الفوز في الجولة الأولى وإجباره على خوض جولة انتخابية ثانية، كما حرصوا على صرف أنظار الناخبين عن المشاركة في العملية الانتخابية سواء بإشاعة مناخ انتخابي يؤكد حتمية فوز الرئيس بما يشيع الكثيرون على عدم التمسك للذهاب إلى مراكز الاقتراع، أو بتأخير موعد الانتخابات كي تتزامن مع موسم العطلات الدينية كي لا تحقق الانتخابات إقبالا شعبيا والهدف من هذا كله النيل من مكانة خاتمي ومكانة الدعوة الإصلاحية وإفقاد الرئيس والإصلاحيين شجاعة القدرة على المبادرة ومواصلة المشوار، واعتبار أن انخفاض نسبة التصويت أو تراجع الأصوات المؤيدة لخاتمي عن معدل الـ ٧٠٪ الذي حققه في الانتخابات السابقة دليل مؤكد على فشل البرنامج الإصلاحي.

نتائج الانتخابات بدلت كل هذه التوقعات التي كان يأمل فيها المحافظون، حيث جاءت نسبة التصويت عالية وفاز الرئيس خاتمي بدعم ٨٨ و ٧٧٪ من إجمالي المشاركين في التصويت.

هذه النتائج جعلت السيد علي خامنئي مرشد الجمهورية يبدى حماسه في الإشادة بما حدث ويشيد بالشعب الإيراني ويعتبر ما حدث استفتاء شعبياً على صلاحية نظام الجمهورية الإسلامية.

الجديد في موقف خامنئي هو تحمسه في الإشادة بالشعب الإيراني ومكانته، حيث أكد على أن «الشعب هو الأساس في نظام

بالطبع، إيران لم تعد هي إيران بعد الانتخابات الرئاسية، على الأقل بالنسبة لمكانة الدعوة الإصلاحية في تطوير أداء النظام السياسي الإيراني. هذا لا يعني أننا نتصور أن نتائج تلك الانتخابات سوف تؤثر في ثوابت النظام، فهذه الثوابت راسخة لأسباب كثيرة من أبرزها أن رائد الدعوة الإصلاحية الحالية وهو الرئيس السيد محمد خاتمي ملتزم بهذه الثوابت، أو أن هذه الثوابت جزء منه، بحيث أنه لو تخلى عنها لن يكون هو نفسه محمد خاتمي. الثوابت راسخة وقوية والرئيس خاتمي من أهم المدافعين عنها، ولكن الدعوة الإصلاحية هدفها التصدي للإنحرافات، أو على الأقل، للتحريفات التي أصابت الأهداف الإستراتيجية للثورة الإيرانية بفعل تراكمات الزمن، والتصدي لما تم إغفاله أو تغافله من مواد الدستور، بحيث يتم ادخال إصلاحات على سلوكيات النظام وممارساته، وتصحيح المسار على قاعدة الدستور والأهداف الإستراتيجية للثورة الإيرانية من خلال السعي إلى إقامة دولة القانون، وتأكيد مكانة الشعب وإرادته، وأخيراً تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية وفي المقدمة منها الحريات الديمقراطية.

لقد حمل الرئيس خاتمي مسؤولية هذه الدعوة الإصلاحية، وسانده الشعب في دعوته من خلال صنع ملحمة الثاني من خرداد (مايو ١٩٩٧) التي توجته رئيساً فائزاً بجدارية على منافسه القوى على أكبر ناطق نوري بنسبة ٧٠٪ من أصوات المشاركين في العملية الانتخابية. وعلى مدى أربع سنوات ظل الرئيس خاتمي يكافح في ظروف صعبة مؤيداً بمنظمات وهيئات جبهته الثاني من خرداد وفي مقدمتها «جبهته المشاركة» ومسنوداً من جماهير الشعب الإيراني في مواجهة التيار المحافظ الراض للدعوة الإصلاحية والمتحصرين بعدد من أهم مؤسسات صنع القرار والقوة السياسية في النظام الإيراني والمتدنن بعباءة الولي الفقيه (مرشد الجمهورية) السيد علي خامنئي.

لقد بقي الرئيس خاتمي، على مدى تلك السنوات الأربع الماضية، وفياً لمهده للسيد علي خامنئي وللجمهورية الإسلامية وللشعب الإيراني، سعى إلى الإصلاح وتحمل الضغوط الهائلة، ولم يفصح عن معاناته للشعب خشية أن تحدث فتنة شعبية تهدد الوحدة الوطنية.

رضى بالحد الأدنى من الإنجازات على أمل أن تأتي الفرصة لتحقيق المزيد والأفضل دون تجاوز لمنهج «الاعتدال» الذي اتبعه في التعامل مع منافسيه، الذين أساءوا للدعوة الإصلاحية وتركيزها على الحريات الديمقراطية وسيادة القانون واعتبروها دعوة تفريية وأمريكية، كما استخدموا مؤسسة القضاء لإغلاق الصحف واعتقال المفكرين لاستئصال الدعوة من جذورها.

وعندما حاول الرئيس خاتمي أن يلجأ إلى التلميح، دون التصريح، حفاظاً على التماسك الوطني، وألح إلى أنه كرئيس للجمهورية مهمته تنفيذ الدستور وحمايته عاجز عن تحقيق المهمة، وكان يريد بذلك أن يتدخل مرشد الجمهورية لدعمه في مواجهة

الانتخابات الرئاسية

الجمهورية الإسلامية ، والبرلمان هو رأس كل الأمور». وكان هذا القول حسماً للخلاف المفتعل من جانب غلاة المحافظين بين مكانة الشعب ومكانة الولي الفقيه (مرشد الجمهورية). كلام خامنئي كان حاسماً في هذه المسألة بقوله: «لسنا شيئاً من دون الشعب، الشعب هو العامل المحدد ، والجذور العميقة لهذا النظام».

من هنا نقول أن إيران بعد الانتخابات الرئاسية ليست هي إيران قبل الانتخابات ، وهذا التحول له دلالاته:

- فالرئيس خاتمي بات مفوضاً من الشعب بمواصلة مسيرة الإصلاح ، وأى تقاعس من جانبه سيفسر حتماً على أنه نكوص بالوعد والعهد ، ولذلك فإنه على الرغم من أن خاتمي أكد أنه لن يجيد عن «منهج الاعتدال» فإنه لم يفرض بأي حال من الأحوال في جوهر الدعوة الإصلاحية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التنسيق بين التنمية السياسية والعدالة الاجتماعية لصالح تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

- إن السيد علي خامنئي سيدعم البرنامج الإصلاحي مع الحفاظ على الوحدة السياسية للنظام . فتصديده للبرنامج الإصلاحي يعني دخوله في مواجهة مباشرة مع الشعب الذي سبق أن أكد أنه صاحب الفضل في دعم - والحفاظ على - نظام الجمهورية الإسلامية . وهذا يعني أن خامنئي إن لم يصبح في صف خاتمي فلن يكون ضده .

- أن التيار الإصلاحي لن يتسامح مع خاتمي في أي تراجع عن الدعوة الإصلاحية . وقد بدأت بشائر ذلك في شكل ضغوط تحذيرية من أن خاتمي ربما يكون آخر رئيس لإيران من أصحاب العمائم إذا لم يستطع أن ينتصر لبرنامج الإصلاح وللثورة والديموقراطية ، كما ظهر في شكل ترشيحات لأعضاء الحكومة الجديدة تدفع بترجيح خيار المجيء بحكومة من الإصلاحيين استناداً إلى التصويت الشعبي لصالح خاتمي في الانتخابات ، واعتماداً على الأغلبية المريحة للإصلاحيين داخل مجلس الشورى (البرلمان)، حيث سيتم التصويت على أشخاص الوزراء المرشحين .

هذه التطورات توضح أيضاً أن السياسة الخارجية الإيرانية ستكون أكثر انسجاماً مع تلك التطورات الحادثة في الداخل باتجاه دعم البرنامج الإصلاحي خصوصاً التمسك بالدعوة للديموقراطية والحرية في الداخل وبرنامج نزع التوترات وتهدة الخلافات مع الدول المجاورة والسعى إلى جعل العلاقات بين الأمم والشعوب على أساس من حوار الثقافات والحضارات كبديل للصراع بينهما .

هذا يعني أن أمام الرئيس خاتمي فرصة سانحة لإحداث تطوير في العلاقات الإيرانية - العربية والنهوض بمستوى هذه العلاقات . ولقد بدأت تظهر بعض الاجتهادات بخصوص ما سوف تسلكه السياسة الخارجية الإيرانية مع العرب في السنوات القادمة . ويمكن تلخيص هذه الاجتهادات على النحو التالي :

- إعطاء أولوية للقضية الفلسطينية كمحور للعلاقات الإيرانية - العربية، على أساس من الموقف المبدئي الداعم لكفاح الشعب

الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله الوطني . وسوف تسعى إيران إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع الدول العربية على هذا الأساس مع الاحتفاظ بحقها المبدئي في عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني .

- تقهّم خصوصيات كل دولة ومستلزمات سيادتها ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل بأي شأن يعتبر داخلياً حسب الأعراف والتقاليد الدولية المعترف بها ، والتعامل مع الجميع على قاعدة تكافؤ الفرص ، واحترام كل طرف للطرف الآخر بغض النظر عن حجم الثقل السياسي أو حجم نفوذه الإقليمي أو الدولي .

- فيما يتعلق بالملفات العالقة مع كل دولة فإن البرنامج العملي الذي سوف تلتزم به حكومة الرئيس خاتمي سوف يسلك الخطوات التدريجية التالية :

❖ اعتماد منهج المصارحة والمكاشفة واستماع حجج الجانبين ، وخصوصيات فهم كل طرف للمشكلة .

❖ تكثيف وإرساء الحوار منهجاً وحيداً لصناعة إدراك متبادل لكيفية تشكل الفهم الخاص لكل طرف .

❖ البدء بمد جسور الثقة المتبادلة ، ومحاولة إيجاد حلول مرضية للطرفين .

❖ البحث عن صيغ بديلة طويلة الأمد تقوم على تفاهم الجانبين بأهمية التحديات الكبرى التي تحيط بالجانبين والتي قد تمنع تحقق الحلول السريعة ، لكنها غير مبررة للقضية أو الخصومة أو التحريض المتبادل .

هذه الاجتهادات تعني أن الحكومة الإيرانية سوف تنهج سياسة خارجية تقوم على أساس بناء الثقة مع الدول العربية كمقدمة لا بد منها لتأسيس قواعد التعاون المشترك .

الدول العربية مطالبة هي الأخرى بأن تبادل إيران نفس هذا الحرص على بناء الثقة والشروع في تأسيس مركاتزات للتعاون الحقيقي وتقوية روابط الاعتماد المتبادل بين إيران والدول العربية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد لتجنب المنطقة دوافع وحوافز الصراع الذي لم يؤد إلا إلى إعطاء الأولوية للأمن العسكري كحاكم للعلاقات العربية - الإيرانية ، ولجعل التفاعلات الخليجية بكل ما تسبب فيه ذلك من استنزاف للثروات والطاقات وهدر الإمكانيات وإضاعة فرص التعاون والنهوض الحضاري المشترك في وقت يسعى فيه العدو المدعوم أمريكياً بخوض صراع وجود مريع مع الشعب الفلسطيني ليجعل من سيطرته على كل فلسطين قاعدة للتسلط على المنطقة بأكملها بتحالفاته الدولية والإقليمية .

مطلوب من إيران أن تسعى للعرب ، ومطلوب من العرب أن يسعوا إلى إيران ، وقيل أن يسعوا عليهم أن يفهموا إيران ويعرفوا إيران وما يحدث في إيران . ويجيء العدد الحالي من «مختارات إيرانية» بما يتضمنه من ملف خاص عن «انتخابات الرئاسة الإيرانية» ليوضح للعرب بعض ما يحدث في إيران .

الانتخابات الرئاسية الإيرانية

- ملف خاص -

مؤتمر صحفي عالمي بحضور ٤٥٠ مراسلا صحفيا

٢٠ سؤالاً للرئيس خاتمي

■ جريدة انتخاب - ٦ يونيو ٢٠٠١

للرأي العام؟

كما قلت. أيها المراسل المحترم. إن الاستفتاء من الناحية الرسمية أمر آخر وهيكلي قائم بذاته ورسميا لسنا بصدد استفتاء بل انتخابات، والجدير بالذكر أن هذه الانتخابات في دورتها الحالية بالغة الحساسية.

وأيا كان اختيار الشعب الإيراني، فلا بد أن نحترم رغباته، كل أمل أن أطمئن طالبي الإصلاح من أفراد الشعب الإيراني. على الرغم من كفاحهم الطويل. إن الإصلاح سيتحقق، وسيختار الشعب منهج التقدم واستقلال البلاد والديمقراطية وطوى صفحة الماضي ودعم البنية الأساسية والاقتصادية للبلاد وطريقة رفعة الشعب الإيراني ونظامه في العالم.

وكما قال الأخ العزيز إن الإصلاحات تغطي اليوم كل إيران، وأنا أشكر الله أن القلة من المعارضين للإصلاح هم من ينكرون ذلك. فمن أهم أوجه هذه الإصلاحات، القائمة على الدستور والتي تحقق المثل العليا للثورة الإسلامية، الديمقراطية الدينية. وبناء على ذلك، فإن ما نحن بصدد الآن هو الانتخابات التي من خلالها سيختار الشعب المنهج والأسلوب الخاص بمسيرة التقدم، وعلى الجميع احترام رأي الشعب، أما ما يقوله الآخرون أو يرونون إليه، فعليك التوجه إليهم بالسؤال عنه، أشكر الله أننا نحيا في دولة تتمتع بها التيارات والأحداث والتوجهات وشعبها يتمتع بحرية الاختيار

عقد رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي مؤتمرا صحفيا عالميا موسما شارك فيه جمع غفير من مراسلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية وصل عددهم إلى ٤٥٠ مراسلا ومصورا إيرانيا وأجنبيا، وذلك عشية اختتام الحملة الانتخابية الرئاسية في إيران، أجاب فيه الرئيس على عدد كبير من الأسئلة، وكان الهدف منه توضيح البرنامج الانتخابي لخاتمي، وبرنامجته للسنوات الأربع القادمة إذا فاز في الانتخابات. كانت أجابات الرئيس بمثابة تقديم كشف حساب للسنوات الأربع الماضية ومؤشرات لبرنامجته في الحكم خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقد حرص الرئيس خاتمي على أن يؤكد أن أجاباته ستأتي بصفته مجرد مرشح للانتخابات الرئاسية وليس بصفته رئيسا للجمهورية.

وفيما يلي نص هذا المؤتمر الصحفي شتيد الأهمية: * إنه لمن دواعي سروري أن تتلقى أسئلة المراسلين بعد أربع سنوات من رياستكم. وسؤالي هو: لقد نص الدستور على مفهوم الاستفتاء وكيفية، وقد جاءت تأكيدات أصدقائكم دوماً، خلال الدعايات الانتخابية لهذه الدورة، أنه ليس لدينا انتخابات بل هي استفتاء. وأنتم كوتكم راع للدستور، لا تقبلون بذلك، أن منافسيك لا يعتبرونك معارضا للإصلاحات على الإطلاق، ومن هذا المنطلق يصبح أصدقائكم هم المعارضون للإصلاحات. هل في اعتقادكم إن هذا الوضع لا يعد خداعا

والانتقاء، وإن شاء الله سيكون الاختيار للشعب وسيحترم الجميع رأى الشعب.

* مع التطورات التي تشهدها الساحات المحلية والدولية، هل تتوقعون تحريكا نحو تطبيع العلاقات الإيرانية-الأمريكية؟ وما هي وجهة نظركم في الخطوات التي اتخذت لرفع الحظر عن إيران وليبيا وهل ستؤثر في تطبيع العلاقات الإيرانية-الأمريكية؟

لقد تحدثت في هذا الشأن مرارا باقتضاب أحيانا وبإسهاب في أحيان أخرى، إنني لا أرى أية موانع في العلاقات بين الشعبين الإيراني والأجنبي، ولكن اعتراضنا قائم على سياسة السياسة الأمريكية، وللإيضاح سأتناول نقطة واحدة، حتى لا يعارض السياسة الأمريكية ضغوط بعض المؤسسات (اللوبي) في التوجه إلى إيران والتواجد الاقتصادي بها تحقيقا لمصلحة الشعب الأمريكي وشركائه، يجب عليهم إحداث تغييرات أساسية في مفاهيمهم. أولا: عليهم مراعاة مصالح الشعب وتغليبها وتقديم الوضع الداخلي على الشؤون الدولية، ومن الطبيعي أن الحظر القائم والاتهامات الأمريكية المتكررة لإيران، يعيقان إقامة علاقات طبيعية.. ومن المؤكد أنه لو اشترط شخص ما شروطا مسبقة لإقامة علاقات مع شخص آخر، سيقع على الأخير ظلما، ومن المؤكد أيضا أن هذا الظلم سيلحق بالشخص الذي أضرت سياسته بالشعب الإيراني أضرارا بالغة، وأمل أن يشهد المستقبل تغيرا جذريا في الرؤية الأمريكية يصب في صالح العلاقات الدولية العامة والمصالح طويلة الأجل للشعب الأمريكي.

* يتضح أن الشعب خلال الانتخابات السابقة قد صوّت لصالح حكومة ذات بناء جديد، فلماذا طالب الشعب بمطالب لم يحصل عليها من الحكومات السابقة. في نفس الوقت عطلت بعض المؤسسات المعارضة للإصلاح تطبيق الديمقراطية الدينية خلال السنوات الأربع الماضية، والآن لو تفضلتم ما هي المعوقات التي ستعيق تحقيق مطالب الشعب وتنفيذ برنامجكم الإصلاحية، خلال السنوات الأربع القادمة، وما هي ضماناتكم للمجتمع والحكومة.

لقد أدت الثورة الإسلامية في إيران إلى قيام نظام جمهورية إيران الإسلامية وكان هذا مطابقا للمطلب التاريخي للشعب، وقد قلت مرارا أن الشعب كان يطالب بالاستقلال والحرية والتقدم طيلة المئتي عام الماضية، وقد تحقق هذا المطلب التاريخي في ظل الثورة الإسلامية وتناغم مع الهوية الدينية والثقافية للمجتمع، وعلى أساس استقلال وحرية جمهورية إيران الإسلامية سيطرت سلطة الشعب على مصيره واعتبر أن طريق النجاة والتقدم يتحقق من خلال اقرار الديمقراطية والتناغم مع المواقف الدينية للمجتمع وثقافته. ومنهج الإصلاحات يتلخص في تطبيق هذه الحركة على المؤسسات وتحقيق كافة أبعاد هذا المطلب التاريخي لشعب إيران.. وأعتقد أن ما يبقى هو هذا المطلب والارادة وأن ما دون ذلك يتشردم ومآله إلى الزوال.

إن تنفيذ الإصلاحات اليوم بهذا المعنى هو تنفيذ عام. من

حسن الحظ أن كل نفس من هذه الإصلاحات يؤكد دائما الديمقراطية. ومن وجهة نظري أن من يعارض هذا المنهج بتطرف مرفوض عن الرأي العام. الاعتدال شرط واجب لتحقيق تقدم الإصلاحات والاستقرار في المجتمع وتطبيق الديمقراطية. والاعتدال مقبول من الرأي العام، وكل من يتعامل مع الرأي العام ويبغى استمالة، يجب عليه أن يتناول بالحديث والإصلاحات، الاعتدال، التقدم، محاربة الفساد من الجوانب السياسية والاقتصادية وكافة الجوانب. ولا اعتقد، لو أردنا تقييم هذه السنوات الأربع الماضية، أن نحصى إلا ما سبق ذكره من خلال الحديث الرسمي أو أغلب الأحاديث. إن المقارنة بين المجال الانتخابي في الدورة الرئاسية الثامنة ومثيله في الدورات السابقة، تجسد هذا التغيير والذي بدوره يوضح بدرجة أكبر المطلب العام. لقد عرضت سابقا أن الإصلاحات تجري في إطار الدستور، ومن حسن الحظ، أنه وفقا للدستور فإن رأى الشعب هو بناء وأساس النظام، فكافة أركان النظام، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ناجمة عن رأى الشعب. وفي المقابل تتحملون المسؤولية. يجب علينا السعي للتقدم متسلحين بالاعتدال والصبر الذي يشكل المدافع الأساسي عن هذه الحركة، وتحمل الصعاب لتحقيق مطلب وصحوة الشعب ومثله العليا، إنني مطمئن تماما لهذا المنهج والضامن الأساسي هو شعب إيران ذاته، حيث يقف تواجد القمل في الميدان بدور أكثر من ممتاز لتحقيق النصر.

* سعى البعض خلال السنوات الأربع الماضية إلى زرع العنف في مجتمعا، أريد أن أعرف، هل ستستمر هذه الأوضاع خلال السنوات الأربع المقبلة؟ وما هي التدابير القانونية التي ستتخذ في مقابل هذا الفكر والمنهج؟

شكرا: إن مثل هذه الأمور نصطدم بها خلال الفترة الانتخابية على الأصعدة الاجتماعية والانسانية، وحتى الدينية، فإذا ما سلمنا بحق الشعب في تقرير مصيره، وطبعا مع توافر الحرية والنقد وخاصة استخدام القوة، ومع غياب الضوابط، ينتهي الأمر إلى الفساد ولا يمكننا تحقيق مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره.

إن استخدام العنف من قبل أفراد رفضهم الشعب ويعملون للسيطرة على المجتمع بالقوة ويتوهمون أنصرف الشعب عن مطالبه أو حتى تغيير هذه المطالب، باستخدام العنف وإرهاب المجتمع، يؤدي إلى نتائج عكسية على مر التاريخ. فالعنف لا يولد إلا العنف، حيث سيلجأ الشعب الذي يضيع صوت مطالبه، لإتباع أساليب أخرى لتحقيق هذه المطالب غير الأساليب المنطقية والقانونية، وستقود هذه الأعمال، المجتمع إلى الفوضى والانفجار، الأمر الذي قد يرغب مستخدمى القوة إلى الرضوخ، في ظل عالم اليوم بما يملكه من تكنولوجيا اتصالات، وذبوع المطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، فلا سبيل لتحقيق الديمقراطية إلا بإقرار المجتمع المدني.

من المؤكد أن هذا المجتمع الديمقراطي سيكون أكثر استقرار لو أقيم على رغبة ونزعة تاريخية وهوية قومية. مع

أسس ومبادئ الدين الإسلامي دين الله الذي يدعو للمحبة بين عباد الله، وللأسف مخطوون أولئك الذين يعتبرون الحدود الإسلامية عقوبة وعنف. فمن المتفق عليه أن تلك الحدود وضعت لمنع تفشي العنف في المجتمع والجور على حقوق الآخرين. لذلك حافظ المجتمع على توازنه، إن الاستمرار في هذا النهج يتطلب سعيًا لتحقيق رغبات الشعب وترسيخها في المجتمع، مع دعم المؤسسات الدينية والمساءلة الدائمة من الشعب للحكومة، وأيضا تأقلم الشعب مع الحكومة، وتطابق المتطلبات مع المقاييس والأسس المقبولة وإمكانيات المجتمع، والسعي لتكون الحكومة مثمرة، ونقل الحوار عبر قنوات المؤسسات الدينية، وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، إلا أن الطريق سيستمر دون تراجع. إنني في أي موقع مسئولية أرفض العنف، فليطمئن الشعب إلى أن الشخص الذي سيختاره سوف يمضي في هذا الطريق، على أي حكومة ستتحمل المسئولية، أن تسدد التكاليف فلا كنز بلا عذاب، والمهام العظام تتطلب سداد فواتير باهظة.

من البديهي أنني إن لم أتول الأمر، فلن يتحقق لي استكمال الهيكل الإسلامي، لكن فليطمئن الشعب، إن الحكومة التي ستتولى الأمر لديها الدراية الكافية والسبل مهيأة بدرجة أكبر لخدمة الشعب، وهذا الأمر يحسب في نجاحات الحكومة.

فعلى الرغم من انخفاض أسعار البترول والجفاف والمشاكل السياسية التي استنفدت طاقات الحكومة، إلا أنها وضعت نصب أعينها الشئون الاقتصادية. من الجائز أن هناك منافسة بين أغلب الأعزاء لتحمل مهام رئاسة الجمهورية والقيام بهذا الأمر. وهذا انعكاس للتقدم الذي حققته الحكومة التي هي على استعداد أكثر مما مضى لتحمل مسئولياتها وتحويل الأوضاع لتكون أكثر مواءمة.

*** بالأمس انتشر عدد من مراسلي وكالة انباء C. N. N يسألون عشرات من الإيرانيين عن السؤال الذين يرغبون في توجيهه إلى الرئيس الإيراني، وقد اجمع غالبيتهم على: ماذا سيفعل الرئيس القادم لمواجهة البطالة؟ وما هي خطواته لتوفير فرص العمل؟ وإنني نيابة عن الإيرانيين اتوجه بالسؤال: ماذا ستفعلون إزاء ذلك، وهل سيتسلل اليكم اليأس من متابعة اصلاحاتكم الاقتصادية خلال السنوات الأربع لرياستكم القادمة لإيران؟ وهل تعتقدون ان هذه الاصلاحات ستأتي بنتيجة؟**

سأبدأ بالاجابة من حيث انتهيت، إنني - على العكس مما يمتدح الكثيرون - مفعم بالأمل فيما يتعلق بنتائج اصلاح الهيكل الاقتصادي. خاصة وأن هذا الأمر يتطلب النظر إلى المدى البعيد. وبدون اصلاح الهيكل الاقتصادي، سيقضي على التنمية والتقدم الاقتصادي، وسوف يتعذر التوصل إلى حل نهائي لمشاكل البطالة والتضخم والقلق من الاستثمار في المجتمع، بناء على ذلك، فقد كان اصلاح الهيكل الاقتصادي هو محور الفاعلية الاقتصادية لهذه الحكومة، ولحسن الحظ سواء من ناحية التنظيم أو من ناحية الخطة الثالثة، فقد تم حسم هذا التوجه، وفي حالة تولى هذه الحكومة المهمة مرة

أخرى، فسوف يستقر عملها بشدة وحزم، وأعتقد أن أية حكومة ستتولى الأمر، ليس أمامها طريق سوى اصلاح الهيكل الاقتصادي المعتل للبلاد، وقد خطونا خطوات طيبة في هذا الصدد. لقد شكل اعتماد الميزانيات العامة على النفط، إحدى المشكلات الأساسية لاقتصاد البلاد واعتلاله. فقد اعتمدت الميزانية العامة ١٩٩٧ على النفط بنسبة ٧٠٪، أما ميزانية ٢٠٠١ فتعتمد على ٥٠٪ على بيع النفط. مما يعني خفض الاعتماد على بيع النفط في الميزانية العامة للدولة بنسبة ٢٠٪، وبهذا خطونا خطوة عظيمة لرفع العلة عن الاقتصاد.

تزامن ذلك مع تنفيذ اصلاح النظام المالي لصالح الانتاج وحقوق الآخرين وتوظيفه كقيمة متزايدة تحقق الدخل للمجتمع، كذلك اصلاح النظام الجمركي والرسوم وتقديم تسهيلات للاستثمار، لأننا في حاجة إلى رأس المال الخارجي، ونطمح لتوسيع مجال مشاركة هذا المال لتحقيق التقدم الاقتصادي للبلد.

عندما توليت مقاليد الأمور، كانت القروض الخارجية عاجزة عن تغطية نفسها وذلك بسبب وضع الاقتصاد الإيراني، أما اليوم فكل القروض الخارجية تم تغطيتها نتيجة لفاعليات الاقتصاد. إن اصلاح الهيكل الاقتصادي يحسب للحكومة، على الرغم أن ما تم حتى الآن يعد خطوات صغيرة، لكن التوجه نفسه يعتبر من دلائل نجاح الحكومة، ولا بد أن يستمر بقوة.

أما موضوع البطالة فهو من أهم التحديات في مجتمعنا، إن البطالة ناتجة عن أمرين أحدهما، الزيادة السكانية التي وصلت إلى ٤٪ بعد الثورة وهؤلاء الآن سيدخلون سوق العمل. هذا بالإضافة لانتشار نظام التعليم العالي.

إن فرص العمل ليست خيالاً بل أمراً واقعياً. فرص العمل تتحقق مع وجود الاستثمار والانتاج. وهذاان اليوم يوفران غداً فرصاً للعمل، يجب علينا توفير مجالات الاستثمار مع توافر الأمن في البلد، كذلك يجب تفعيل دور القطاع الخاص في هذا الجانب، والحكومة وحدها بما لديها من ميزانيات وإمكانيات لا تقدر على فتح سوق العمل للملايين، خاصة الشباب المتعلم. لذا لا بد من مشاركة القطاع الخاص، وبدون ذلك فالمشكلة باقية بلا حل، يجب العمل على جذب رؤوس الأموال الخارجية بما لها من إمكانيات، وذلك بتهيئة المناخ المناسب وتقديم التسهيلات لهذه الاستثمارات. لقد اتخذت خطوات للقضاء على البيروقراطية، وهناك اجراءات أخرى سيتم تنفيذها.

لكن توفير الأمن لا يقع فقط على عاتق الحكومة. إن توافر العزم القومي لإتاحة فرص العمل والإذعان لكل متطلباته، يعني الانتاج والاستثمار.

وجهود الحكومة في هذا الصدد تتضح من بند العمل في الميزانية الذي ارتفع من ٧٠٠ مليار تومان في ميزانية العام الماضي إلى ١٧٠٢ مليار تومان في العام الحالي.

إن يد جميع الأجهزة مطلقة لتوفير فرص العمل الحر. لقد وصلت ميزانية التعمير إلى ٨٢٪ ويتم تخصيص ١٠٪ منها

لتوفير فرص العمل، في الوقت نفسه توفر جميع ميزانيات التعمير بذاتها فرصا للعمل. وقلت كذلك اننا قد خصصنا نصف الزائد عن دخل النفط لتوفير فرص العمل.

عزم الحكومة القادمة - لو تولت حكومتى المهمة - وأولوياتها الفورية هي توفير فرص العمل، ويمكننا توفير قدر معين يقدر بـ ٧٦٠ ألف فرصة عمل في المتوسط خلال الخطة الخمسية. كذلك وصلت معدلات التوظيف خلال عام ٢٠٠٠ لأعلى مستوياتها عبر تاريخ هذا البلد، ونخطط هذا العام لتوفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل. مع مراعاة الامكانيات المتوافرة فإن هذا الأمر سيكون ميسرا وكلا من موضوع توفير فرص العمل وإصلاح الهيكل الاقتصادى يأتى فى مقدمة العزم الجدى لحكومتى.

* من المتوقع مع حديثكم بخصوص الشفافية والاستجابة الموجودة، ينتظر أن تقبلوا طلب المناظرة مع المرشحين الآخرين. لكن هذا الانتظار من جانب الراى العام، يمكن ألا يساعد فى الأجواء العقلانية للانتخابات. فعندما يقال انكم اتمتعتم عن المناظرة حتى لا تتحدث عن انجازات الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية وخطتها للسنوات الأربع المقبلة فما هو سبب عدم مشاركتكم فى المناظرة مع باقى المرشحين؟

الحمد لله، توافرت خلال هذه الدورة اجواء، بحيث يطرح كافة المرشحين المحترمين احاديثهم، وتناقلت وسائل الإعلام المقروءة أيضا تلك الأحاديث. فنحن نرى أيضا أنه ليس لدى الحكومة أى جديد تتحدث عنه فيما يتعلق بنقد التنمية السياسية والاقتصادية، سوى ببائغ الأسف، بعض الادعاءات والالتباسات الكثيرة عن الوقائع الموجودة فى المجتمع.

لكن بخصوص الدعوة للمناظرة يجب أن نقول، اننى شعرت اننى شخص واحد من بين عشرة أشخاص يتنافسون لخوض الانتخابات، لماذا يجب ان نعتبر ان شخصا واحدا افضل من الآخرين ويطلب من هذا الشخص، الذى يشغل منصب رئاسة الجمهورية، مناظرة الآخرين، أنا مستعد للمناظرة، ولكن بصورة عادلة ومتساوية. للأسف، أو بسبب المشاكل الجمة الموجودة، شعرت لجنة الدعاية الانتخابية لرئاسة الجمهورية، أن عقد هذه المناظرة يستوجب تكرار عقدها فى حالة رغبة المرشحين التسعة الآخرين مع شخص واحد، فيجب عقد المناظرة، ولو يريد التسعة اشخاص المناظرة مع شخص واحد، ليس له مثل ما لى من أعمال ومشاكل، فيجب ألا تقل جلسات المناظرة عن تسع جلسات، اعتقد أن ذلك القدر من الدعاية فى أجهزة الراديو والتلفزيون قد اشبع المجتمع. ومن الجائز أنه لو كان القدر أقل من ذلك يقبله الثمانية الآخرون، يكون المرشح الرسمى للانتخابات اثنين فقط، وهذا الشخص يكون ممثلا عن الآخرون. فليات ونعقد المناظرة مع الشخص الآخر، وفى هذه الحالة تكون المناظرة عادلة، ولكنها تضيق حق الآخرين، لا اعتقد أن مجموعة المرشحين المحترمين مستعدون لهذا الأمر، أنا لا أرفض اطلاقا المناظرة. (ذاك الذى حساباته

منضبطة لا يخاف من المحاسبة). الضعف موجود، والادعاءات ساذجة، اننى ادافع عن حصيلة انجازات الحكومة ولا أرفض اطلاقا انكار الضعف الموجود. إذا تكررت رغبة الشعب وأعيد انتخابى، مما لا شك فيه سأعمل على تدعيم أركان الأجهزة التنفيذية والإدارات التنفيذية أكثر مما هى عليه الآن.

* خلال السنوات الأربع الماضية، تحمل مجموعة من الاصلاحيين ومعاونيتكم ظروفًا صعبة. فى هذه الأيام حيث تستعد لدورة رياضية جديدة، ما هى رسالتكم لأسر هؤلاء؟

وصيتى لجميع الإيرانيين، وكل الذين تحترق قلوبهم على هذا البلد والثورة والنظام، هى الصبر والاعتدال والاحتراز من كافة انواع التطرف، وتحمل المشكلات والصعاب للوصول للأهداف العليا.

لم يصل شعب لتحقيق المثل العليا دون أن يسدد فاتورة باهظة. ونحن فى مرحلة تجرية النظام الحر والديمقراطى، ولأن تاريخنا مليئ بالاستبداد والظلم، فإن تهيئة اجواء جديدة مع قلة الخبرة سيوجد لنا مشكلات.

فمن ناحية يمكن للرغبات المخزونة والمكبوتة فى العقل أن تتفجر فى ظل جو الحرية، وتخلق مشاكل فى المجتمع، وعلى أسوأ التقديرات التى يوجبها الفعل، ستطرح طلبات وستكون جريئة.

من ناحية أخرى، سيؤدى عدم تحمل النظام الديمقراطى والحر إلى وجود صدمات عنيفة وغير موزونة.

تلك هى العذابات والآلام التى تواجه الحركة المستمرة، والمشكلة للنظام الديمقراطى فى مجتمعنا، ومازال الطريق وعرا، لقد سدنا تكلفة رعايتنا للاعتدال بحيث يمكننا ألا نسد ثمانية، وأيضا قادة هذا البلد الذين يدافعون عن المثل العليا يواجهون ببعض هذه الجزاءات. لقد تألموا والآن الأشخاص الموجودون عرضه للألم، وأقول يجب أن يصبروا ويقاوموا وليطمئنتوا أن طريقهم مبنى على رغبات الشعب والمطالب الأساسية للأمة. وهم فى النهاية سينتصرون. اقول ان طريقنا وهدفنا فى المستقبل عدم فقدان التوجه والإقرار الكامل للديمقراطية وأسلوبنا سيكون الاعتدال، الاعتدال، والاعتدال مع الجميع.

* عندما وصلت إلى إيران، سمعت الشعب يقول: «أنكم رجل جيد وطيب ولكن لا يسمح لك بإتمام عمل». كما القى القبض على النشطين السياسيين والمفكرين والصحفيين. ما هو شعورك هذه المرة؟ وماذا سيكون تأثير هذه الاجراءات على إيران على الصعيد الدولى؟

على كل حال، الشخص الذى يقبل المسئولية، يقبلها فى اطار القوانين والضوابط، فى اطار الواقع القائم. لو تطابقت كافة الأمور مع رغبة الشخص الذى يقبل المسئولية، لكنت كافة الأعمال تمضى قدما بصورة أسرع وأسرع.

لكن الواقع الاجتماعى، التاريخى والضوابط والأسس الحاكمة للنظام، تحد من ذلك، نحن نتحرك انطلاقا من هذا الواقع وفى اطار الامكانيات. على كل شخص يريد أن يعرب عن وجهة نظره بخصوص النجاح والتوفيق، مع عدم قبوله

المثل والشعارات المطروحة، أن ينتبه لأمرين: أحدهما هو: هل تحرك باتجاه هذه المثل والشعارات أم قد خدع الشعب؟ الصدق في هذا لا يضيع الإنسان. والثاني هو: لأي مدى يمكننا العمل مع مراعاة الخيارات والمحدودية والمشكلات والتركيبية الفعلية للمجتمع، على هذا النحو فأنا راض عن الأوضاع، أنا راض مئة بالمئة على ما كل ما تم إنجازه بخصوص ما يعتري المجتمع من صدمات اقتصادية أو التيارات الموجودة به، أنا كنت رئيسا للجمهورية، ورئيس الجمهورية حدوده التي لا يتخطاها، لا يجب عليه التدخل في الأجهزة الأخرى. عمل واحد فقط يجب عليه إنجازه، هو لو رأى أمور تخالف الدستور فعليه أن يتدخل، تذكر أنه بلطف الله لأول مرة بعد الثورة، تم تشكيل لجنة متابعة وإشراف لتنفيذ الدستور، وقد ارتأت موارد متعددة لنشر الدستور. الحد الذي يمتلكه رئيس الجمهورية هو: التساؤل عن أسباب تمنعه عن الإفصاح عن المشاكل، لكن كلما قلنا من المواجهات في المجتمع تزداد فرص الوصول إلى الحل المبني على التفاهم للقضايا.

يجوز كان الأمل معقودا في بعض الأمور، على اطلاع الرأي العام على ما يحدث. في المستقبل لو استوجب الأمر، ولو توليت المسؤولية، سأعرض هذه القضايا.

إلا في إطار القانون، لا يجب أن نتعامل مع القضايا، وكل تخلف صحفي يجب أن يؤدي إلى المحكمة بحضور لجنة منصفة عادلة، ولو لم يكن، أعتبر ذلك مخالفا للدستور وأنه بذلك.

وأیضا أقول أن مخالفة الدستور جريمة، وأي شخص يقتربها، يقع تحت طائلة القانون، ويكون من حقه توكيل محام، فإذا اثبت الجرم، يجب أن يحدد وقبل هذا، وقبل أن تدينه المحكمة، لا يجب القطع بتجريمه في عمله من قبل الأفراد. من المؤكد أن كل شخص يريد أن يتقدم يجب أن يعمل في إطار القانون. ومع المخالفة والجرم يجب أن يصطدم بالقانون، بمعنى أن رئيس الجمهورية لا يمكنه الموافقة على الجرم، لكن كل المواجهات يجب أن تكون عادلة وفي إطار القانون.

الحمد لله، خطونا خطوات عظيمة إلى الأمام، وهي اليوم كل عمل يتم إنجازه نسعى لأن يكون تحت توجيه القانون، هذه خطوة للأمام، أملى في المستقبل أن تتحرك كافة الأجهزة والقوى في إطار القانون.

*** الغرب قلق من أن الانتخابات ليست «مؤسساتية»، فماذا سنفعلون؟**

- في نظامنا تخضع كافة المناصب للعملية الانتخابية، حتى المرشد أيضا يتم انتخابه عن طريق مؤسسة مدنية عرفية، والتي تكتسب اعتبارها من رأى الشعب، ومجلس الخبراء ينتخب بناء على رأى الشعب وهو مسئول أمام الشعب، والمؤسسات الأخرى يتم تشكيلها برأى الشعب، سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

من المؤكد أن الخيارات والمحددات متفاوتة، فلكل جهاز خياراته وتكلفاته الخاصة، وكل شخص يجب أن يتحرك في

إطار هذه الخيارات.

في مجتمعنا هناك اختلاف في وجهات النظر، رئيس الجمهورية له حدوده، ولكنه يريد تحقيق الديمقراطية، يريد توزيع المسؤولية وعدم حصرها في شخص واحد، أى شخص عنده هذه الرغبات تطول مدته وكل من يفتقر إليها ليس له بقاء.

*** ينتقدكم البعض بسبب تراخيكم حيال معارضيتكم، فهل ستقف أزامكم بحزم أكثر إذا ما أعيد انتخابكم؟**

- من المسلمات التي قبلتها وقبلت بها غالبية الشعب، اعتبار أن المعارضة أمر عادي في المجتمع، فإذا انتهجت الحكومة ورئيس الدولة نهجا لإسكات المعارضة والنقد، يكون هذا النهج مخالفا لرغبتنا ورغبة الشعب، هناك الكثير من النقد البناء والذي نستفيد منه كثيرا ونحترمه.

نعم، أنه من المفروض، استخدام بعض الامكانيات بفرض الخروج على القانون والبقاء الحجارة في طريق المسيرة الطبيعية للحكومة والمجتمع، مما يستوجب مجابهة القائمين بهذا الأمر في إطار القانون. كذلك من يسلك الطرق الملتوية غير القانونية لشرح برامج الانتخابية وصولا للحكم، يضع نفسه تحت طائلة القانون.

أعتقد أنه يجب أن تتسم كافة الشئون في المجتمع بالشفافية، يجب أن يكون الخلاف في وجهات النظر في إطار المؤسسات الدينية المعروفة والتي يقع على عاتقها المسؤولية، فإن لم يكن، فهناك طريق الاتحادات المتعددة ذات الاتصال بالسلطات العليا.

لقد قمت بحل كافة الأجهزة الحكومية غير المنظمة وغير القانونية، حتى تلك التي تدخل في الفاعلية الاقتصادية، إن التصفيات أمر هام للغاية، إن طريقنا ومنهجنا ان يعمل الجميع في إطار القانون، والمعارضة تقوى إن كانت في إطار القانون.

*** عندما تشكلت حكومتكم، كانت الأحزاب والجماعات التي دعت لفوزكم يعتقدون أنه يجب أن يحصلوا على النصيب الأوفر في حكومتكم، وقيل في هذا الصدد مباشرة، أن الكثير من الوزراء قد فرضوا على حكومتكم؟ أريد أن أعرف هل سيحدث هذا أيضا في حكومتكم القادمة أم لا؟**

- إطلاقا لم يحدث هذا الأمر، وحرصت على ألا أتأثر وكان انتقائي للوزراء وفق رؤيتي وتحديدي، وكل من عينتهم هم موضع اختياري. ومن الممكن أن يجانبني الصواب، لكنني أرفض الرأى القائل بفرض أعضاء على الحكومة، طبعاً بعد مرور أربع سنوات سيأتى الاختيار بصورة أفضل، فقد أدركنا مكنن نقاط ضعفنا وقوتنا، وعلى الحكومة إذا كانت راغبة في الاستمرار أن تزيل الضعف. أن شرط التعاون معى في الحكومة القادمة هو اتباع منهج رئيس الجمهورية بصدق والقبول ببرنامجه ووعوده التي قطعها على نفسه أمام الشعب، وثانياً يجب أن يتمتع بالصلاحيات والحصانة. هذه هي المقاييس التي بناءً عليها سأختار معاونين. وأنا مطمئن بعد مرور أربع سنوات أن تأتي تغيراتي لزيادة تحسين الأداء والتنسيق في الحكومة ودستور العمل.

* لقد قبلنا أن الظروف في إيران قد تغيرت خلال السنوات الأخيرة، خلال حديثي مع الكثير من الشباب وجدتهم يطالبون بتوفير فرص العمل والأمن فضلا عن الحرية، والحرية شئ هام بالنسبة لهم، هل تعتقدون انكم خلال السنوات الأربع المقبلة ستقدمون نتائج ملموسة لتأمين هذه الحريات؟

- لقد كانت الحرية إحدى المحاور الأساسية لثورتنا. بناء على هذا، فإن أهم محور للأهداف التي تلزم لاستمرار الثورة واستقلال المجتمع في نظر الناس وتأمين مطالب الشعب، هو تدشين مؤسسة الحرية، من المؤكد أنني قلت مرارا وتكرارا أن الحرية والقانون قرينان، فالقانون يحيط الحرية بسياسات الأمن، والقانون الذي يرفض الحرية ينتهي إلى الاستبداد والحرية التي ترفض القانون تؤدي إلى الفوضى.

* ألا تعتقدون أنه لو تم في السنوات الأربع المقبلة توسيع دائرة أو قاعدة الاستفادة من مختلف القوى الشعبية والحركة الطلابية بدلا من حصرها في تيارين في السلطة، ألا يكون ذلك توجهنا نحو الأفضل؟

- أتصور أن مجتمعنا يحوي أكثر من تيارين، لكن صوت التيارين هو الأعلى، إن شعبنا نجيب للغاية والتيارات التي ترغب في الوصول للسلطة يجب أن تتطابق مطالبها مع مطالب الشعب والغالبية من ممثلي الشعب. قلت مرارا أن الانتخابات هي أبرز المطالب العامة، وهي أيضا الطريق الأمن الذي يدفع هذه المطالب العامة للتقدم. وعلى كل القطاعات، حكومية كانت أو حزبية أو أيا كانت، الأذعان لرغبة الأغلبية والسعي للعمل في إطارها. وأملني أيضا أن تتحرك هذه التيارات مستقبلا إلى أحزاب لها لوائح وهوية محددة، وأن يمثل كل منها الطلبات الموجودة في المجتمع والمتنوعة، تمثيلا واقعيًا وليس من قبيل الادعاء، عندئذ يمكن لمجتمعنا أن يصبح مجتمعا ديمقراطيا ومجتمعًا مؤسساتيا تتجلى فيه الحرية والنقد، أعتقد عندئذ مع احترام كافة التيارات، أنه لن يقدم أحد هذه التيارات تنازلات للتيارات الأخرى الموجودة، كذلك ستعمل كل التيارات على تحقيق الرغبات العامة للشعب التي ستعلن في الانتخابات، كذلك سيظهر التعاون الخلاق بين التيارات للإسراع بتنفيذ الرغبات الموجودة في المجتمع.

* أشرتكم في كلمتكم لوجود بعض نقاط الضعف والنقص، فما هي في اعتقادكم أهم أسبابها في السنوات الأربع الماضية؟

- على الصعيد الاجتماعي، يمكن أن يكون عدم الخبرة في اقرار النظام الديمقراطي سببا في هذا الضعف، لماذا؟ لأن عدم خبرتنا في هذا المجال أدى إلى مواجهة وإضعاف حركة طالبي الحرية وطالبي استقلال الشعب الإيراني لعدة مرات، كما أدت إلى خلق توترات داخل المجتمع وسوء الاستفادة منها، والأمر الأكثر صعوبة هو أنه في نفس الوقت لا يجب ترسيخ الديكتاتورية في المجتمع، ويجب مساعدة المجتمع خطوة بخطوة. حتى تتبوأ الثقافة الديمقراطية وإقرار الحرية المشروعة مكانهما في المجتمع وتمحوان آثار

وترسيبات الاستبداد والاستعمار من مجتمعنا. أعتقد أن من أهم المشكلات التي تقف أمام اقرار «المجتمع المدني» والتنمية السياسية هي هيكل اقتصادي مريض ونظام عار مشلول وشال في الإدارة. لهذه الأسباب، أعتقد أن أهم المهام التي أمامنا هي: اصلاح الهيكل الاقتصادي والإداري وإقرار المجتمع المدني والتنمية السياسية، بالصبر والصبر والصدور الرحب، وإن شاء الله في المستقبل سنحقق نجاحات أكثر.

* سؤالى هو نفس السؤال الذي سألته السيد حجارى؟ لا أعلم هل تعرفون أم لا؟
- إطلع سؤالكم.

* قيل أن السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) تحت إشراف المرشد، أريد أن أعرف هل هذا الإشراف استصوابي أم استطلاعي؟

- من المؤكد أن هذا السؤال لم يوجه إلى من قبل، فأنا بخصوص هذا السؤال لست بصدد قضية محددة. لو أرادوا تفسير الدستور، فإن تفسير الدستور يجب أن يتم بواسطة أمناء الدستور. طبعاً التنسيق بين السلطات يقع على عاتق المرشد، وهذا شئ هام، وأعتقد أنه من الأولويات في برنامجي، لو صوت الشعب لصالحى، سيتم وضع منهج لإيجاد هذا التنسيق في المجتمع وأيضاً العلاقة القانونية للمرشد بالسلطات الثلاث مع مراعاة خيارات وحقوق المرشد، وكذلك مراعاة تكاليفات وخيارات الأجهزة المختلفة. إن شاء الله سيتم تنفيذ هذا التنسيق ولن يترك المجال مفتوحاً لنشوب المشكلات والخلافات الجريئة بين الأجهزة. ولا بد للمرشد من التدخل بصورة قاطعة لتحقيق هذا التناغم.

* بخصوص البرامج التي تسمى إصلاحات، هل تحظى بتأييد المرشد، ما هي نوعية العلاقة بينكم وبين المرشد؟

- المرشد أعلى مسئول في هذا البلد، ويحمل عبء مسؤوليات وتكاليف عظيمة، وله سلطات واسعة أيضاً، ومن جملة المهام المنوطة به رسم السياسة العامة للبلد، ثم تأتي موافقة الحكومة، وللمرة الأولى، تم وضع برنامج التنمية الاجتماعية والثقافية في مسيرتها العادية والمنطقية، يعنى في البداية يحدد السياسة العامة للحكومة ثم تقدم لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ومرشد الثورة أيضاً يتم انتخابه، وقد صيغت الخطة الثالثة للتنمية على أساس السياسة العامة التي ارتأها المرشد، وهذا يعنى أن هرم التخطيط في المجتمع يتشكل وفق أصوله وقواعده. وطبعاً كل الحكومة يجب أن تعمل في إطار هذه الخطة التي وضعت طبقاً لتوجيهات المرشد، وكذلك البرامج الإصلاحية التي تتجلى في هذه الخطة تحظى بكل خطوطها وسياساتها بتأييد المرشد. فضلاً عن ذلك، يجب لقاء الضوء على هذه القضية، وهى، إننا عندما نتحدث عن الإصلاحات، نتحدث في الواقع عن حركة عشرين عاماً في البلاد، ولزيت من التفصيل أقول، لقد طرحت الأسس الاجتماعية والسياسية والفكرية لحركة الإصلاحات في إيران في ستاد «الشهيد شيرودى» وأكدت أنه يجب القول أن حركة الإصلاح ممكنة، لكنها تحتل

تفاسير عدة وكنت أعنى أن لهذه الحركة جذورا تاريخية يجب أن يقف عليها الشعب لأنه هو الذي سدد التكاليف الباهظة لها، وقد صادفته انتصارات وإخفاقات كثيرة. وأنا أعتبر أن قيام الثورة الإسلامية فخر لحركة الاصلاحيين من الشعب الإيراني المسلم الشريف، وأنها سوف تستمر. وعلى الرغم من التكاليف السابقة هناك أيضا تكاليف أخرى سيتم تسديدها. والمرشد وكثيرون معه في نفس اطار جذور الاصلاحات، وكلنا نعيش في هذا البلد، في هذا التاريخ، ويجب علينا التمسك بحركة الاصلاحات كونها أهم مطلب تاريخي لهذا الشعب، ونسعى مع تحديد واقعها وأولويات طريقها لدفعها إلى المستقبل.

*** لقد قلتم أن الاستثمارات الأجنبية من أسباب ازدهار الاقتصاد وتوفير فرص العمل في البلاد، لكن الدراسات توضح أن هناك نوعا من عدم الأمن بالنسبة للاستثمارات والمستثمرين الأجانب يمنعهم من الاستثمار في البلد، وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت خلال السنوات الأربع الماضية لإقرار الأمن، إلا أن المشكلة مازالت قائمة، ما هي الخطوات المباشرة التي ستتخذها حكومتكم القادمة لحل هذه القضية؟**

قد يرجع إحجام الاستثمار الأجنبي في بلدنا لعوامل سياسية. اقتصادية أو حقوقية. واعتقد أن هذه العوامل تؤثر على الاستثمار الخارجي في إيران، ويقع جزء من حل هذه المشكلة على عاتق الحكومة وجزء آخر على عاتق الأجهزة الأخرى. وفي هذا الشأن اعتقد أنه يجب علينا العمل لجذب الاستثمارات الخارجية وخلق نوع من الوحدة والوفاق في بلدنا من الألف إلى الياء وتأمين مجالاتها. هذا هو العمل الذي يجب أن تتجزمه الحكومة.

تنفيذ النظم وتأمين الضوابط أمر لا بد منه لانتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل وجذب رؤوس الأموال والامكانيات الأجنبية، من جملة ذلك، تم بحمد الله التصويت على تعديل قانون الاستثمارات الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي، وهذه خطوة كبيرة في سبيل التقدم.

الاصلاحات في المناطق الحرة موضوع رعاية، وهناك خطوات في هذا الصدد، وسيتم توفير الامكانيات اللازمة لأن ذلك يؤدي إلى الطمأنينة السياسية، وسيشعر العالم من حولنا أن الحكومة تعتمد أكثر على الشعب، وأن العلاقة وثيقة بين الشعب والحكومة. وتهيئة جو الطمأنينة لجذب الاستثمار الخارجي عمل يعتمد أكثر على الحكومة. لهذا السبب يجب تهيئة المناخ المناسب حتى يشارك الشعب بحرية في الانتخابات ويدعن ذلك الجميع لرأى الغالبية.

الآن، الوضع الاقتصادي يتحسن بصورة لافتة للنظر، نحن في أول سنة تولينا فيها المسؤولية، اضطررنا للحصول على قروض صغيرة من الغرب، وواجهتنا مشاكل، الآن أزيلت كافة هذه المعوقات، وتحسنت العلاقات بدرجة كبيرة مع الأسواق العالمية، وظهرت مصادر رؤوس الأموال الأجنبية في البلد، ومن المؤكد أن هناك نوعا من القلق، لكن مع الوقت ومع اصلاح القوانين وإقرار الأمن الكامل في هذا المجال

بالتسويق مع الأجهزة الأخرى إن شاء الله يمكن للمستثمرين الأجانب توثيق علاقاتهم مع إيران.

*** بالأمس استمعت إلى سيدة كانت تقول أنها ستصوت لصالحكم حتى تتخلص من قيد الحجاب، ألا يعني هذا أن الأشخاص الذين سينتخبونكم يريدون منكم أشياء، وسيستلزم تنفيذها المواجهة مع الخطوط الحمراء؟**

أولا التقاليد الثقافية لمجتمع لا يجب أن تقرر من خلال الحديث إلى شخص أو شخصين أو عشرة أشخاص، فكل مجتمع له سنته الثقافية الخاصة به، ولو تحدثنا عن الغالبية، اعتقد أن غالبية نساء إيران العظيمات قبلن بالحجاب الإسلامي والوقار الإسلامي، لكن ما يخالف الإسلام وثقافتنا الدينية أمر مؤذ، يجب علينا توفير الحريات اللازمة من خلال الأطر، ليست الأطر المغلقة للغاية، في نفس الوقت يجب الادعاء لسنة المجتمع، اعتقد أن المهم لنسائنا هو تمييزهم، وأنا اتبع تقاليد المجتمع، عمامة على الرأس وعباءة على كتفي، ولكنني انجز أعمالي، أن ما يجب توفيره لهن التنمية المعنوية، الفكرية، الاقتصادية والإدارية. اعتقد أننا بعد الثورة قطعنا شوطا كبيرا في هذا المجال، وهناك مجالات أخرى يجب تهيئتها. الأمر الهام هو أننا لا نعتبر المرأة الجنس الثاني، ولا نعدّها جنسا خلق للرجل، المرأة مرأة، والرجل رجل، وكلاهما بشر ومجتمعنا في حاجة إلى الاستعدادات المناسبة للنساء.

*** سؤالي متعلق بالسياسة الخارجية لإيران والخطط المستقبلية لها والآلية والميكانيكية التي ستتبعها في حالة فوزكم في الانتخابات لتنمية علاقة جمهورية إيران الإسلامية مع الدول العربية، وماذا ستكون سياستكم بخصوص علاقاتكم بالجزائر؟**

فيما يتعلق بالسياسات الخارجية يجب القول أنه من حسن الحظ، على المستوى الداخلي، هناك تسويق واتفاق في وجهات النظر بدرجة عالية، ولهذا السبب كانت سياسة إزالة التوتر وتنقية الأجواء، موضوع قبول هذه الحكومة، وقد خطونا خطوات كبيرة في هذا المجال، ويمكننا في ظل هذه السياسة، ليس فقط احتمال إزالة التهديدات الموجودة في منطقة الخليج، بل أن ندخل مع دول الجوار. وخاصة الدول المعنية. مرحلة تعاون أساسى في المسائل الأمنية، فالأمن اليوم يسيطر على منطقتنا بدرجة أكبر مما كان عليها في الماضي، كذلك مع سائر الدول، وبخصوص سوء التفاهم مع الجزائر، فببالغ الأسف، لقد قطعت حكومة الجزائر علاقاتها مع إيران، لكن إيران لم تحذ حذوها اطلاقا، ونحن نقول لشعب الجزائر العظيم نحن نحترم نضالك وثورتك، فقد ارتجفت قلوبنا بشدة تضامنا مع نضال الشعب الجزائري وشخصياته العظيمة. ومن حسن الحظ أن الرئيس بوتفليقة بما يملكه من سمات شخصية (منطقى - خبير - محنك) سينزىل سوء التفاهم هذا، وقد تمكنا بما لنا من علاقات طيبة في الماضي أن نضل لنقاط التقاء خلال مؤتمر الأمم المتحدة في العام الماضي، واليوم تتسم العلاقات بيننا بالابحائية، وإن شاء الله ماضية إلى الأفضل.

* استخدمتم لأول مرة كلمة «الحركة الإصلاحية» في ستاد الشهيد شيرودي، هل استخدام هذه العبارة يمكن أن يكون استراتيجية جديدة في اثر مطالب وحقوق الشعب؟ بمباراة أخرى، انتم خلال السنوات الأربع المقبلة ستكونون في موضع المسئول عن الدفاع عن حقوق الشعب، انكم ستجوزون هذا الأمر بصفتكم قائد الحركة الإصلاحية؟

من حسن الطالع أن يتزامن الإصلاح مع تلك السنوات خاصة وقد قبل الجميع في المجتمع أسسه ومبادئه، على الرغم من امكانية رفضها أو التفسير المختلفة لها، وهذا في حد ذاته ليس بالأمر السلبي.

اننى من منطلق كونى ممثلاً للماضى، الفكر والنظرة للمستقبل، اقول أن الحركة الإصلاحية ليست بالأمر الحديث وليدة الساعة، بل إن هذه الحركة الإصلاحية الدينية والاجتماعية والسياسية للدولة تضرب بجذورها في الماضى لمئتي عام مضت، وأنا دورى لا يمثل سوى ذرة صغيرة في خضم الأمواج الصاخبة للإصلاحيين والتي واجهت صعباً جمة من الاستبداد الداخلى والتدخل الأجنبى.

أعلم ذلك. لكن الحركة الإصلاحية لا تزول، وقد كانت دائماً موجودة، وقد ظهرت في الماضى عدة مرات مثل تأميم صناعة البترول، والثورة الإسلامية، وتبرز اليوم في الاستمرار على طريق الثورة الإسلامية لإقرار الديمقراطية والتوأمة مع المعايير الدينية والثقافية للمجتمع.

* في انتخابات رئاسة الجمهورية، هناك افتقار للعلاقات العامة بين الداعين لكم، هل يعنى هذا فوزكم بنسبة أقل من ٦٩٪ وفي حالة فوزكم ما هو موقفكم من حرية الأحزاب السياسية في إيران؟

اننى لا أهرط في التفاؤل، لكن لننتظر ما ستسفر عنه العملية الانتخابية، أما بخصوص أعوانى، فهذا قدر جهدهم، أما عن النسبة المؤيدة لآراء الناخبين، فليس ناك الكثير من الوقت، لتنتظر إلى يوم السبت وستحسم القضية، ليس المهم من سينتخبه الشعب، بل المهم مشاركة الشعب في تحديد المصير، من الطبيعى أن هناك اختلاف في الاتجاهات، خاصة وأن الجميع في المجتمع يسعى لإثارة قضية أن الحكومة غير مهيأة لقيم المجتمع وقلبوا بهذه الفكرة عقل متدينى المجتمع.

لكننى اشعر أن مجتمعنا المتدين، وليس الجزء السياسى منه، هم غالبية المجتمع الذين يرون، بإسم الإسلام، الجمهورية، الحكومة، ورئيس الجمهورية مكسباً للشعب، ويدافعون بإسم الإسلام عن الحقوق الأساسية للشعب، ويقررون المحبة كعلاقة بإسم الإسلام، وبإسم الإسلام يرفعون مكانة وعظمة الجمهورية الإسلامية، غالبية المتدينين في مجتمعنا يغلغلون القلب على هذه المعانى، وقلوبهم مع الاستمرار في هذا الطريق، من الممكن أن يصيب القلق الجميع على القيم والموازين الدينية، أن هذا القلق لدينا جميعاً، لكن طريق اقرار القيم الدينية، طريق منطقى وعاقلي،

حيث يجب عليهم أن يختاروا - من خلال الانتخابات - لقد كانت الحكومة متمسكة بهذا الطريق.

من الممكن أن يعتقد الناقمون على هذا النهج، أنه يمكننا عن طريق الحدة، تحقيق كثير من المتطلبات، هذا ممكن وقد صدق هذا البعض فيما قالوا، ولكن سيصيب العمل العجز، ونحن يمكننا أن نؤدى أفضل.

إذا جاءت الحكومة الى الحكم مرة أخرى، فيجب أن نتعلم من تجربتها السابقة وتمضى للأمام، إن هذا الإمكان قائم، لقد طرحنا الكثير من المتطلبات في غفلة عن الواقع والامكانيات المحدودة، واعتقد أن مجتمعنا بلغ مرحلة من الرشد، بحيث يمكنه أن يفرق بين المتطلبات التي لم تتحقق نتيجة للعجز الحكومى، وله الحق في المطالبة بتحقيقها، وبين المتطلبات التي لا تسمح الامكانيات المحدودة والواقع بسرعة تحقيقها. وعلى الرغم من كونى لست أهلاً للتبؤ، إلا اننى أتوقع أن نحظى بمشاركة ضخمة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١، ومن الطبيعى أن من يحصد أعلى نسبة من اصوات الشعب، يمتلك القوة التي تدفعه لتحقيق وتأمين طلبات وأهداف الشعب.

* «إيران لكل الإيرانيين» الشعار الذى يمكنه القول أنه البلورة الأساسية للإصلاحات السياسية، انتم بصفتكم قائد الإصلاحات، وبصفتكم رئيس الجمهورية، ما هو تفكيركم لاتخاذ التدابير العملية لتحقيق هذا الشعار؟

شكراً، لا أقبل تعبير قائد الإصلاحات، فقيادة الإصلاحات هم الذين سيعوا طوال سنوات وقرون من أجل إيران الحرة، الشامخة، المقررة لمصيرها على الرغم من الإنكسارات والإخفاقات، ومن جملتهم أبطال حرب السنوات الثماني والفدائيون من هذا الشعب، الذين دافعوا عن الثورة، دافعوا عن المثل العليا وعن كل الأرض. بناء على ذلك فلا يلعب شخص بـ «قائد الإصلاحات». فكل شخص يجب أن يسمع أنه جزء من هذه الحركة، وأنه من دواعى فخري أن اكون قطرة في هذا الموج الهادر، وبناء على ذلك سنستمر على هذا النهج في المستقبل، وسنضع القدم حيث نحقق رغبات الشعب، نعم إيران لكل الإيرانيين، إننا لم نحقق الجمهورية الإسلامية الصحيحة بعد، إن نظامنا هو أضيق صورة للجمهورية الإسلامية في صدر الإسلام، ونحن ماضون على نهج الخلفاء الراشدين، والأعلى من ذلك أمير المؤمنين (الأمام على كرم الله وجهه ورضى عنه). الجمهورية الإسلامية تحترم كل البشرية وتطالب بحقوق كل الرعية سواء كان يهودياً أو مسيحياً أو على الأديان الأخرى، اليوم إيران متعلقة بكل الإيرانيين. كل انسان قلبه يرتجف من أجل إيران، كلنا يريد إيران مرفوعة الهامة، والكل - في اطار النظم المعروفة - يريد التقدم للشعب الإيراني. من أهم تكاليف حكومة جمهورية إيران الإسلامية، الدفاع عن الحقوق الأساسية لهذا الشعب الجدير بالإحترام.

لم يكن لدى خاتمي إجابة واضحة بخصوص عقد المناظرة

صحيفة سياست روز (السياسة اليوم) ٢ و ٦/٦/٢٠٠١

هذا وقد أكد سيد محمد خاتمي مرشح الدورة الثامنة في انتخابات رئاسة الجمهورية في مؤتمر إعلامي في طهران على أنه ينبغي أن يحترم الجميع الانتخابات والطريق الذي يختاره الشعب ، وقال إن ما يختاره الشعب في الانتخابات موضع احترام الجميع.

وفي هذا المؤتمر الذي عقد بفندق «دلالة» بحضور أكثر من ٤٥٠ مراسلا صحفيا، ومصورا إيرانيا وأجنبيا، أوضح خاتمي مواقفه ووجهات نظره حول أهم المشكلات الداخلية والإقليمية والدولية.

وقد سأل مراسل الصحيفة الرئيس خاتمي في هذا المؤتمر الصحفي قائلاً : « من خلال حديثكم عن الشفافية والاستجابة كان من المتوقع أن تقبلوا طلب المناظرة مع المرشحين الآخرين، إلا أن توقع الرأي العام الذي كان من الممكن أن يساعد الخط العقلائي في الانتخابات ، لم يتحقق. بينما يقال إنكم امتنعتم عن المناظرة لأنكم ليس لديكم حديث بخصوص نشاط السنوات الأربع الماضية للحكومة، كما أنه ليس لديكم برنامج للسنوات الأربع المقبلة، والاشتراك في المناظرة بهذا الوضع قبول للهزيمة، وبالإصطلاح السياسي، ضربة قنية مسبقة.

فإذا سمحتم ما هو سبب عدم اشتراككم في المناظرة مع الآخرين؟ وردا على هذا السؤال قال الرئيس خاتمي: إنه لا يوجد في حديث المرشحين الكلمة الجديدة التي تمثل نقدا للتنمية السياسية - الاقتصادية للحكومة. وتقريرى للمجلس بخصوص نشاطى وأعمالى واضح، ويزيده توضيحاً استعداداً لمناظرة عادلة.

وأضاف أنه إذا أراد جميع المرشحين أن يعقدوا مناظرات معاً، فسيبلغ عددها ٨١ مناظرة. وإذا أرادوا أن تكون المناظرات معى فقط ، ستصبح تسع مناظرات.

وأضاف أن البرامج الدعائية للمرشحين فى الإذاعة والتلفزيون زادت بحيث حققت الإشباع، وصرح أن إمكانية المناظرة مع شخص واحد ستكون فى حالة واحدة فقط ، وهى أن يقبل المرشحون الثمانية الآخرون أن يكون هذان الشخصان هما المرشحان الأساسيان، ويشترك الشخص المقابل فى المناظرة نيابة عن الآخرين.

أعلنت الجمعية الإسلامية للطلاب استعدادها لعقد مناظرة بين توكلى وخاتمي فى أية جامعة، حيث أكد «شهاب اسفنديارى» عضو اللجنة المركزية للجمعية الإسلامية للطلاب فى حوار مع مراسل الصحيفة على ضرورة عقد مناظرة بين مرشحى رئاسة الجمهورية، وقال : اهتماما بالتساؤلات الكثيرة التى فى أذهان الطلاب وحرصا على المناخ المساعد والبيئة الصحيحة فى الجامعات لعقد مناظرة بين المرشحين، أعلنت الجمعية الإسلامية للطلاب استعدادها لعقد مناظرة بين السيد/خاتمي والدكتور توكلى باعتبارهما أقوى متنافسين فى ساحة الانتخابات فى أية جامعة يرغبان فيها.

وأضاف عضو اللجنة المركزية بالجمعية الإسلامية للطلاب أنه مع الأسف بسبب غلبة المناخ الرومانسى والعاطفى فى الدعايات الانتخابية توافرت إمكانية بحث نشاطات وقدرات الأفراد المرشحين على أساس عقلائي عادل بصورة أقل. وبناء على هذا فى حالة عقد مناظرة جادة بين المرشحين الأساسيين، ستتضح كثير من الأمور للشعب. وربما يكون القلق من هذه الحقيقة هو أحد أسباب فرار الجناح الإصلاحى من المناظرة المباشرة بين المرشحين.

وأضاف اسفنديارى أن ما يدعو للأسف هو أن الجماعات المدعوة للحوار والمشاركة تتهم منافسيها الذين يطالبون بمناظرة بسيطة فقط ، بالخداع السياسى وهذا الأمر يظهر فقدان الأخلاق السياسية فى هذه الجماعات.

واعتبر عضو اللجنة المركزية بالجمعية الإسلامية للطلاب أن الهجمات التدميرية الأخيرة من قبل شخصيات ووسائل إعلام الجبهة الإصلاحية ضد الدكتور توكلى دليل واضح على قلق هؤلاء الأفراد والجماعات من نجاح الدكتور توكلى فى الدورة الثانية للانتخابات.

وقد بدأ بعض مؤيدى جبهة الإصلاح دعايات تدميرية شديدة ضد الدكتور أحمد توكلى مرشح الفترة الثامنة لرئاسة الجمهورية، ويقال إنه من هذا المنطلق يتم تتبع نشر شائعة بخصوص ترك توكلى للصلاة خلال فترة إقامته فى سجن النظام البهلوى بشكل جاد.

هل كان خاتمي يحتاج الى هذه الدعاية؟

■ صحيفة سياست روز (السياسة اليوم) ٦ يونيو ٢٠٠١

في الأيام القليلة الماضية كانت انتخابات الجمهورية قد دخلت مرحلة مصيرية. فمن ناحية نظم الجناح الإصلاحي تحركه مستخدماً جميع الأساليب النفسية - الدعائية في جهتين أولهما تدمير شخصية المرشحين خاصة منافس الرئيس الإيراني الأساسي أي الدكتور/ توكلي، وثانيهما زيادة مشروع الحملة الدعائية الى ذروته لإنحراف الخط العقلائي والمنطقي في الانتخابات الى إثارات كاذبة. ومن ناحية أخرى تقدم الخط العقلائي في الانتخابات التي تقوم على معيار برامج المرشحين ونشاطاتهم، في منافسة بشكل نفسي وشعوري في الانتخابات.

وخلال الأيام الماضية وخاصة يومي ٤، ٥ يونيو قام الجانب الإعلامي في الجناح الإصلاحي وجميع وسائل الإعلام الموجهة للفكر من محاضرين وشبكة الشائعات واللجان الدعائية بتدمير المنافس الأساسي للرئيس خاتمي أي الدكتور/ توكلي صراحة وعلى نطاق واسع. ومن هذا المنطلق تم تنظيم ونشر موضوعات وأحاديث ومحاضرات لتدمير آرائه وشخصيته لدى الرأي العام. ومن ناحية أخرى، سعت الدوائر الموجهة للفكر في الجناح المذكور الى إدعاء أن الرئيس خاتمي قد تعرض للتدمير عن طريق جناح وهمي منشق ولإثبات هذا الإدعاء أيضاً نشروا أخباراً متتابعة تحت عناوين مختلفة بدون مصدر موثوق فيه، يذكر فيها أن دوائر وبرامج دعائية تهاجم أو تتعرض للرئيس خاتمي، في حين أن بعض المصادر الموثوقة فيها أكدت أن هذا المشروع المتكرر خطط بأسلوب ذاتي ولغلبة خط المشاعر والإثارات الكاذبة على العقلانية والاستفادة من وضع المظلوم في الانتخابات، ومن خلاله كانت العمليات التدميرية للجناح المذكور ضد منافس الرئيس خاتمي تحت ستار نفسي - دعائي.

ومن هذا المنطلق كان الجناح الإصلاحي يقصد استكمال مشروع التدمير المخطط له ضد الدكتور توكلي بنشر موضوعات متضخمة بهدف نسب منافس الرئيس خاتمي الأساسي للجناح المسمى باليمين لأنهم طوال السنوات الماضية هياؤا مجالات التدمير لكل فرد ينسبته الى جناح اليمين، مع رسم صورة غير واقعية وغير منطقية وخيالية للجناح الذي أعلنوه تحت هذا المسمى. ولكن عندما وقف الرأي العام الإيراني الواعي يصدق، تواجد المرشحون الأساسيون في الانتخابات غير الرئيس خاتمي بشكل مستقل وبدون أي تبعية لحزب أو جناح، حتى أنه لم يعلن أحد قط من الجماعات أو الأحزاب الذين عرفوا بجناح اليمين تأييده لهؤلاء الأفراد. وفي تلك الأثناء بات واضحاً أن الجناح الإصلاحي الذي خطط أكثر مشروعاته النفسية - الدعائية على أساس إيجاد مجال لقطبين

في الانتخابات كذباً، قد لجأ الى كل حيلة لينسب المنافس الأساسي للرئيس خاتمي الذي زلزل مكانته على ساحة الانتخابات، بأي صورة ممكنة للقطب المعارض حتى يستطيع أن يجعله موضوعاً لمشروع التدمير النفسي بسهولة. ومن جملة الأساليب النفسية - الدعائية لوسائل إعلام الجناح المذكور تقديم بيانات وأرقام بعيدة عن الذهن وغير حقيقية لنسبة آراء الرئيس خاتمي، حتى أن بعض هذه الصحف كان لها الأسبقية على الدوائر الأخرى الموجهة لفكر لهذا التيار بتقديم معدل أكثر من ٨٠ أو ٩٠٪ من مجموع الآراء لخاتمي.

هذا في حين أن الكثير من العناصر السياسية وقادة الجناح الإصلاحي تحدثوا في الأسابيع الماضية عن حوالي ٥٠٪ من مجموع الآراء لخاتمي. ومنذ فترة أيضاً طرح بهزاد نبوي في كلمة له أصوات ٨،٧ مليون لخاتمي. وهذا الموضوع بينما يستقر معدل الآراء المتوقعة من الإيرانيين خارج الدولة الى جانب الأرقام المثيرة للعجب، فقد أعلن بعض الممثلين الأعضاء في حزب المشاركة بالمجلس حتى ٥ ملايين شخص (العدد الرسمي حوالي من ٦٠ الى ٦٥ ألف صوت خارج الدولة) وقد أوجد حصر هويات الأفراد المتوفين وأيضاً حصر الهويات بدون صور لـ ٨ ملايين و ٦٠ ألف هوية التي توافرت إمكانية الاستفادة منها في الانتخابات مع خطة استعجال المجلس، أوجد تساؤلات مختلفة لدى الرأي العام. وقد احتل البعض تكرار وضع انتخابات المجلس السادس في هذه الفترة مرة ثانية.

وفضلاً عن هذا استمرت المشروعات والحملات الدعائية للجناح الإصلاحي لخاتمي رغم أنه أكثر الشخصيات المطروحة المعروفة من المرشحين، وقد تم توزيع حوالي ١٥٠ نوعاً من الصور الملونة في ملايين النسخ بأنحاء الدولة. هذا في حين أن الحقائق ورؤية المراقبين السياسيين وكثير من استطلاعات الرأي في أقصى مناطق الدولة أشارت الى انخفاض فارق الآراء بين خاتمي وتوكلي، بحيث احتل الكثيرون وصول الانتخابات الى المرحلة الثانية.

وقد دلل هذا الموضوع أكثر من أي شئ آخر على وجود تعارض بين المشاعر والتعقل في انتخابات هذه الفترة. وبعيداً عن النتيجة النهائية لهذه الانتخابات فقد تحدد أن هناك حزبا سياسياً يسعى لكسب السلطة بكل وسيلة ممكنة بالتدمير والتشويش وإثارة المشاعر الكاذبة دون اهتمام بإدعاءاته وشعاراته، وذلك عندما يواجه منافساً قوياً جعل أصل كل نشاطاته على أساس العقل والمنطق وتقديم برنامج لحكم الشعب، والآن يقف أفراد الشعب في مواجهة اختبار مصيري، وقد حدد باختباره مصير الدولة خلال أربع سنوات مقبلة.

نص رسالة خاتمي الى الشعب الإيراني

■ همشهري (المواطن) ١٠/٦/٢٠٠١

الشعب لن ينتهي إلا بالمشاركة العاقلة والحكيمة له .
إن ما يحظى بأهمية الآن هو التمسك بأهداف الثورة الإسلامية ومبادئها وبرامجها وعدم الانحراف عن الطريق، وفي نفس الوقت أعمال الصبر والثابرة ورعاية الاعتدال وأعمال العقل في كل وقت وفي كل مكان.

إن خدمة الثورة الإسلامية الكبيرة والأهداف السامية لمؤسس الجمهورية الإسلامية حضرة الإمام الخميني «ه» الذي كان مظهراً للإيمان وهدف وإرادة هذه الأمة سليمة العز والفخر، وصاحبة الدماء الطاهرة للشهداء الذين ضحوا بأزواجهم في سبيل الله وفي سبيل الدفاع عن الإسلام وحقوق ومصالح هذه الأمة، وأيضاً كل الفدائيين، والأحرار الذين يعدون أبطالاً كباراً وعظماء لهذه الأمة.. كل ذلك لن يكون ميسراً إلا في ظل توافق كل القوى وقبول التلاؤم والتوافق مع نظام الديمقراطية الشعبية والاستفادة من كل الإمكانيات للقضاء على كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية

إن المناخ القانوني الصحيح المتفتح وكذلك حرية القول والتعديل والاعتراض في إطار القانون وحماية هذا المناخ يعد شرطاً أساسياً للانتصار .

أسأل الله العلي القدير الذي تجلت مظاهر حبه ولطفه في مجتمعنا بمناسبة ذكرى مولد الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم وكذلك ذكرى ميلاد سبطه الجليل حضرة الإمام الصادق «عليه السلام»* كما تجلت أيضاً قوة وديناميكية النظام الجمهوري الإسلامي في ظل رأي الشعب القادر على تحقيق مصيره . وإنني لأرجو أن يوفق شخصي البسيط لخدمة هذه الأمة العظيمة الواعية المثابرة .

يارب ... ! إننا لن نستطيع الوصول الى ذلك الهدف السامي إذا لم يتقدمنا لطفك ورحمتك .

سيد محمد خاتمي

(♦) الإمام السادس للشريعة الإثني عشرية (المترجم).

إن ملحمة التواجد والشعور الشعبي في ٨ يونيو ٢٠٠١ شهادة مضيئة على جدارة وعظمة هذه الأمة التي طالما سطرت الكثير من الملاحم على مدى تاريخها المشرف .
الأمة التي اجتهدت لكي تقدم نموذجاً مناسباً من النظام الاجتماعي والأخلاقي المدني قوامه التدين والأخلاق المتوامة مع الديمقراطية الشعبية والحرية. فهذا هو الانتصار الحقيقي، ومن المؤكد أن أداء الدين لهذه الأمة العظيمة من جانب ذلك الذي صار موضع حمايتها ورعايتها لن يكون بالأمر اليسور .

إنني بمناسبة هذا الحدث المبارك أهني مرشد الثورة الإسلامية المعظم والعلماء والمفكرين وصفوة المجتمع وأحاد الشعب الإيراني الشريف خاصة الفتية والشباب الأعزاء الذين رسموا بتواجدهم الرائع والمتعقل والانتخابي مستقبلاً يتلأل لإيراننا العزيزة، وأنني لأشكر كل فئات المجتمع والعاملين في ساحات الفكر والثقافة والسياسة والمؤسسات المدنية والأحزاب ووسائل الإعلام والصحافة .

وإنني لأتقدم بخالص شكري لمرشحي رئاسة الجمهورية المحترمين الذين ظهروا على الساحة بشكل مشرف، وألهبوا حماس الشعب وتواجده في الانتخابات بالأبحاث النظرية وتقديم الرؤى والحلول والآراء النقدية. وآمل أن تستطيع الحكومة القادمة أن تراعى كثيراً من هذه المباحث وأن تقتفي أثرها .

والآن نتظر الأمة الإيرانية الشريفة المرفوعة الهامة، كما المنتصر بجدارة في هذا الميدان، أن يخطو النظام والحكومة خطوات أوسع في سبيل رقيها واستقرارها. إن الحاجة الملحة في يومنا هذا وفي الغد هي إقرار وتعميق نظام الديمقراطية الشعبية واستيفاء وإحقاق حقوق هذه الأمة في إطار الدين وتحديد الأولويات والضروريات على الساحة الاقتصادية وحل مشاكل المجتمع الأساسية بالتنظيم والتدبير المحكم.

وهانحن قد عاهدنا الله وهذه الأمة فإننا نستعين بالله جل وعلا أولاً وبدعم ومساندة كافة الأجهزة المعنية والمتمتعة في كل الأحوال بالتأييد المتوائم مع إرشاد ومساءلة الشعب بالطريق الذي قد بدأ وفقاً لرغبة

نتائج الانتخابات

■ همشهری (المواطن) ۲۰۰۱/۶/۱۰

- ❖ بلغ إجمالي الأصوات ۲۸ مليوناً و ۱۵۹ ألفاً و ۲۸۹ صوتاً
- ❖ حصل خاتمي على ۲۱ مليوناً و ۶۵۹ ألفاً و ۵۲ صوتاً بنسبة ۷۷٪.
- ❖ بلغت نسبة مشاركة من لهم حق التصويت ۶۷٪.
- ❖ زاد عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات بمقدار مليوني صوت عن انتخابات ۱۹۹۷.
- ❖ بلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون التسعة الآخرين ۶ ملايين و ۵۰۲ ألف و ۸۱۳ صوتاً بنسبة ۲۲٪ من جملة الأصوات.

نتائج الانتخابات في بعض الدول الأوروبية والعربية والآسيوية

■ ایرنا (وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ۲۰۰۱/۶/۹

- جاسبي ۸۵ صوتاً.
- غفوري فرد ۴۰ صوتاً.
- فلاحيان ۳۳ صوتاً.
- سيد منصور رضوي ۱۸ صوتاً.
- صدر ۱۵ صوتاً.
- هاشمي طبا ۱۱ صوتاً.
- ويبلغ عدد الأصوات الباطلة والبطاقات البيضاء (۵۹).

سوريا

قام الإيرانيون بالتصويت في أربعة مراكز للتصويت أقيمت في مقام السيدة زينب، ومقام السيدة رقية مقر السفارة الإيرانية بدمشق ومكتب السفارة في حلب. وأغلب الإيرانيين الذين أدلوا بأصواتهم من الإيرانيين الذين ولدوا بسوريا والمقيمين فيها. وبلغ إجمالي عدد الأصوات ۴۳۲۵ صوتاً وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

- محمد خاتمي ۳۳۴۵ صوتاً.
- أحمد توكلی ۵۸۲ صوتاً.
- علي شمخاني ۱۵۲ صوتاً.
- حسن غفوري فرد ۳۷ صوتاً.
- سيد محمود مصطفى كاشاني ۲۵ صوتاً.
- عبد الله جاسبي ۲۳ صوتاً.
- علي فلاحيان ۱۶ صوتاً.
- سيد منصور رضوي ۸ أصوات.
- سيد شهاب الدين صدر ۷ أصوات.

ربما يتساءل البعض عن سبب رصد «مختارات إيرانية» لنتائج التصويت في بعض الدول العربية والآسيوية والأوربية، لكن الحقيقة أننا كنا نود لو رصدنا نتائج الانتخابات في كل الدول التي توجد بها جاليات إيرانية وذلك حتى نستطيع - أو نتمكن من - إدراك مواطن التأييد أو المعارضة التي تلقاها الحكومة الإيرانية. فنتيجة الانتخابات تبين لنا رؤى واتجاهات الجاليات الإيرانية المقيمة خارج إيران. فعلى سبيل المثال جاء احتلال «شمخاني» للمرتبة الثانية في صناديق الاقتراع في كل من لبنان والكويت وجاء ترتيبه الثالث في معظم نتائج الانتخابات التي تم رصدها في هذا الملف. وهو ما يعكس مكانة «شمخاني» في هذه الدول ومدى القبول الذي يحظى به هو نفسه وكذلك مدى القبول لسياساته وتوجهاته، وهو الأمر الذي لا تخفى دلالاته. الملف التالي يقدم لنتائج الانتخابات في بعض الدول العربية والأوربية والآسيوية وهي دوائر إهتمام أولى للنظام السياسي الإيراني.

الكويت

- بلغ إجمالي عدد الذين قاموا بالتصويت ۱۰۹۹۸ (❖) صوتاً.
- وقد حصل خاتمي على نسبة ۸۶، ۸۵٪ من جملة الأصوات.
- وكانت النتيجة كالتالي:
- محمد خاتمي ۹۴۴۳ صوتاً.
- شمخاني ۶۰۸ (❖❖) أصوات.
- توكلی ۵۱۹ صوتاً.
- سيد محمود مصطفى كاشاني ۱۹۴ صوتاً.

(❖) هذه النسبة تكاد تكون أعلى نسبة أو معدلات تصويت للإيرانيين في الدول العربية. (المترجم)
(❖❖) من المرات القليلة التي احتل فيها «شمخاني» المرتبة الثانية من جملة المرشحين، ولربما كان السبب في ذلك جذوره العربية أو اعتدال توجهاته العسكرية تجاه الدول العربية خاصة الدول الخليجية.

- سيد مصطفى هاشمي طبا ٣ أصوات.
كما بلغ عدد الأصوات الباطلة ١٢٧ صوتاً.

لبنان

أجريت الانتخابات في ثلاث مناطق هي بيروت، بعلبك وجنوب لبنان. وبلغ إجمالي عدد الأصوات ٦٨٩ صوتاً. وكانت نتيجة الانتخابات كالتالي:

- محمد خاتمي ٤٨٧ صوتاً.
- علي شمخاني ١٠٢ صوت.
- أحمد توكلي ٧٢ صوتاً.
- عبد الله جاسبي ٧ أصوات.
- حسن غفوري فرد ٥ أصوات.
- سيد محمود مصطفى كاشاني صوت واحد.
- علي فلاحيان صوت واحد.
- سيد منصور رضوي لاشئ.
- سيد مصطفى هاشمي طبا لاشئ.
- كما بلغ عدد الأصوات الباطلة ١٤ صوتاً.

ألمانيا

تم إجراء الانتخابات في مقر السفارة الإيرانية في برلين. وقد بلغ عدد الذين قاموا بالتصويت ٦٩٦ صوتاً وهو ما يعادل ضعف عدد الذين كانوا قد اشتركوا في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧. وكانت النتيجة كما يلي:

- محمد خاتمي ٦٤٣ صوتاً ٩٣٪.
- أحمد توكلي ١٨ صوتاً.
- علي شمخاني ٩ أصوات.
- علي فلاحيان ٨ أصوات.
- سيد محمود مصطفى كاشاني ٨ أصوات.
- عبد الله جاسبي ٢ صوت.
- حسن غفوري فرد ٢ صوت.
- سيد مصطفى هاشمي طبا صوت واحد.
- سيد منصور رضوي صوت واحد.
- سيد شهاب الدين صدر لاشئ.
- وبلغ إجمالي الأصوات الباطلة ٤ أصوات.

فرنسا

بلغ عدد الأصوات ١٢٣٥ صوتاً وقد جاءت نتيجة التصويت كما يلي:

- محمد خاتمي ١٢٣٥ صوتاً.
- أحمد توكلي ٤٣ صوتاً.
- علي شمخاني ٢٤ صوتاً.
- سيد محمود مصطفى كاشاني ٦ أصوات.
- عبد الله جاسبي ٤ أصوات.
- علي فلاحيان ٣ أصوات.
- سيد شهاب الدين صدر صوت واحد.
- حسن غفوري فرد صوت واحد.
- سيد منصور رضوي لاشئ.

- سيد مصطفى هاشمي لاشئ.
وبلغ إجمالي الأصوات الباطلة ٢٢ صوتاً.

باكستان

أجريت الانتخابات في ثلاث مناطق هي: مدينة «كويتة» عاصمة محافظة بلوچستان، وإسلام آباد وبيشاور. وبلغ إجمالي الأصوات في «كويتة» ١١١ صوتاً. حصل خاتمي على (٦٧) صوتاً وتلاه توكلي (٢٩) صوتاً، شمخاني (٩) أصوات، سيد محمود كاشاني صوتان، سيد شهاب الدين صدر صوت واحد ولم يحصل كل من فلاحيان وعبد الله جاسبي وحسن غفوري فرد ومنصور رضوي وسيد مصطفى هاشمي على أي صوت.

وبلغ إجمالي الأصوات الباطلة ثلاث أصوات.
وبلغ إجمالي الأصوات في إسلام آباد (١٨٢) صوتاً. حصل خاتمي منها على (١٥٠) صوتاً.
وبالنسبة لبيشاور بلغ إجمالي الأصوات فيها (٥٥) صوتاً حصل منها خاتمي على (٣٧) صوتاً.

إيطاليا

تم التصويت في مدينتي روما وميلانو.
وبلغ إجمالي الأصوات في روما (٣٣٩) صوتاً.
وفي ميلانو كان عدد الأصوات (٢٧٥) صوتاً.
وكانت النتيجة في كل منهما كما يلي :-

روما	ميلانو
خاتمي ٢٩٩ صوتاً ٨٨,٢٪	خاتمي ٣٣٩ صوتاً
٩٠,٤٪ (♦)	
شمخاني ١٦ صوتاً (♦♦)	توكلي ١٨ صوتاً
توكلي ٤ أصوات	محمود كاشاني ٦ أصوات
علي فلاحيان ٣ أصوات	فلاحيان ٢ أصوات
حسن غفوري صوت واحد	شمخاني صوت واحد
محمود كاشاني لاشئ (♦♦♦)	جاسبي صوت واحد
جاسبي لاشئ	هاشمي طبا صوت واحد
هاشمي طابا لاشئ	غفور فرد صوت واحد
شهاب الدين صدر لاشئ	شهاب الدين صدر لاشئ

اليونان

بلغ عدد الأصوات فيها ٢٨٧ صوتاً كانت نتيجتهم كما يلي :-
- خاتمي ٢٤٦ صوتاً ٨٨,٤٪.
- توكلي ١١ صوتاً ١٤٪.
- كاشاني ٥ أصوات ٨,٨٪.
- هاشمي طبا ٤ أصوات.
- غفوري فرد ٣ أصوات.
- شمخاني ٢ أصوات.
- جاسبي ٣ أصوات.
- رضوي صوتان.
- شهاب الدين صدر صوت واحد.
- فلاحيان لاشئ.

(♦) يلاحظ هنا انخفاض نسبة التأييد لخاتمي في روما عن ميلانو.

(♦♦) احتل «شمخاني» الترتيب الثاني بين المرشحين في روما في حين جاء في الخامس في مدينة ميلانو.

(♦♦♦) في حين لم يحصل «كاشاني» على صوت واحد في روما فحده قد حصل على ستة أصوات في ميلانو محتلاً بذلك الترتيب الثالث من جملة المرشحين (المترجم).

وبلغ عدد الأصوات الباطلة (٩) أصوات.

الصين

تم التصويت في دائرتين الأولى في «بكين» والثانية في جنغها. وكانت النتيجة كالتالي:-

دائرة بكين.

إجمالي الأصوات ١٦٧ صوتاً.

خاتمي ١٣٩ صوتاً.

توكلي ١٦ صوتاً.

شمخاني ٥ أصوات

حسن غفوري فرد صوت واحد.

سيد محمود كاشاني صوت واحد.

سيد مصطفى هاشمي صوت واحد.

إجمالي الأصوات الباطلة ٤ أصوات.

دائرة جنغها

إجمالي الأصوات ٤٢ صوتاً.

خاتمي ٢٣ صوتاً.

شمخاني ٦ أصوات.

توكلي صوتان.

جاسبي صوت واحد.

النمسا

بلغ إجمالي عدد الأصوات ٩٩٩ صوتاً وهو ما يعادل ضعف

عدد الأصوات في انتخابات ١٩٩٧. وقد حصل خاتمي على

٩٢٪ من جملة الأصوات والتي جاءت كالتالي:-

خاتمي ٩٠٨ أصوات.

توكلي ٣٠ صوتاً.

شمخاني ١٤ صوتاً.

جاسبي ٨ أصوات.

فلاحيان ٧ أصوات.

هاشمي طبا ٦ أصوات.

غفوري فرد ٣ أصوات.

شهاب الدين صدر ٣ أصوات.

كاشاني ٢ أصوات.

عدد الآراء الباطلة ١٧ صوتاً.

تركمانستان

بلغ إجمالي الأصوات ٤١٦ صوتاً وكانت نتيجتها كالتالي:-

خاتمي ٣٦١ صوتاً.

توكلي ٢٥ صوتاً.

شمخاني ١٠ أصوات.

فلاحيان ٥ أصوات.

كوريا الجنوبية

بلغ إجمالي الآراء ٨٢ صوتاً. حصل منها خاتمي (٧١) صوتاً

وحصل «توكلي» (٤) أصوات.

البوسنة

إجمالي الآراء ٨٢ صوتاً.

خاتمي ٥٣ صوتاً.

توكلي ١٣ صوتاً.

شمخاني ١٢ صوتاً.

فلاحيان ٤ أصوات.

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية "ايرنا": الإيرانيون في المهجر..

■ ايرنا (وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠١/٦/٩

سنوات في فيينا، يقول: بصفتي إيراني مسلم فقد قمت بأداء دوري من خلال المشاركة في هذه الانتخابات. وأنني أريد من رئيس الجمهورية أن يوفر الراحة والأمان للشعب الإيراني بشكل أكثر، كذلك فإن الشباب الإيراني لا يزال يعاني من مشكلات كثيرة منها البطالة وهو ما يجعلنا نطلب من خاتمي مزيداً من الاهتمام الخاص بهم.

أن الشئ الذي نراه قد تحقق مؤخراً هو أنه منذ تولى خاتمي رئاسة الجمهورية فإن علاقة الإيرانيين المقيمين بالنمسا مع السفارة الإيرانية قد زادت وكذلك زاد ارتباطهم بالمركز الثقافي الإسلامي الإيراني (المسجد) في فيينا. بحيث صار كل من هذين المكانين بمثابة بيتا له. وهذا الأمر من أهم منجزات حكومة السيد خاتمي.

ويقول إيراني آخر مقيم في فرنسا: من أهم المشكلات التي يعاني منها الإيرانيون هي دخولهم وخروجهم. إلى ومن إيران.

قالت وكالة أنباء الجمهورية الإيرانية "ايرنا" أنها قد أجرت عدة لقاءات مع الإيرانيين المقيمين في الدول الأوروبية أثناء إدلائهم بالتصويت في انتخابات ٨ يونيو ٢٠٠١. فيما يلي ترجمة لما نشرته الوكالة في هذا الصدد.

السيدة "جل باري" من المقيمين بفرنسا تقول: إن ما تحقق من خطوات في السنوات الماضية يعد أمراً طيباً ويجب على السيد خاتمي أن يستمر في مسيرته الحالية وأن يدعم أكثر فأكثر. حرية الصحافة وحرية الفكر والبيان والتي تعد جميعها من منجزات دورة رئاسته الأولى.

أحد الكتاب الإيرانيين المقيمين في فرنسا أيضاً يقول: إن التقدم في العلاقات الإيرانية الخارجية يعد أمراً طيباً، كما أن مكانة إيران في العالم اليومى تزداد كثيراً عما كانت عليه من قبل وهو ما يستلزم خطوات إيجابية كثيرة في اتجاه تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

"محمد عباسي" إيراني مقيم في النمسا ويعمل سائق منذ

وتقول إحدى السيدات المقيمات في فرنسا بشكل دائم: هذه أول مرة أقوم فيها بالتصويت والإدلاء بصوتي. قبل ذلك لم تكن لدى الدوافع المشجعة. لكن ما حدث خلال السنوات الأربع الأخيرة كان سبباً لقيامي بالتصويت. ومن ناحية أخرى فإنني أعتقد أن لكل دولة حدوداً تعتقد بها وفيها، وهي من أجل رعاية وحماية هذه الحدود تضع خطوطاً حمراء للآخرين يجب عليهم مراعاتها.

والخطوط الحمراء لإيران تتمثل في مجموعة القيم المعنوية والدينية التي يؤمن بها معظم الناس، وكذلك يطالبون برعايتهم تجاه الآخرين وهو ما يقوى بالضرورة الحرية الكاملة القانونية المنشودة في إيران.

أيضاً يقول أحد الإيرانيين الدارسين في فرنسا: أعتقد أن الكثير من الإيرانيين المقيمين بالخارج والذين لهم آراء خاصة بالإصلاح يتمنون ويرغبون العودة إلى إيران وهم على استعداد للتعاون في هذا الصدد مع الحكومة الإيرانية الجديدة. وأنه قد حان الوقت لعودة الكثير من المواطنين أصحاب الرؤى والموهبة في المجالات المختلفة. وأنه يجب العمل على تقليل مدة بقائهم خارج إيران. كذلك فإنني أعتقد أن الشعب الإيراني يتمتع منذ فترة بحق التعبير ويزيادة المستوى العلمي والإدراك السياسي وهو ما يُنمى فيهم قدراتهم الشخصية وهذا في حد ذاته من المنجزات الهامة لإيران.

فعندما كنا نريد الذهاب إلى إيران لرؤية عائلاتنا وأقاربنا كنا نواجه مشكلات صعبة كثيرة. وقد تغير هذا كثيراً الآن حيث بدأنا نلاحظ إحتراماً وتقديراً من القائمين على ذلك سواء في القنصليات الإيرانية في الخارج أو في داخل إيران نفسها وهو نفس ما لدينا من شعور الآن تجاه هؤلاء.

"زهرا فريدوني" طبيبة أسنان، إيرانية مقيمة في فيينا منذ ١١ سنة، تقول: إن إيران دولة غنية. وأنا أريد من رئيس الجمهورية أن يعطي اهتماماً خاصاً لوضع المرأة في إيران خاصة لأبناء النساء اللواتي بلا زوج في إيران.

"علي رضوي" طالب إيراني يدرس الصيدلة في النمسا يقول: يجب على الحكومة القادمة أن تعمل على تأسيس جامعات أكثر وأن تخلق فرص عمل أكثر للشباب، كما يجب التصدي لتقوّد الأشخاص الأغنياء دون أن يكون ذلك مصحوباً بالإقلال من تفعيل الخصخصة. يقول أحد الإيرانيين الذي أدلوا بأصواتهم في فرنسا:

لقد جئت إلى فرنسا لزيارة ابني في باريس. وأنا مقيم في إيران وأرى التطورات التي تحدث فيها عن قرب. والآن أشاهد رؤية وانطباع الفرنسيين عن إيران. وما أستطيع قوله في هذا هو أنني قد لاحظت الإتفاق والتوافق بين الفرنسيين والإيرانيين بشأن الأحداث الجارية الإيجابية التي تحدث في إيران من جانب، وبشأن مستقبل إيران نفسها من جانب آخر.

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٠/٦/٢٠٠١ (♦)

النسبة المئوية	تعداد الأصوات	
٧٨	٤٣٢ ألفاً و ٢٦٢ صوتاً	خاتمي
١٥,٥٨	٨٦٣٦٢ صوتاً	توكلي
٢,٥٢	١٤٠١١ صوتاً	شمخاني
١,٢٨	٧١٣٦ صوتاً	جاسبي
٠,٩٨	٥٤٦٨ صوتاً	كاشاني
٠,٥٠	٢٨١٦ صوتاً	رضوي
٠,٤٣	٢٤٠٨ أصوات	غفوري فرد
٠,٣١	١٦٨٢ صوت	سندر
٠,٢٣	١٢٩١ صوتاً	فلاحيان
٠,٢	٦٧٨ صوتاً	هاشمي طباء الأصوات الباطلة

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة
لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة
مركزي - مجموع الأصوات: ٥٥٤ ألفاً
و ١١٤ صوتاً

(♦) لضيق الوقت لم يتمكن من رصد نتائج الانتخابات طهران وأذربيجان الشرقية والغربية وكاشان وعربستان وسوف يتم نشرها في العدد القادم من المختارات الإيرانية .

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة همدان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٠/٦/٢٠٠١

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٧٤,٨	١٢٩ ألفاً و٢٥٦ صوتاً	خاتمی
١٧,٤١	٢١٥٦٢ صوتاً	توکلی
٢,٩	٦٠٢١ صوتاً	شمخانی
٠,٨١	٥٨٢٥ صوتاً	کاشانی
٠,٧٨	٢٥٣٢ صوتاً	جاسبی
٠,٤٧	٣٢٤٥ صوتاً	رضوی
٠,٤٤	٢٣١٢ صوتاً	غفوری فرد
٠,٣١	٢٢٤١ صوتاً	صدر
٠,٢٠	٨٩٠ صوتاً	فلاحیان
٠,١٢	١٢ ألفاً و١٠٧ أصوات	هاشمی طباء الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات: ٧٤٣
ألفاً و٧٦٢ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة قزوین

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٠/٦/٢٠٠١

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٧٩,٥٧	٢٩٨ ألفاً و٦١٧ صوتاً	خاتمی
	٧١ ألفاً و٣١٥ صوتاً	توکلی
	٨ آلاف و٥٥١ صوتاً	شمخانی
	٥ آلاف و١٦٩ صوتاً	جاسبی
	٣ آلاف و٢٩٥ صوتاً	کاشانی
	الفين و٥٣٣ صوتاً	غفوری فرد
	الف و٣٤٤ صوتاً	رضوی
	٩٥٦ صوتاً	صدر
	٨٥٠ صوتاً	فلاحیان
	٤٦١ صوتاً	هاشمی طباء
	٧ آلاف و٧٢٦ صوتاً	الأصوات الباطلة خاتمی

مجموع الأصوات:
٥٠٠ ألفاً و٩١٧
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة كردستان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٨٦,٩٤	٤٢٣ ألفاً و١٦٦ صوتاً	خاتمي
١٥,٥٨	٧٢,٢٨ صوتاً	توكلي
٢,٥٢	٨٤٨٧ صوتاً	شمخاني
١,٢٨	٦٢٤٩ صوتاً	جاسبي
٠,٤٥	٢٢٢٦ صوتاً	كاشاني
٠,٣٨	١٨٩٧ صوتاً	غفوري فرد
٠,٣٧	١٨٠٨ أصوات	رضوي
٠,١٨	٨٧٩ صوتاً	صدر
٠,١٧	٨٤٨ صوتاً	فلاحيان
٠,٩	٤٤٦ صوتاً	هاشمي طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات:
٤٨٦ ألفاً
و٧١٥ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة كرمانشاه

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٨٤,٣	٦٥٥ ألفاً و١٢٣ صوتاً	خاتمي
	٧٦٤٤٨ صوتاً	توكلي
	١٤٠٢٨ صوتاً	شمخاني
	٤٠٥٥ صوتاً	جاسبي
	٤٢٠٧ أصوات	كاشاني
	٢٧٨٦ صوتاً	غفوري فرد
	٢٦٠٩ صوتاً	رضوي
	١٣٩٢ صوتاً	صدر
	١٣٨٨ صوتاً	فلاحيان
	٦١٨ صوتاً	هاشمي طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات: ٧٧٧
ألفاً و٢٧٦ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة الكستان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
	٦٠٣ ألفاً و٩٨٩ صوتاً	خاتمي
	٩٢ ألفاً و١٤٠ صوتاً	توكلي
	٦٤٤ ألفاً و٦٤٤ صوتاً	شمخاني
	٧ آلاف وأربعة أصوات	جاسبي
	٥ آلاف و٦٣٣ صوتاً	كاشاني
	٥ ألفين و٨٥٥ صوتاً	غفوري فرد
	٥ ألفين و٥٢ صوتاً	رضوي
	١٦٥ ألف و١٦٥ صوتاً	صدر
	٨٩٧ صوتاً	فلاحيان
	٥٨٢ صوتاً	هاشمي طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات: ٧٢٠
ألفاً و٢٨ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة خراسان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٧١,٦٦	٢٢٣٩٢٤٥ صوتاً	خاتمي
٢٣,٢٢	٧٢٥٨٤٦ صوتاً	توكلي
١,٥٦	٤٨٨٦٨ صوتاً	شمخاني
٠,٦٧	٢١٢٢٦ صوتاً	جاسبي
٠,٥	١٨١٣٩ صوتاً	كاشاني
٠,٤٢	١٣٤٠١ صوت	غفوري فرد
٠,٣١	٩٦٩٥ صوتاً	رضوي
٠,٢٠	٦٣٧٨ صوتاً	فلاحيان
٠,١٨	٥٩٣٥ صوتاً	صدر
٠,٠٩	٢٨٨٢ صوتاً	هاشمي طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع الأصوات:
ثلاثة ملايين و١٢٤
ألفاً و٨٢٦ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة أربيل

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٨١,٧٩	٢٨٢ ألف و ٦٦ صوتاً	خاتمي
٨,٠٣	٣٧ ألف و ٥٨١ صوتاً	توكلي
٥,٥٤	٢٥ ألف و ٩٤٠ صوتاً	شمخاني
٣,٢٣	١٥ ألف و ١٤٩ صوتاً	جاسبي
٠,٨٥	ثلاثة آلاف و ٩٧٢ صوتاً	كاشاني
٠,٣٨	ألف و ٨٠٩ أصوات	رضوي
٠,٣٦	ألف و ٧٠٦ أصوات	غفوري فرد
٠,٢١	٩٦٣ صوتاً	فلاحيان
٠,١٦	٧٣٥ صوتاً	صنبر
٠,١٠	٤٦٦ صوتاً	هاشمي طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع الأصوات:
٤٦٧ ألفاً و ٨٥٩
صوتاً

٢٤١

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة زنجان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٧٨,٤	٣٣٦ ألفاً و ٦٧٠ صوتاً	خاتمي
	٥٢ ألفاً و ٤٩١ صوتاً	توكلي
	١٤ ألفاً و ٦١٥ صوتاً	شمخاني
	٦ آلاف و ٧٣٠ صوتاً	جاسبي
	٤ آلاف و ٧٦٩ صوتاً	كاشاني
	ألفين و ١٢٥ صوتاً	رضوي
	ألفين و ١٢٧ صوتاً	غفوري فرد
	ألف و ٧٥ صوتاً	صنبر
	ألف و ١٢٨ صوتاً	فلاحيان
	٥٠٦ أصوات	هاشمي طباء
	٧ آلاف و ٢٢ صوتاً	الأصوات الباطلة

مجموع الأصوات:
٤٢٩ ألفاً و ٣٨٩
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة أيلام

■ إيرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٨١,٨٧	٢٠٥٣٣٧ صوتاً	خاتمي
١٢,٧٨	٣٠٢٥٢ صوتاً	توكلي
٢,١٢	٥٣٣١ صوتاً	شمخاني
٠,٧٤	١٨٧٨ صوتاً	جاسبي
٠,٤٩	١٢٢٠ صوتاً	كاشاني
٠,٢٧	٦٨١ صوتاً	رضوي
٠,٢٧	٦٨٦ صوتاً	غفوري فرد
٠,٢٣	٥٩٨ صوتاً	صدر
٠,١٩	٤٩٠ صوتاً	فلاحيان
٠,٦	١٥٨ صوتاً	هاشمي طباء
	ألف و ٣٨ صوتاً	الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات : ٢٥٠
ألفاً و ٧٩٥ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة يزد

■ إيرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٨٨,٥	٤١٥ ألفاً و ٢٢ صوتاً	خاتمي
١٠,٥		توكلي
١,٠١		شمخاني
٠,٤		جاسبي
٠,٢٢		كاشاني
٠,٢١		رضوي
٠,١٦		غفوري فرد
٠,١٢		صدر
٠,١٢		فلاحيان
٠,٣		هاشمي طباء
	٣٥٢٢ صوتاً	الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات : ٤٦٨
ألفاً و ٩٧٢ صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في سمنان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
	٥٨ ألفاً و١٣ صوتاً	خاتمی
	١٨ ألفاً و٢٤٣ صوتاً	توکلی
	١٨ ألفاً و٦٤٤ صوتاً	شمخانی
	٤٥٠ صوتاً	جاسبی
	٥٩٤ صوتاً	کاشانی
	٣٤٩ صوتاً	رضوی
	٣٣٧ صوتاً	غفوری فرد
	٣١٣ صوتاً	صدر
	١٨٩ صوتاً	فلاحیان
	٨٨ صوتاً	هاشمی طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع الأصوات:
٨٢ ألفاً و٩٧
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة لرستان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٧٧,١٥	٥٤٦ ألفاً و٢٧٨ صوتاً	خاتمی
١٩,٠٢	١٢١ ألفاً و٨٧٨ صوتاً	توکلی
١,٨٨	١٢ ألفاً و٥١٢ صوتاً	شمخانی
٠,٦٢	٤٢٥٢ صوتاً	جاسبی
٠,٤٩	٣٣٩٥ صوتاً	کاشانی
٠,٢٥	١٨٢٦ صوتاً	رضوی
٠,٢٦	٢٠٠٧ صوتاً	غفوری فرد
٠,١٧	١٢٤٥ صوتاً	صدر
٠,١١	٨٧١ صوتاً	فلاحیان
٠,٠٥	٢٨٩ صوتاً	هاشمی طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات: ٧٠٢
ألفاً و٧ أصوات

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في كهكيلويه وبوير أحمد

ایرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ۲۰۰۱/۶/۱۰

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
۶۷	۱۷۷۲۹۲ صوتاً	خاتمی
۲۴,۸	۶۶۱۹۷ صوتاً	توکلی
۴,۵	۱۲۱۶۲ صوتاً	شمخانی
۲,۱	۸۳۱۲ صوتاً	جاسبی
	۹۳۲ صوتاً	کاشانی
	۵۳۹ صوتاً	رضوی
	۴۶۶ صوتاً	غفوری فرد
	۲۹۵ صوتاً	صدر
	۵۱۶ صوتاً	فلاحیان
	۱۴۱ صوتاً	هاشمی طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع
الأصوات:
۱۶۹ ألفاً و
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة فارس

ایرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ۲۰۰۱/۶/۱۰

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
۸۵,۰۲	۱۵۲۳۶۲ صوتاً	خاتمی
۸,۷۹	۱۶۱۵۴۸ صوتاً	توکلی
۲,۶۹	۴۹۴۰۳ أصوات	شمخانی
۰,۸۱	۱۴۸۷۳ صوتاً	جاسبی
۰,۵۶	۱۰۳۲۸ صوتاً	کاشانی
۰,۲۰	۵۵۶۹ صوتاً	رضوی
۰,۲۷	۵۰۴۶ صوتاً	غفوری فرد
۰,۰۸	۲۹۴۲ صوتاً	صدر
۰,۰۸	۲۹۲۸ صوتاً	فلاحیان
۰,۰۷	۱۳۱۵ صوتاً	هاشمی طباء
		الأصوات الباطلة

مجموع الأصوات:
ملیون و ۸۳۷ ألفاً و ۵۵۶
صوتاً

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة قم

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
٥٩,٧	٢٥٥ ألفاً و ٨٥٥ صوتاً ١٤٢ ألفاً و ٦٢٠ صوتاً ٦ آلاف و ٧٣٠ صوتاً ألفين و ٦٦٧ صوتاً ألفين و ٢١٩ صوتاً ألف و ٧٠٨ أصوات ٩٨٧ صوتاً ٩٧٦ صوتاً ٥٢٧ صوتاً ١١ ألفاً و ٦٢٣ صوتاً	خاتمي توكلي شمخاني جاسبي كاشاني رضوي غفوري فرد صدر فلاحيان هاشمي طباء الأصوات الباطلة

٢٨

إعلان نتائج انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في محافظة سيستان

ايرنا وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠١/٦/١٠

النسبة المئوية	تعدد الأصوات	
	٦٢٨ ألفاً و ٩٨١ صوتاً ٣٤ ألفاً و ٢٨٧ صوتاً ١٥ ألفاً و ٩٧٥ صوتاً ٤٥٦٦ صوتاً ٢١٥٩ صوتاً ٧٨٤ صوتاً ٩٢٠ صوتاً ٤٨٨ صوتاً ٦٤١ صوتاً ٢٨٠ صوتاً	خاتمي توكلي شمخاني جاسبي كاشاني رضوي غفوري فرد صدر فلاحيان هاشمي طباء الأصوات الباطلة

مجموع الأصوات:
٧٠٢ ألف و ٤٤٤ صوتاً

إيران بعد ١٨ خرداد - ٨ يونيو سبعة إدعاءات وسبعة منجزات

«محمود صدري»

همشهري (المواطن) ٢٠٠١/٦/٩

قبل إنتخابات ٨ يونيو طرحت عدة آراء وأفكار كثيرة حول من سيفوز بها. لكن الرؤية الثاقبة كانت تستلزم أن نصبر حتى نهاية عدّ الأصوات والإعلان الرسمي للنتيجة وعندها نستطيع أن نتكلم عن الذي أصبح بالفعل رئيساً للجمهورية.

إن الشئ المهم الذي تبلور صباح يوم السبت ٢٠٠١/٦/٩ أي صباح يوم إعلان نتيجة الإنتخابات والذي صارت له أهمية أكثر بعد الإعلان عن الفائز بالإنتخابات ، هو ذلك الذي تشكل - منذ تلك اللحظة - في مواقف الأجنحة السياسية والفكرية داخل الدولة. فما هو التحول ؟ وماهي الأسس التي قامت عليها المواقف الجديدة ؟

من جملة المرشحين العشرة الذين تحدثوا الى الشعب خلال الأسبوعين الماضيين - أصبح واحداً فقط رئيساً للجمهورية بينما عاد الآخرون الى محل أعمالهم أو الى منازلهم ! لكن ذهابهم ذلك لم يحمل معه كل شئ. ففي الأسبوعين الماضيين طرحت الدعايات الإنتخابية المنشورات من عناوين الفصول الجديدة في أدبيات السياسة الإيرانية والتي لازال تأييدها حتى الآن يعد - بشكل رسمي - جرماً أو حرماً مقدساً. من تلك العناوين مايلي:

١- العلاقة بين إيران وأمريكا :

لازالت العلاقة الإيرانية - الأمريكية تقع منذ عام ١٩٨٠ تحت تأثير تطورات معقدة ومتغيرات مختلفة. ولازالت إيران تعتبر أن أمريكا هي سبب هذا الخراب في العلاقات ، وقد أعلنت رسمياً أنه طالما أن أمريكا لن تغير من أسلوبها مع إيران فلا يجب أن تنتظر أية تغييرات من جانب إيران فيما يخص رؤيتها لقضية العلاقات الثنائية بينهما.

بل إن السيد محمد خاتمي - الذي أعلن بعد إنتصار الثاني من خرداد ١٣٧٦ / مايو ١٩٩٧ أنه سوف يعطى اهتماماً كبيراً في هذا الصدد لكسر القيود القائمة - لم يمتزج بعيداً عن الحدود التي وضعها النظام وطالب من أمريكا أن تقوم هي بالخطوة الأولى.

لكن أثناء فترة الدعاية الإنتخابية قبل ٨ يونيو ٢٠٠١ فإن عدداً من المرشحين - فضلاً عن أنهم لم يطرحوا شروطاً لإقامة العلاقات مع أمريكا - قد قام بإستتباط أسس وقواعد من الدستور تجيز عودة العلاقات.

إننا لا نهدف هنا الى مناقشة صحة أو عدم صحة هذه

الرؤية ، بل إن هدفنا ينحصر في بحث آثار ذلك على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

من الآن فصاعداً يستطيع المحللون - إستناداً لآراء المرشحين - أن يقولوا: إن المرشحين المحترمين الذين مثلوا تقريباً كل الإتجاهات السياسية والمدارس الفكرية والمناطق الجغرافية للدولة والذين كانوا في حقيقة الأمر يمثلون كل الشعب الإيراني. بعض هؤلاء المرشحين قد حطم «الحرمات» الموضوعية بشأن الحوار والجدل السياسي حول العلاقات مع أمريكا. فلماذا لا نتكلم نحن المحللون السياسيون عن ذلك أيضاً ؟

٢- العلاقة بين الرجل والمرأة :

طوال السنوات التي أعقبت الثورة كان موضوع الإتصال والإختلاط الإجتماعي بين الرجل والمرأة في إيران من القضايا الحافلة بالجدل والنقاش. وخلال هذه السنوات أيضاً تم إعمال وتنفيذ القوانين غير المدونة وكذلك الأعراف المجتمعية المحدودة بشأن العلاقة بين الرجل والمرأة. وكان بعض الناس مع ذلك الأمر والبعض الآخر لم يكن يفضل أو يستمرئ ذلك. وكان المؤيدون يدافعون بالإستناد الى المواثيق القانونية والعرفية والدينية.

وخلال الإنتخابات الأخيرة قام بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية أما بهدف كسب آراء الشعب أو على أساس معتقداتهم الشخصية - قاموا بانتقاد ونقد الحواجز القائمة والقيود الخاصة بالعلاقة بين الرجل والمرأة. بل إن أحد هؤلاء الكبار اعتبر أن وجود مؤسسات وهيئات «جماعات» النهي عن المنكر يعد أمراً غير ضروري. ونتيجة مثل هذا الإدعاء أيضاً تعد أمراً واضحاً تماماً كما هو الأمر بشأن العلاقة بين إيران وأمريكا. وهي أن الناس - من الآن فصاعداً- سوف تستطيع أن تتكلم. فقد حطم المرشح - الذي هو موضع قبول النظام بالفعل - هذا التابوت المقدس. وسوف يقول الناس : ألم يعد لنا الحق في أن نتحدث وننتقد هذا الأمر - العلاقة بين الرجل والمرأة - تماماً كما فعل بعض المرشحين للرئاسة ؟

٣- إحياء المظاهر والرموز القديمة :

لازالت ذاكرة الإيرانيين تدرك أن الإشارة إلى «تخت جمشيد» أو إلى الرموز والمظاهر الحضارية القديمة الأخرى تعد دليلاً على الميل والتأييد للحكومات الفاسدة التي حكمت إيران مثل حكومة الشاه.

لكن أثناء الدعايات الإنتخابية كانت نفس هذه الرموز الفاسدة تمثل خلفية لصور المرشحين لرئاسة الجمهورية.

لذلك فمن الطبيعي - من الآن فصاعداً - أن يستبدل الأشخاص -الذين يرغبون في ممارسة ذلك الأمر على أغلفة الكتب والبوستر- بسلوك المرشحين لرئاسة الجمهورية.

أم أنه سوف يقال للشعب إن المرشحين المختارين من جانب النظام هم فقط الذين لهم استدعاء هذه الرموز الحضارية لكسب أصوات الناس، أما أنتم فليس لكم الحق في ذلك ؟

ولهذا فمن الطبيعي ألا يكون ممكناً الإجابة بمثل هذا الأمر. وذلك لأن جميع الأشخاص الذين قد دافعوا خلال السنوات الأخيرة ، مع تحملهم الضغوط المختلفة ، عن ماضي إيران لم يعد هناك وجود لأي منهم الآن، ولهذا أيضاً فإن «القومية المفقودة» يمكن رؤيتها واستدعاؤها في سبيل كسب الأصوات من جانب المرشحين، في حين أنهم لا يدافعون بالفعل عن القومية الإيرانية الصحيحة.

٤- العولة :

لا زالت إيران من جملة الدول التي بقيت خارج أبواب منظمة التجارة العالمية بسبب المشكلات الخاصة بالبناء الإقتصادي الإيراني. لكن المشكلات الإقتصادية هي فقط واحدة من معوقات إنضمام إيران للإقتصاد العالمي. وخلال سنوات ما بعد الثورة فإن الأشخاص الذي يعتقدون بأن إنضمام إيران للإقتصاد العالمي سوف يجلب لها الكثير من المشكلات الثقافية، هؤلاء الأشخاص قد حاولوا دون إتمام هذا العمل. لكن قام المرشحون في الإنتخابات الأخيرة بالتكرار والتأكيد على ضرورة إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية.

ولهذا أيضاً أليس من الممكن - من الآن فصاعداً - أن نصف المدافعين عن إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية بأنهم من المفتونين بالغرب أو بأنهم «العملاء» كما فعلت إحدى الصحف اليومية مرات كثيرة؟

٥- التصدي للفساد:

المقصود بالفساد هو الاستفادة من المكانة الخاصة - المادية والمعنوية- للفرد والارتقاء غير المشروع للأفراد والجماعات من جراء ذلك، فعندما يكون هناك شخص ما قليل العلم ثم نراه متمتعاً أو متولياً مسؤوليات كبيرة وهامة وخطيرة ، ويكون ذلك قائماً فقط إستناداً لاعتبارات ومعايير عائلية وأسرية.. عند ذلك يقال إنه قد استفاد من النفوذ العائلي وأصبح ذا مكانة عظيمة ، هذا في حين أن هناك الآلاف من الدارسين الذين يقبلون المسؤولية ويتعلمون أيضاً أثناء خدمتهم ويصلون إلى المراتب الجامعية العليا.

والآن.. وقد انتهت الانتخابات هل من الممكن أن يأتي لنا أولئك الذين قد استفادوا من المحسوبية المختلفة

ليثبتوا أهليتهم وجدارتهم لذلك؟ أم أن الشعارات الخاصة بهذا الأمر سوف تمضي من جديد إلى الصناديق والأدراج حتى انتخابات قادمة ؟

٦- ضغط الإنفاق الحكومي:

ضغط الإنفاق الحكومي له طريقين رئيسيين هما: إعفاء الموظفين الحكوميين وترك الشركات والمصانع الحكومية للقطاع الخاص. وحين يحدث أي من هذين الطريقين فمن الطبيعي أن يؤدي إلى بطالة عدد كبير من الأشخاص، وذلك لأن المصنع الذي تم شراؤه من الحكومة لو أنه يحتاج في حقيقة الأمر إلى ٢٠٠ عامل لإدارته ، تتم إدارته بالفعل عن طريق توظيف وتشغيل ٢٠٠٠ عامل من الموظفين.

وأثناء الإنتخابات الأخيرة وضع عدد من المرشحين «ضغط الإنفاق الحكومي» على رأس شعاراته الإنتخابية. ونظراً لأنه لازالت هناك عدة أشهر أمام الحكومة الجديدة لممارسة مهامها فإن السؤال المطروح هو : ماذا سيفعل هؤلاء ؟ هل يتوقفون عن المطالبة بتحقيق ما دعوا إليه والإصرار عليه ؟ أم سيقولون للحكومة من جديد : إن الناس تريد العمل ولكنكم تريدون أن تدعو الناس للفساد والفحشاء وعندئذ أيضاً سيكون من الممكن أن يقول المؤيدون الحقيقيون لعملية «ضغط الإنفاق الحكومي» لقد قدمتم اقتراحاتكم ومقترحاتكم ونحن سوف ننفذها.

٧- المشكلات الاقتصادية:

لقد وصف ثمانية مرشحين من العشرة مرشحين ماضى النظام الإقتصادي للدولة بأنه فاشل ومتخلف ، ووعدوا بأنهم لو أصبحوا على رأس الأمر فسوف يقضون تماماً على كل أوجه القصور والنقص.

ولذلك فمن الضروري - من الآن فصاعداً - أن يطلب الشعب من شخص رئيس الجمهورية أن يحل جميع مشكلاته الإقتصادية وفي أقل فترة ممكنة ، فيزوج الشباب ويقدم المسكن للمحتاجين. ويخلق عملاً للعاطلين و... ويخبرهم بأن يضعوا في اعتبارهم أنه لن تحدث معجزة لحل تلك المشكلات. فقط الطريق سيكون في العمل.

فإذا ما أدرك الناس - إستناداً إلى كلام المرشحين أنفسهم - بأن القائمين على النظام الإقتصادي قد فشلوا ووقفوا عاجزين متعللين في ذلك بأن المشكلات الإقتصادية لا تخص المجتمع الإيراني فقط ، عند ذلك سوف يزول ويتلاشى الجناح الإصلاحى ويتشتت في عدة مجموعات وهو ما سوف يصبح بدوره عاملاً مقاوماً لمسيرة الإصلاحات.

رئيس اللجنة العليا للانتخابات: انتخابات ١٨ خرداد رسّخت الإصلاحات

■ همشهري «المواطن» ٢٠٠١/٦/١٢

لفترة ثانية .

كذلك قال مبلغ : أن أهم خصوصيات الانتخابات في إيران هي صلابة وقوة الشعب، وقال أن إيران تعد واحدة من أكثر دول العالم أمناً من حيث عدم نشوب أزمات وتحديات ناجمة عن الانتخابات.

وقال : في الانتخابات الأخيرة قلت كثيراً الساحات المتأججة بدعاية البوسترات ودعاية الشارع وكانت معظم الدعاية وإعلان البرامج عن طريق الموائد المستديرة والحلقات النقاشية والبحث والمناظرة .

وطبقاً لما قاله رئيس اللجنة العليا للانتخابات، فهذا الأمر يعد مؤشراً على أن الشعب قد توجه إلى انتخابات هذه الدورة بأساليب أكثر مدنية .

ورداً على سؤال حول عدم البث المباشر لحديث وزير الداخلية بخصوص إعلان النتائج النهائية لانتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية، قال مبلغ : حتى الآن لم يرد رد رسمي وواضح حول هذا الأمر لكنني على ما يبدو فإن سبب ذلك هو تأخر مجلس صيانة الدستور في تجميع النتائج النهائية .

وقال : إن وزارة الداخلية كانت تستخدم أجهزة كمبيوتر مجهزة لإحصاء الآراء ولهذا السبب كانت أسرع إنجازاً في هذا العمل من مجلس صيانة الدستور .

طبقاً لما قاله رئيس اللجنة العليا للانتخابات امتنع التلفزيون عن بث الحديث المذكور بهدف التنسيق مع مجلس صيانة الدستور في حين أنه طبقاً للقانون فإن إعلان الرأي النهائي للشعب يعد من مسؤولية وزارة الداخلية .

وقال (طبقاً للقانون) يجب أن تكون النتائج المعلنة من جانب وزارة الداخلية مصدقاً عليها من قبل مجلس صيانة الدستور. ولكن هذا لا يعد حائلاً دون إعلان النتائج من جانب وزارة الداخلية. وفيما يخص بطلان بعض صناديق الاقتراع قال «مبلغ» : حتى الآن لم يحدث إلغاء لأي صندوق. فقط هناك صندوقان يحتويان في الغالب على ١٥٠٠ صوت كانت قد تلفت نتيجة لسقوط الطائرة الهليكوبتر التي كانت تحملهما في مرتفعات اردبيل .

ومن ناحية أخرى نظراً لأنه لا توجد إحصاءات دقيقة للإيرانيين المقيمين في الخارج ممن لهم حق التصويت فإنه يعتبر أن تصويت الإيرانيين في الدول الأخرى له مشاكل خاصة من الناحية التنفيذية والسياسية .

وقال لقد شارك في هذه الانتخابات حوالي ٧٤ ألف إيراني مقيم في الخارج .

وقد اعتبر أن أهم سبب لعدم اشتراك ١٣ مليون إيراني ممن لهم حق التصويت في انتخابات رئاسة الجمهورية هو

اعتبر رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية الإسلامية تعد من الناحية التنظيمية واحدة من أفضل الانتخابات في إيران .

وقد عقد «مرتضى مبلغ» مساء يوم الاثنين ٢٠٠١/٦/١١ في مؤتمر صحفي تحدث فيه إلى الصحفيين الإيرانيين والأجانب قائلًا : لقد واجهنا في هذه الانتخابات أقل معدل من المشاكل وإجمالاً ما يخص القضايا الأمنية والسياسية والتنفيذية وأحداث التجمعات والمرشحين وسائر الأمور الأخرى .

وأضاف : المخالفات التي وقعت في هذه الانتخابات كانت محدودة وقليلة جداً . وقد بذلت الهيئات التنفيذية ولجان المراقبة جهوداً كثيرة للحيلولة دون وقوع أية مخالفة .

وقد توقع رئيس اللجنة العليا للانتخابات ، نظراً لعدم وجود مشاكل ذات أهمية في انتخابات رئاسة الجمهورية أن يقوم مجلس صيانة الدستور بالتصديق عليها خلال المدة القانونية أي خلال عشرة أيام بعد إقامة الانتخابات على الأكثر .

وصرح : أن رأي الشعب هو نفس معدل الآراء التي نشرت عن طريق اللجنة العليا للانتخابات ومن جانب وسائل الإعلام

وقال : مبلغ إن وقت تنفيذ حكم رئاسة السيد خاتمي لفترة ثانية من جانب مرشد الثورة الإسلامية المعظم سيكون الثاني عشر من شهر مرداد ٢٠٠١/٨/٣ .

وقال أيضاً : بعد ذلك ستكون هناك مهلة لمدة شهر أمام رئيس الجمهورية لكي يقدم حكومته للحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامي .

وخلال إشارته بالمشاركة الواسعة للشعب اليقظ المستير في انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية أعلن : إن هذا الحضور المكثف يرمز إلى أن الشعب يعتبر الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية جزءاً منه وكلما مرت الأيام كلما ازداد الإحساس بأن رأيه يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحديد ورسم مصيرهم ومصير بلدهم .

وقال إن التحليل الأولي للانتخابات يدل على تحذير الإدارة الوطنية لإستمرار الإصلاحات ورغبة الشعب القوية القاطعة في تحقيق ذلك .

وأضاف : في انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية تفوق انتخاب البرامج وخطة العمل على اختيار المرشحين ومثل هذا الأمر يعد أهم سبب في زيادة التصويت لصالح خاتمي مقارنة بالدورة السابقة ، في حين أن الوضع الطبيعي هو أن يقل التصويت لصالح المرشحين لرئاسة الجمهورية

تأكدتهم من فوز مرشح معين وهذا أمر طبيعي وقال أن هذا المسلك قد تكرر في الدورة الرابعة والسادسة أيضاً نظراً لوجود ظروف مشابهة إلى حد ما .

وقال لقد أطلق على معظم الآراء الباطلة في هذه الانتخابات «الآراء البيضاء» ورغم أن تعداد هذه الآراء كان أكثر من الدورة السابعة إلا أنه كان أقل من بعض الدورات الانتخابية الأخرى.

لقد بلغ عدد الآراء الباطلة في هذه الانتخابات ٤٨٤ ألفاً و٦٥٥ رأياً من إجمالي ٢٨ مليوناً و١٦٠ ألفاً و٣٩٦ .

فاز السيد محمد خاتمي في هذه الانتخابات على تسعة مرشحين بحصوله على ٢١ مليوناً و٦٥٩ و٥٣ صوتاً أي ٧٧٪ من جملة الأصوات.

كذلك فإن متوسط معدل مشاركة الشعب الإيراني في الانتخابات كان أكثر من المتوسط العالمي.

وقال: في حين أنه في الدول المتقدمة يشترك في

الانتخابات ما بين ٣٥٪ و ٦٠٪ من الشعب أما في إيران فقد بلغت نسبة مشاركة الشعب أكثر من ٦٠٪ وبلغت في الانتخابات الأخيرة ٦٧٪.

طلب رئيس أركان الانتخابات في إيران من الجناح والجماعات السياسية الفائزة أن تراعى «أخلاق الفوز» وأن تسعى إلى تقريب الجماعات المنافسة إلى أهدافهم وأفكارهم وأوصى الجماعات غير الفائزة في الانتخابات أيضاً بإعادة بناء وإعادة النظر في برامجهم وتطبيق كل ما يقربهم من الشعب .

أكد «مبلغ» على أنه: يجب على كل الأجنحة والجماعات والأفراد أن تساعد وتتعاون مع رئيس الجمهورية المنتخب من أجل بناء إيران الحديثة والحررة والمرفوعة الهامة .

كما طلب أيضاً من المفكرين والباحثين أن يقدموا وجهات نظرهم بشأن الرسائل التي قدمتها وأبرزتها هذه الانتخابات إلى الشعب ووزارة الداخلية .

هل يسمع السيد خامنئي الآن «صوت ثورة»؟

■ حسينو باقر زاده

■ جريدة إيران امروز ، (إيران اليوم) ١٢ يونيو ٢٠٠١

حتى مرشحو الجناح اليميني المسيطر قد اعترفوا أيضاً بأن الجناح الإسلامي «الحكومة» والإمام والجمهورية الإسلامية قد أصبح باهتا.

كان بختياري آخر فرصة للشاه، ولم يستطع تحقيق المعجزة ، واليوم أيضاً يقول الجميع أن خاتمي هو آخر فرصة للجمهورية الإسلامية، ويجب على السيد خامنئي ألا ينتظر منه تحقيق المعجزة .

انتهت انتخابات رئاسة الجمهورية، وكذلك أيضاً انتهت كل التوقعات والتنبؤات ويات مؤكداً أن السيد محمد خاتمي هو رئيس الجمهورية لفترة جديدة . كانت مشاركة الشعب «طبقاً للإحصاءات الرسمية» مرضية لكل الأطراف إلى حد ما . وكان الإصلاحيون قد هياؤوا حوالي ١٤ إلى ١٨ مليوناً للتصويت لصالح السيد خاتمي الذي استطاع أن يحصل سواء من حيث العدد أو من حيث النسبة المئوية من إجمالي الأصوات على فوز أكثر إكتساحاً من الدورة السابقة . أسعد الجناح المتشدد المسيطر أن ٢٨ مليون شخص قد توجهوا إلى صناديق الانتخاب وصوتوا لصالح «النظام». وبالنسبة لمقاطعي الانتخابات، فالحقيقة هي أنه قد امتنع على الأقل ثلث من لهم حق الانتخاب من التوجه إلى صناديق الانتخاب ، وقد بلغ هذا الرقم من حيث النسبة والعدد ثلاثة أضعاف الدورة السابقة ، وهذا دليل على نقشي روح الاستياء بين الشعب من النظام عامة ومن نتيجة عمل الإصلاحيين خاصة .

غياب ثلث من لهم حق الانتخاب يعتبر نسبة جديدة

بالإهتمام، ومن المؤكد أيضاً أن نسبة قليلة من هذا العدد كانت متضمة إلى جناح المحافظين المتشددين، وهؤلاء نظراً لتكليفات وفتاوى زعيمهم الديني ونظراً أيضاً لأن مرشحيهم كانوا في حاجة إلى أي صوت من أصواتهم ، كان لديهم حافز كبير للتوجه إلى صناديق الانتخاب، ولو لم تواجههم مشاكل شخصية أو معوقات أخرى لكانوا قد ذهبوا إلى صناديق الانتخاب. لكن هذا الاحتمال لا يجعلنا نستبعد أن عدداً من هؤلاء المقاطعين كانوا من مؤيدي السيد خاتمي. ونظراً لأنهم كانوا واثقين من فوزه فإنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع والوقوف في الصفوف الطويلة. من ناحية أخرى، طبقاً لما تردد في البيانات الرسمية، من المؤكد أن جمعاً غفيراً من هؤلاء الذين صوتوا لصالح خاتمي كان محتفظاً بمواقفه النقدية والبعض كان مجبراً . هؤلاء يجب اعتبارهم أيضاً في عداد نقاد ومعارضين خاتمي ، وكان تصويتهم لصالح خاتمي لأسباب تكتيكية وإضعافاً لمنافسي خاتمي قدر المستطاع .

والنتائج المستخلصة من هذه الانتخابات واضحة وضوح الشمس. فنظام الجمهورية الإسلامية ممثلاً في ولاية الفقيه وأشياعه قد دخل المعركة الانتخابية بمجموعة من تسعة مرشحين لم يستطع أن يحصل على أكثر من ١٥٪ من الأصوات وخسر النسبة الباقية .

كذلك أظهرت انتخابات رئاسة الجمهورية أن الشعب لم يعد وفيًا لهذه الجمهورية ولم يعد مؤمناً بزعمائه ، أيد ذلك على الأقل ٨٥٪ من الشعب. والسؤال الآن هو: هل سسمع

السيد خامنئي أي «صوت ثورة» شعب إيران أولا ٩ . قد سمع سلفه في الحكم هذه الرسالة ولكن بعد فوات الأوان ، فقد كان مغروراً بالقدر الفكري ، وأنه يستطيع في عالم الخيال أن يصل بإيران إلى بوابة الحضارة العظيمة وظل مغلقاً على نفسه حتى وقف أمام مظاهرات ملايين الشعب ، من المؤكد أنه كان يستطيع أن يحول هذه المظاهرات إلى مجازر ، ولكن كان بعيداً أنه يستطيع أن يؤجل سقوطه . اليوم وقف السيد خامنئي أي أمام أصوات ملايين الشعب ، بل إن أشياعه المقربين أمثال السيد فلاحيان يقول بألف لسان إن الخوميني قد مضى إلى متحف التاريخ ، وأصبحت بضاعة الجمهورية الإسلامية الخالصة «أو الحكومة الإسلامية مصباح يزدي» بضاعة «راكدة كاسدة» .

في ذلك اليوم حينما تلقى الشاه الأخير رسالة الشعب لجأ إلى شريف إمامي وآموزكار وبختيار ربما يستطيع أن ينقذ العرش فكان بختيار آخر فرصة له ولم يستطع أن يحقق المعجزة . اليوم أيضاً الكل يقول إن خاتمي هو آخر فرصة للجمهورية الإسلامية ، لكن يجب على السيد خامنئي ألا ينتظر منه أن يحقق المعجزة .

الآن أمام السيد خامنئي أي اختيارات: إما أن يتجاهل هذا الإستفتاء الكبير وأن يجمع الشعب بشدة ويترك عملية إسقاط النظام لثورة الشعب ، وإما أن يستمع لصوت الشعب ويتجرع كأس سم الواقع كسلفه ويسمح للتطور الديمقراطي أن يتم في هدوء . وعليه بالإسراع فليس لديه متسع من الوقت حتى يختار أي السبيلين .

على هامش رسالة السيد توكلي

■ بقلم رئيس التحرير ■

أشار السيد أحمد توكلي المرشح لرئاسة الجمهورية في رسالته إلى السيد محمد خاتمي إلى بعض النقاط التي يجب أن نوليها الأهمية بشكل جاد . فقد اعتبر أن انخفاض نسبة المشاركين في انتخابات الرئاسة بمقدار ٢٠٪ بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٧ بمثابة ناقوس خطر يجب أن يسترعى إنتباه الجميع . وفيما يبدو أن السيد أحمد توكلي لم يبذل الجهد الكافي للوقوف على تعداد المشاركين في الانتخابات الرئاسية في الدورات السابقة . ففي سنوات ١٩٨٧ و ١٩٩٣ حيث حظى رؤساء الجمهورية آنذاك لفترة رئاسية ثانية من جانب الشعب كان معدل مشاركة الشعب يتراوح ما بين ٥٤٪ و ٥٠٪ في الدورة الثانية ، بينما في هذه الدورة التي قدم فيها السيد خاتمي برنامج عمله للشعب كان معدل المشاركة أكثر من ٦٧٪ ممن لهم حق الانتخاب ولذا فإننا نعتبرها نتيجة طيبة جداً بالمقارنة بالانتخابات المشابهة .

لكن على أية حال يبدو أن الـ (١٤) مليون شخص الذين لم يشاركوا في انتخابات هذه الدورة يمكن تصنيفهم ضمن واحدة من المجموعات الثلاث التالية :-

١- أشخاص كانوا مؤيدين لخاتمي ، لكن نظراً لإطمئنانهم وتأكدهم من فوز محمد خاتمي مرة ثانية لم يشاركوا في الانتخابات ، وعلى الرغم من أن عدم حضور شخص واحد فقط ليس بالشئ المطلوب إلا أن غياب هذا الجمع الغفير لن يكون مقلقاً كثيراً .

٢- المجموعة الثانية التي لم تشارك في الانتخابات من المؤكد أنهم كانوا من المعارضين لخاتمي ولم يجدوا ضالتهم المنشودة في شعارات وبرامج منافسي السيد خاتمي أيضاً . ويجب أن تقدم هذه النقاط إلى مجلس صيانة الدستور المحترم وأن نطلب إليه ضرورة أن يدرس ذلك بصورة أشمل

ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

٣- يمكن الرد على الذين يدعون أن عدم تقديم مرشح من جانب الجناح المسمى باليمين كانت سبباً في تقليل أصوات المشاركين من جانبين: أولاً ، أن معدل إقبال الشعب بالنسبة للمرشحين ممثلي هذا الجناح في الانتخابات التكميلية بالمجلس في ١٤ دائرة انتخابية ، كانت مؤشراً على أن الوجود العلني الواضح لم يكن له أي تأثير على سير الانتخابات . ثانياً ، الشعب الإيراني سياسي محنك لدرجة أنه يستطيع بسهولة أن يحدد عدة أشخاص من المرشحين الموجودين الذين كانوا موضع الدعم والمساندة لمدة عام ونصف عام من جانب الجناح اليميني لعضوية المجلس عن دائرة طهران . وكان أيضاً وجود جمع آخر من المرشحين الموقرين في رئاسة الجمعية المؤتلفة المعروفة بأنها واحدة من أعرق التكتلات السياسية أمراً واضحاً . كذلك وصلت مجموعة أخرى من المرشحين لرئاسة الجمهورية الذين كانوا يتنافسون على مدى العامين السابقين مع مرشحي الثاني من خرداد إلى العضوية التبادلية لمجلس بلدية طهران ، وبعد خروج بعض الأعضاء مثل السيد عبد الله نوري والسيدة «كديور» فقد أصبح الأمر معروفاً تماماً للشعب .

وبعبارة أخرى ، وعلى الرغم من وجود بعض المرشحين الموقرين والتأكيد على وجوه معينة مثل «السيد عسكر أولادي» فإنه لن تكون هناك مشكلة في وجود شخصيات ذوى كفاءة بين المرشحين المؤيدين لهذا الجناح حتى يتم التصويت .

٤- إلا أنه توجد طائفة رابعة يعتبر عدم مشاركتهم في الواقع أمراً مقلقاً ، وهم الأشخاص الذين انضموا إلى جناح «اليائسين» والقائمين بإنذار إلى القائمين على الشؤون السياسية . فمن الواضح أن كثيراً من الذين قد خاب

أملهم في السنوات الأخيرة في أحد الأجنحة بدلا من أن يجتذبهم الجناح المنافس فقد انضموا الى «معسكر القانتين» . ولن يستفيد أى من الأجنحة السياسية والفيوريين على مصلحة البلد من تضخم هذا «المعسكر» . إذا يجب أن نفكر فيهم، خاصة أولئك الذين كانوا يعكرون صفو البلد على مدى العام أو العامين المنصرمين بهدف إسقاط خاتمي ولم يتوقفوا في هذا السبيل عند أى حد، ولذلك يجب الإهتمام بهذا

الموضوع. وإذا لم يتدارك المتحدثون هذه القضايا ويعيدون النظر في أسلوبهم فإن زيادة عدد اليائسين سوف يكون مقلقا . ولذا يجب على كل القوى أن تواجه هؤلاء الأشخاص الجاحدين، وأن يشترك كل الشعب في هذا الأمر وأن يصوتوا لصالح خاتمي أو حتى لصالح منافسيه وألا يلقوا بالا لمظاهر الحقد والضغينة والإحباط، وهذا هو دور أرباب القلم واللسان والنفوذ .

حتى لا تضيع أفضل وآخر فرصة للإصلاحيين

■ إيران امروز (إيران اليوم) «على كشتجر»

قبل أربع سنوات قام المجتمع الإيراني لمقاومة الاستبداد الديني وفتح طاقة من النور نحو الحرية، فخلقوا حماسة الثانية من خرداد ١٣٧٦ (مايو ١٩٩٧) وما حدث في ١٨ خرداد ١٣٨٠ (٨ يونيو ٢٠٠١) هو تكرار لنفس الحماسة لكن بشكل أكثر عقلانية.

قبل أربع سنوات كانت الحرية قائمة في الدستور وفي داخل المجتمع الإيراني الشاب، والآن يولد أيضا نفس الشيء، حيث لا زال الشوق إلى الحرية قائما وهو ما جعل الناس يذهبون لصناديق الاقتراع للتصديق على الاستبداد وحماية التنمية السياسية.

لقد سعى الجناح اليميني بزعامة آية الله خامنئي على مدار أربع سنوات مضت لصرف إهتمام الشعب بأهمية الحريات الفردية والسياسية ودفعها لليأس من تحقيق ذلك، في ١٨ خرداد ١٣٨٠ (٨ يونيو ٢٠٠١) أعلن الناس وبصوت عال عن الهزيمة الكاملة والقاطعة لهذه الاستراتيجية.

الاغتيالات، السجن، التعذيب، قلب الحقيقة، التزوير، التهديد وكل وسيلة أخرى مماثلة قد استخدمت جميعها من جانب هؤلاء حتى يصرفون الناس ويبعدونهم ويحرمونهم من حق التصويت ومن التدخل. عن طريق الانتخابات - للفصل بين الجناحين.

لكن الناس - رغم كل هذه الأساليب الوحشية والجائرة - قد أجابوا على ذلك كله بأسلوب مدني وعادل وضمن، فليبارك الله هذا الذكاء الشعبي وهذه العزيمة القوية في مواجهة الاستبداد والسيطرة على الشعب الإيراني.

إن الـ ٢٢ مليون صوت التي فاز بها خاتمي هي ٢٢ مليون صوت ضد الظلم. لقد نافس تسعة مرشحين آخرين خاتمي في الانتخابات لكنهم لم يحصلوا جميعا على ستة ملايين صوت بما يقل عما كان ناطق نوري قد حصل عليه بمليون صوت.

ولو أن كل شخص من قادة الجناح اليميني بداية من السيد خامنئي وحتى الآخرين الذين انسحبوا وتركوا الساحة خالية - لو أنهم جميعا كانوا يناقسون خاتمي لما حصلوا على أكثر من هذه الملايين الستة من الأصوات أيضا.

لقد دلت انتخابات ٨ يونيو على أنه لا يوجد سوى ٦ ملايين شخص إيراني من جملة ٤٢ مليون إيراني لهم حق الانتخاب أي أقل من ٢٤٪ يؤيدون فقط جناح اليمين، أما بقية المجتمع، وهم

الأغلبية الساحقة، فإنهم يخالفون استبداد الحاكم ويريدون استقرار وترسيخ حرية الشعب. كذلك دلت السلوك الانتخابي للشعب على أن المجتمع الإيراني قد صار مدركا لتعقيدات الحياة السياسية خاصة إلتواء واعوجاج البيئة السياسية الإيرانية ولم يعد جناح اليمين قادرا بأي شكل من الأشكال أن يخدع الناس بمعادلات سطحية وساذجة عفا عليها الزمن.

كما دلت الناس في هذه الانتخابات من جديد على الحقيقة التالية وهي أنه طالما لا توجد حرية الفكر والبيان وطالما لا توجد حريات سياسية وطالما لا تراعى الحقوق الديمقراطية للشعب، فإن أى من المشكلات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية لن تجد حلالها، وأن دعايات الجناح اليميني حول محاربة الفقر ومحاربة الفساد والتفرقة الاجتماعية سوف تظل محض خداع للناس طالما أنها ستبقى غير قابلة للنقد وغير مصحوبة بحرية الصحافة والحريات السياسية.

إن انتخابات ١٨ خرداد / ٨ يونيو دلت كذلك على أن الجناح اليميني لم تنهأ أسسه ومركزاته الاجتماعية فحسب، بل إن أكثر اجنحة اليمين تشددا والتي كانت تتخذ من على فلاحيان ممثلا لها قد فشلت في الحصول على ١٪ من جملة الأصوات فهو ما يقل عن مجموع الأصوات الباطلة، ولذلك فالنتيجة المباشرة لهذه الانتخابات على الجناح اليميني، تكمن في وجوب وضرورة تفكيك وانزواء هذا الجناح، وذلك لأن أهم رسالة لـ ١٨ خرداد / ٨ يونيو هي أن عصر قبول الاستبداد قد إنتهى إلى الأبد داخل إيران، وأن الناس إذا لم يستطيعوا إدراك حقوقهم الأساسية عن طريق صناديق الاقتراع وبالأساليب السلمية فإنهم - وعلى خلاف ما يتمناه الجناح اليميني - لن يلجأوا إلى العنف والانفعال بل سيقاومون ذلك بإعمال حاكمية القانون.

والآن ومع ٢٢ مليون شخص مؤيد لخاتمي فقد صارت جميع المؤسسات - القائمة على الانتخاب في الجمهورية الإسلامية - تحت أيدي خاتمي وهو ما صار سببا لقوته ولذلك يجب عليه أن يبدأ العمل وبسرعة وأن يصمم على الدفاع من مطلب الشعب وأن يقف متصديا لمحاولات اليمين وذلك حتى لا تضيع أفضل وآخر فرصة للإصلاحيين في إيران للأبد.

انتخابات ١٨ خرداد تجدد الإصلاحات

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٦/٩

للشعب الإيراني رأى آخر، حيث صوت للديموقراطية والحرية والدستور، وهو ما يعد دليلاً أكثر عمقا على طبيعة الشعب الإيراني. ومن ناحية أخرى يقول «محمد رضا خاتمي» سكرتير عام جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية: إن مشاركة أكثر من ٨٠٪ ممن لهم حق التصويت في الانتخابات يعد أمراً بالغ الأهمية خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الزيادة السكانية، الأمر الذي يجعل المشاركة في انتخابات ٨ يونيو ٢٠٠١ يمثل رقماً قياسياً في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من جانبه يقول «عيسى سحر خيز» المدير المسئول لجريدة «أخبار اقتصاد» (أخبار الاقتصاد): إن مشاركة الشعب في الانتخابات قد خلقت مناخاً اجتماعياً سياسياً جديداً، حيث أدرك الشعب ضرورة وأهمية تواجده مما سيجعل من رأيه أمراً حاسماً ومؤثراً وحياتياً في القضايا والشئون المجتمعية.

ويرى الدكتور «قلی زاده» نائب المدير التنفيذي لجريدة «همبستكي» (التضامن) عضو مجلس الشورى السابق أن انتخابات ٨ يونيو كانت تمثل الإرادة العقلانية للأمة الإيرانية العظيمة وهو ما يعنى بشكل قاطع أن الشعب سوف يلعب دوراً أساسياً في تجذير وترسيخ الإصلاحات والديموقراطية.

ولهذا فإن عموم الناس ينتظرون من خاتمي - الذي يقف إلى جانبه الآن مجلس شورى اصلاحى - أن يحقق الشعارات والوعود التي قطعها على نفسه خلال السنوات الأربع القادمة وأن يضع في اعتباره بذل الجهود والمحاولات من أجل خلق حالة مجتمعية أكثر شفافية وهو ما يستلزم بالضرورة تشكيل حكومة إصلاحية أكثر تعاوناً وأكثر انسجاماً وتناغمًا مع الحد الأدنى لمطالب الشعب. وفي هذا الصدد فإن قانون الانتخابات وكذلك قانون الصحافة ودعم وتقوية الأحزاب والجماعات السياسية تعد من أهم الخطوات الأساسية التي تنتظر معرفة أشمل وفاعلية سياسية أكبر من جانب رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى.

كان للحضور المذهل في انتخابات الرئاسة عاملاً هاماً في التدليل على أن الشعب الإيراني يتمتع بنفس الشعور والإدراك السياسى الذى يمكنه من تقرير مصيره السياسى. لقد دلت انتخابات ٨ يونيو على أن الشعب مصمم أيضاً على تحقيق مطالبه لتحقيق المجتمع المدنى والديموقراطية.

في هذا الصدد قامت جريدة همبستكي (التضامن) باستطلاع رأى عدد من الشخصيات المختلفة حول نتائج الانتخابات.

«يد الله اسلامى» المدير المسئول لجريدة «فتح» - أو جريدة «بيان» التى أغلقت - يقول: على الرغم من أن الدعايات الانتخابية كانت قد أفرزت نوعاً من التردد في الأيام السابقة للثامن من يونيو وأن حالة من التردد قد سيطرت على المجتمع كله وكذلك سيطرت حالة من السكون التام على إيران.. وعلى الرغم من مجموعة البحوث والاستبيانات التى أجرتها مؤسسة الاذاعة والتليفزيون.. على الرغم من ذلك كله - إلا أن ما شهدته انتخابات ٨ يونيو قد فاق جميع التوقعات مما يعنى أن الشعب مصمم، دون أى تردد، ليس على الإصلاحات فحسب بل على تسريع عملية الإصلاح وتحقيق ونفاذ أشمل للدستور.

إن ما حدث في ٨ يونيو والذي تمثل في مشاركة ٨٥٪ من جملة الذين لهم حق الانتخاب يبين أيضاً أنه من الطبيعى أن يختص السيد خاتمي بالنسبة الرئيسية وهو ما حدث بالفعل لدرجة يمكن القول معها أن الانتخابات كانت بين شخصين اثنين فقط الأول هو خاتمي والثاني هو «المرشحون التسعة الآخرون».

أما «حميد رضا جلايى» المدير المسئول لجريدة «جامعة» (المجتمع)، فيرى أن ما حدث في ٨ يونيو قد فاق بكثير ما حدث في انتخابات مايو ١٩٩٧، حيث ظهر الشعب الإيراني أكثر وعياً وأكثر دراية مقارنة بعام ١٩٩٧. ويقول: إن الشئ اللافت للنظر أن جميع المرشحين التسعة الآخرين قد أخذوا يتكلمون ويتحدثون في الاقتصاد وعن القضايا المعيشية، لكن رغم ذلك كان

تحليل إجتماعى لسلوك سياسى

■ على كدخدا زاده

■ همشهري (المواطن) ٢٠٠١/٦/١١

بعد انتهاء أى عمل سياسى، ومن ذلك الانتخابات، غالباً ما تكون التحليلات التى تقوم حول سلوكيات الشعب، تحليلات سياسية. مثل هذه التحليلات فى المجتمعات ذات البنى القوية والمؤسسات المدنية المتنوعة والمستقرة تكون طبيعية.

إلا أن تحليل سلوك الشعب فى إيران يجب أن يكون اجتماعياً لأنه لا يوجد فى بلدنا بخلاف العمل السياسى مجالاً لإظهار والافصاح عن الرغبات والاحتياجات «الاجتماعية - الثقافية» والتى تعرف بالاحتياجات «المدنية - المدنية»، «وفى هذا الصدد فإن الحضور فى المسابقات الرياضية أو فى مهرجان فجر السينمائى بشكل قوى يعد أمراً استثنائياً».

وبهذا الشكل فالشعب الذى لا يستطيع ، أو الذى لم يتعلم كيف يستطيع أن يعبر عنه بالطرق المختلفة لمظاهر سعادته واعتراضه ومطالبه واستفساراته وأجوبته «المدنية والمدنية»، وكذلك الشعب الذى لا يستطيع أن يقوم بالمسيرات أو أن يرى أى صدى لكلامه بشكل واضح فى وسائل الإعلام بل ولا يستطيع أيضاً أن يصفق... مثل هذا الشعب يمارس الافصاح عن حاجاته ورغباته فى المؤتمرات والجلسات السياسية.

بهذه النظرة يمكن اعتبار أن حركة الجماعات المختلفة للشباب فى الشوارع من أجل الدعاية الانتخابية لمرشح ما وطريقة توزيعها بل وأسلوب تزيينها إنما يشكل حركة ظاهرية وأساسية للإفصاح من مكنوناتهم وخلقاتهم المدنية لدرجة أنه يبدو للنظر أن تراكم الصفوف الطويلة ليلة الانتخابات والتجمع فى تلك الليلة، إنما هو فى حد ذاته نوعاً من السلوك الأساسى للشعب لزيادة الافصاح عن «الذات» ولأكثر من مرة صدرت من جانب الاخصائيين الاجتماعيين عدة اقتراحات أو تحذيرات بأنه لا بد من وجود منافذ مناسبة للافصاح من الموضوعات المدنية - المدنية والتى حالت موانع كثيرة دون تحقيقها.

لقد كان لتصويت الشعب فى الثانى من خرداد سنة ١٣٧٦ - ١٩٩٧ جوانب سلبية كثيرة وهذه السلبية يمكن رؤيتها من خلال تحليل مضمون الشعارات المنتشرة فى الجو الانتخابى والسلوكيات الانتخابية للشعب، وكذلك السلوكيات الانتخابية والسياسية للقطاع الأكبر من الجماعات المنتصرة وأيضاً سلوك وشعارات الشعب خاصة فى السنوات الثلاث السابقة. إلا أنه منذ عام مضى تبنى الاتجاه إلى الافصاح عن المطالب والسلوكيات الايجابية

وسبب هذا التغير يتطلب بحثاً منفصلاً هذا، هذا الموضوع يتضح تماماً خاصة فى استطلاعات الرأى ويمكننا أن نأخذ - على سبيل المثال - المقارنة بين عمود دقيقة مع رئيس جمهورية ١٣٧٦ - ١٩٩٧. ودقيقة مع رئيس الجمهورية القادم فى جريدة همشهري. إن هذا السلوك أمر ايجابي، أى يجب الافصاح عما نريد وليس فقط الافصاح عن الذى لا نريده ومثل هذا السلوك واضح جداً بين الشباب.

لقد مضى الشطر الأعظم من السنوات الأربع المنصرمة فى الجدل بين قبول ما يريده الشعب من ناحية، ورفض هذه الرغبة من ناحية أخرى، إلا أن رئيس السلطة التنفيذية لم يعد بحاجة فى هذه الفترة الثانية إلى إثبات هذا الادعاء، لأنه من ناحية، كانت السلوكيات الانتخابية للشعب محكاً كاملاً لإثبات ذلك ولا يمكن أن يكون هناك دليل أقوى من هذا، ومن ناحية أخرى، فعلى ما يبدو أن الكيان الاجتماعى لن يغير منكرى هذه الرغبات وبعبارة أخرى توقف الحوار بينهم جامداً وانحصر واجبهم فقط فى ضوء هذه النظرة.

فالبناء الاجتماعى اليوم وضع نفسه وحصرها حول الحكومة لكى تحقق له مطالبه وشعاراته واحتياجاته. السلوك الانتخابى للشعب كان هو ذاته عين الايجابية وهو نوع من أعمال الحجة على السلطة التنفيذية، فخلال هذه المدة خاصة السنة الأخيرة لاذ الشعب الى الصمت من أجل مساعدة رئيس الجمهورية، بل ومن أجل ذلك لم يسع الشعب لإثارة أى أسباب للفتنة وكذلك أصبح البناء الاجتماعى أقل عصبية وتوتراً بكثير عن السياسيين فلم يثر الشعب فى هذه الفترة، فضلاً عن أنه توقف عن التصفيق والتشجيع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

لقد أوقف العقل المجتمعى مع الوضع فى الاعتبار حاجة الدولة وكذلك رئيس الجمهورية إلى الهدوء - أى نوع من السلوك أو الحركة المطلوبة والتى من الممكن أن تصبح حجة للأزمة والصراع.

وهكذا أبدى الوجدان المجتمعى سلوكاً متعقلاً حكيماً صبوراً حتى ظن الكيان السياسى، سواء المعارضين أو المؤيدين لوجهة نظر الشعب أن الشعب لن يكون له حضور مؤثر هذه المرة فى الانتخابات، لكن نظراً لأن العقل المجتمعى بالاستفادة من ذاكرته التاريخية، كان دائماً أعقل وأحكم من السياسيين ويقوم فى الوقت المناسب بتسجيل اعظم حضور من أجل مساعدة مرشحهم.

مثل هذه المشاركة من المؤكد أنها ستكون آخر مشاركة من نوعها، وعلى ما يبدو فإن تاريخ دولتنا قلما شهد مثل هذه المشاركة، كما يبدو بعيدا أيضا أن رئيس الجمهورية يستطيع أن يحظى بمثل هذا المعدل من الأصوات الانتخابية في فترته الثانية.

إنها ظاهرة قلما يوجد لها نظير في تاريخنا السياسي المعاصر.

لقد أشار مرشحو هذه الدورة من الانتخابات في معظم خطبهم الانتخابية إلى موضوعات وتحدثوا عن قضايا كان الكلام في كثير منها في وقت ليس ببعيد يعد جريمة أو الأقل يدخل في دائرة التحريم وهي الموضوعات التي يتحدث الشعب عنها أو يشير إليها في حياته اليومية لكن المؤسسة السياسية لم يكن لديها طاقة أو قدرة على تحملها وقبولها أو حتى الاعتراف رسميا بوجودها، ومن الطبيعي أنه في الظروف العادية عندما يتحدث المرشحون بصراحة وبلا تعتيم عن مكونات وخلفيات الشعب فإنهم يجب أن يحصلوا على أغلبية الأصوات، كان هذا في ظل الظروف التي لم يستطع رئيس الجمهورية مطلقا بسبب مكانته الدستورية أن يرفع أو يبين نصف هذه القضايا في

شعاراته الانتخابية، ولكن الشعب دلل من جديد عن نطاق العقل المجتمعي وسلوك اجتماعي كامل، لقد دلل السلوك الانتخابي للشعب على:

١- أن الشعب قد طرد الأفكار للأبد ولا يستطيع المتمسكون بهذا الفكر في ظل أية ظروف أن يجذبوا انتباه الشعب، ولن يتعامل الشعب مطلقا مع هذه الفئة، وهذا الحدث ليس طيبا، لأنه في المجتمع الصحي لا يجب طرد أي شخص مطلقا.

٢- عشرون عاما من تجارب الحياة في عصر ما بعد الثورة الإسلامية علمت الشعب أن يهتم بمعدل وجهات نظر الأفراد وليس بأحاديثهم في المناسبات، إن مجتمعنا يتمتع بذاكرة قوية جدا.

٣- الأشخاص الذين يريدون أن يفكروا مثلما يفكر الشعب ويرغبون في أن يكونوا موضع ثقة المجتمع يجب عليهم للوصول إلى ذلك أن يتحملوا النفقات. وهذه النفقة هي عملهم الاجتماعي والسياسي على مدار فترة ما. هذه هي حقيقة المجتمع الذي يصبر كثيرا أمام أقداره ويتحمل الصعاب كثيرا، إلا أنه عندما يفض لا يمكن أن تجتث ثورته من قلب المجتمع بسرعة.

شروط ومواصفات الحكومة الجديدة

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٦/٩

■ على كدخدا زاده

تحت سيطرة المحافظين. الصورة الآن مختلفة فالمجلس إصلاحي متعاون ومتناغم مع خاتمي وهو ما يعني أن خاتمي لن ينحصر شغله الأول في كيفية الحصول على موافقة المجلس على حكومته كما كان الأمر من قبل، لذا يجب عليه أن يجعل جل اهتمامه بالأشخاص الذين سيكونون معه فريق العمل على مدار السنوات الأربع القادمة.

بشكل عام فإن شعارات التنمية السياسية التي كان قد رفعها خاتمي، وكذلك معاصيه لخلق وتهيئة المجالات اللازمة لمشاركة الجماعات السياسية قد خلقت مناخا ملائما ومناسبا لكي يستفيد أولا من تجاربه، وكذلك لكي يستفيد ثانيا من تجارب الأحزاب والجماعات السياسية في تشكيل حكومته ثانيا. (*)

لا يوجد في إيران قحط للرجال:

يعتقد «محمد رضا خباز» عضو مجلس الشورى الإسلامي عن «كاشمر» بأنه من اللازم أن تتشكل الحكومة الجديدة من أشخاص متخصصين خبراء فالحكومة الحالية قد تشكلت في ظل ظروف خاصة، حيث كان خاتمي يسعى بشكل أساسي للحصول على موافقة مجلس الشورى السابق الذي كان معارضا ومخالفا لأهداف خاتمي وهو ما جعله مضطرا لأن يعدل من آرائه حول تشكيل

أجرت جريدة «همبستكي» (التضامن) استطلاعا للرأي مع بعض أعضاء مجلس الشورى الإسلامي حول الحكومة الجديدة وما يجب أن يتوافر فيها من شروط ومواصفات. فيما يلي ترجمة لما قالوه في هذا الصدد.

«الياس حضرتي» نائب مجلس الشورى عن طهران يطرح عدة تصورات وتساؤلات مختلفة فيقول: إنني اعتقد أن المشكلات والمضايقات التي كان يعاني منها السيد خاتمي خلال السنوات الأربع الماضية قد خفت حدتها، حيث توافرت الآن عدة ظروف هامة ملائمة لتعيين حكومة جديدة مختلفة، ولذلك يجب على السيد خاتمي، بعد هذا النصر الحاسم، أن يعمل على أن تكون حكومته الجديدة مختلفة تماما عن الحكومة السابقة وأكثر تفاؤلا بالمستقبل. فالمصاعب والمضايقات التي كان يعاني منها على مدار السنوات الأربع الماضية قد زالت بشكل كبير، وهو ما يعني ضرورة أن يكون خاتمي الآن أكثر دراية ومعرفة وإدراكا بفريق عمله الجديد من الوزراء والنواب. ففي عام ١٩٩٧ كانت خبرته محدودة وكان الوقت ضيقا لاختياره الوزراء وفريق عمله، وهو ما ظهرت آثاره السلبية بعد ذلك. الآن اختلف الأمر حيث صارت لديه قدرات وملكات وخبرات أخرى تكونت لديه على مدار السنوات الأربع الماضية، والتي كان خاتمي يعاني فيها من مجلس الشورى، حيث كان

الحكومة لكي يحصل على ثقة المجلس.

الآن الأمر مختلف ، حيث يتوافق مجلس الشورى مع أهداف خاتمي وهو ما يجعلنا ننتظر منه أن يعمل على اختيار أقوى العناصر في حكومته الجديدة، إذ لا يوجد قحط للرجال في إيران حتى لا يقوم خاتمي بعمل تعديلات جوهرية وحقيقية في حكومته، ولا يوجد قحط للرجال في إيران يمنعه من اختيار عناصر قادرة على تحقيق رسالة الثاني من خرداد. لذلك فمن الضروري أن تكون تغييراته قائمة على أساس التخصص والخبرة الشخصية، حيث لم يعد هناك وقت للتجربة والخطأ. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية وضرة تقييم الوزراء مرة - على الأقل - كل عام عن طريق المجلس ورئيس الجمهورية، فإذا ما ثبت عدم قدرتهم على تحقيق السياسات وتطلعات الشعب يتم عزلهم فوراً.

حتى لا يصبح طريق الإصلاحات مسدوداً :

من جانبه يعتقد «ماشاء الله شكيبي» عضو مجلس الشورى عن دائرة «فردوس» و«طبس» أن الأسباب التي تصبح حائلة دون تجديد وتغيير الحكومة يجب أن تكون معلومة للناس حتى لا يصبح طريق الإصلاحات مسدوداً. ويعتقد «الياس حضرتي» أن السنوات الأربع القادمة سوف تكون ممتلئة بالاضطرابات من جانب المحافظين الذين عملوا طوال السنوات الأربع الماضية على إجهاد الحكومة على مختلف الأصعدة خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية.

ويعتقد «محمد رضا خباز» بأن مشكلات إيران تعتبر مشكلات متأصلة وقائمة منذ فترة طويلة ولا زالت قائمة حتى الآن، وذلك بالرغم من اتخاذ خطوات عديدة من جانب حكومة السيد خاتمي في دورته السابقة. لهذا يجب على خاتمي أن يضع التنمية الاقتصادية على رأس أولويات حكومته في الفترة القادمة.

وأولى المشكلات التي يجب عليه مواجهتها هي تغيير «البناء الاقتصادي» لإيران وهو ما يتوقع تحقيقه في الخطة الخمسية الثالثة، وفي مقدمة ذلك ترك الشركات والمصانع الحكومية للقطاع الخاص.

تجذير الإصلاح وتأصيله :

المشكلة الثانية للرئيس خاتمي تكمن في ضرورة تجذير وتأصيل

وتتظير نتائج الثاني من خرداد - مايو ١٩٩٧، حيث يجب عليه بلورة حرية الفكر وحرية البيان وبقية منجزات الثاني من خرداد في فترة رئاسته الجديدة حتى لا تتعرض للخطر.

لقد اختار خاتمي أن يجعل التنمية السياسية هدفاً له في الدورة الرئاسية السابقة وذلك لسببين هما: الأول.. ألا تزداد معوقات التنمية الاقتصادية، حيث كان التضخم قد وصل إلى مستوى لا يمكن تحمله، كذلك لم تكن لإيران علاقات دولية جيدة، ولا يوجد احتياطي كاف من العملات الأجنبية ولذلك كان البناء والهيكل الاقتصادي ضعيفاً جداً وهو ما كان سيجعل شعار «التنمية الاقتصادية» بعيداً عن الواقع وعن الأهداف والأمنيات الخاصة بالشعب وبالتالي خالياً من الصلابة، فحين يصل الناس إلى النضج السياسي المطلوب يصبح ممكناً جداً تأمين وضمان حقوقهم في مختلف المجالات.

والآن وبعد انجاز عدد من الخطوات في هذا الصدد حان الوقت لتفعيل العمل صوب التنمية الاقتصادية، حيث صار شعار التنمية الاقتصادية جديراً بالقبول والتحقيق .

(*) تحمل هذه العبارة مفهوماً خاصاً حول ضرورة أن يسدد خاتمي فاتورة تأييد الأحزاب له بإشراكهم في الحكومة (المترجم).

أسماء ٤١ مرشحاً لحكومة خاتمي المتوقعة

■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠١/٦/١٤

رئيساً لهيئة الإدارة والتخطيط .

٤- الدكتور محسن نوربخش (مدير البنك المركزي حالياً) وزيراً للشئون الاقتصادية والمالية، أو الدكتور فرشاد مومني .

٥- المهندس إسحاق جهانكيري (وزير الصناعة والمعادن حالياً) وزيراً للصناعة والمعادن .

٦- فيض الله عرب سرخي (مساعد وزير التجارة عضو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية حالياً) وزيراً للتجارة، أو محمد شريعتمداري (وزير التجارة الحالي).

٧- وزير التعاون: محمد سلامتي (مساعد وزير التعاون حالياً) عضو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، أو أحمد محمود رياضي (رئيس اللجنة الانتخابية لجبهة الثاني من خرداد في الدورة الرئاسية الثامنة).

صرح مسئول كبير قريب الصلة إلى خاتمي في ٢٠٠١/٦/١٢ بأن خاتمي سوف يختار وزراء حكومته الثانية وكذلك نوابه ومستشاريه ممن تتوافر فيهم القدرة التنفيذية والإدارة الجيدة والخبرة المطلوبة بما يمكنه من تحقيق وعوده للشعب.

وأضاف في هذا الصدد بأن الأشخاص المرشحين لحكومة خاتمي القادمة هم كالتالي:

١- المهندس بيژن نامدار زتكة النائب الأول لرئيس الجمهورية .

٢- مرتضی حاجي (وزير التعاون حالياً) نائب رئيس الجمهورية للشئون التنفيذية .

٣- المهندس بهزاد نبوي (عضو مجلس الشورى حالياً)

- ٨- وزير جهاد الزراعة : محمود حجتى (وزير جهاد الزراعة الحالى)، أو صفدر حسيني .
- ٩- عمدة طهران : مهندس عبد العلى زاده (وزير الإسكان والتعمير حالياً)، أو مهندس اقاعلى خاني، أو أحمد محمود رباطى (رئيس اللجنة الانتخابية لجبهة الثانى من خرداد) .
- ١٠- وزير الإسكان والتعمير : مهندس عبد العلى زاده (الوزير الحالى)، أو سيد منصور رضوى عضو مجلس بلدية طهران والمرشح بالدورة الثامنة لانتخابات الرئاسة، أو مهندس صالح آبادى (عضو مجلس الشورى عن دورته الرابعة وعضو مركز الدراسات الاستراتيجية برئاسة الجمهورية) .
- ١١- وزير البريد والتلغراف والتليفون : الدكتور أحمد معتمد (الوزير الحالى)، أو مهندس محسن مهر على زاده (عضو حزب جبهة المشاركة ومحافظ خراسان) .
- ١٢- وزير الطرق : مهندس محسن مهر على زاده (عضو حزب جبهة المشاركة ومحافظ خراسان)، أو مهندس سيد منصور رضوى (منافس خاتمى فى انتخابات الرئاسة للدورة الثامنة عضو مجلس بلدية طهران) .
- ١٣- وزير الطاقة : المهندس حسين كاظم بور اردبيلي (مساعد وزير النفط حالياً)، أو مهندس حبيب الله بى طرف (وزير القوى العاملة الحالى)، ومن المحتمل أن تحل هذه الوزارة محل وزارتي النفط والقوى، وبخلاف هذه الحالة فإن الأسماء الواردة سابقاً تتولى وزارة النفط ووزارة القوى على التوالي .
- ١٤- وزير العمل والشئون الاجتماعية : الدكتور فرشاد مومنى، أو مهندس «سهيل جلودار زاده» (عضو جبهة المشاركة وعضو مجلس الشورى حالياً) .
- ١٥- وزير الدفاع والقوات المسلحة : المهندس دهقان (نائب وزير الدفاع الحالى) .

- ١٦- وزير العلوم والدراسات والمساحة : دكتور محمد رضا عارف (الرئيس الحالى لهيئة الإدارة والتخطيط) .
- ١٧- وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبى : دكتور مصطفى معين (وزير العلوم حالياً)، أو يد الله إسلامى (النائب السابق لوزير الصحة والمدير المسئول لجريدة «فتح» المغلقة) .
- ١٨- وزارة التربية والتعليم : دكتورة زهرا رهنود مدير جامعة الزهراء حالياً وزوجة المهندس مير حسين موسى رئيس الوزراء السابق، أو المهندس جعفر علاقه مندان .
- ١٩- وزير الثقافة والإرشاد الإسلامى : عبد الواحد موسى لارى (وزير الداخلية الحالى)، أو أحمد مسجد جامعى (الوزير الحالى للإرشاد) .
- ٢٠- وزير الشئون الخارجية : دكتور سيد كمال خرازى (الوزير الحالى)، أو أمين زاده (مساعد وزير الشئون الخارجية)، أو دكتور محمد صدر (مساعد الخارجية حالياً) .
- ٢١- رئيس جهاز التربية البدنية والرياضة : دكتور حسن غفورى فرد (أحد المرشحين فى انتخابات الرئاسة فى ٨ يونيو)، أو على نظرى (عضو مجلس الشورى حالياً)، أو داودى شمسى .
- ٢٢- المستشار القانونى لرئيس الجمهورية : دكتور سيد عطا الله مهاجرانى (الرئيس الحالى لمركز حوار الحضارات)، أو صدوقى (المستشار الحالى لرئيس الجمهورية) .
- ٢٣- رئيس هيئة الطاقة النووية : مهندس غلام رضا شافعى (وزير الصناعة والمعادن السابق)، أو دكتور أمر اللهى (الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية)، أو مهندس غلام رضا اقا زاده (رئيس هيئة الطاقة الذرية حالياً) .
- ٢٤- رئيس جهاز شئون البيئة : الدكتور معصومة ابتكار (الرئيس الحالى للجهاز)، أو صفدر حسيني .

قراءات ديمقراطية للإسلام في إيران والشرق الأوسط

■ Discourse . Volume 2, Number3, Winter 2001 Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

■ حلقة نقاش

سيمتى وجميعهم أساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران. كما شارك في النقاش السفير هوميون على زنده كبير مستشارى وزارة الخارجية، وحامد أحمدى مدرس مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية والعضو في مجلس تحرير دورية دراسات الشرق الأوسط.

دكتور حامد أحمدى:

استهل الحوار دكتور حامد أحمدى قائلاً إن الديمقراطية تعد عنصراً هاماً وأساسياً في إقامة أى مجتمع مدنى ناجح، فمع توافر مساحة جيدة من الديمقراطية يمكن للمؤسسات السياسية والمجتمعية أن

من المؤكد أن مسألة علاقة الدين بالسياسة في دول منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم القضايا التى غالباً ما تكون محل نقاش وبحث مكثف من قبل دوائر السياسيين والأكاديميين والمثقفين خاصة مع ظهور قراءات جديدة للإسلام والديمقراطية في دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وإيران على وجه الخصوص.

وفى محاولة من قبل المهتمين بهذه القضية للتعرف على فرص إقامة الدولة الإسلامية ذات الأيديولوجية الديمقراطية قامت مؤخراً مجموعة من الأكاديميين الإيرانيين بتناول هذه القضية في حلقة نقاش شارك فيها دكتور حسين بشيرية ودكتور نصر هديان ودكتور هادى

تعمل بكفاءة أكبر وفاعلية أكثر، والسؤال هنا هو كيف يمكن تقييم العملية الديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط حتى يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها.

دكتور حسين بشيرية:

يلتقط دكتور بشيرية خيط الحوار ليؤكد أن عملية الديمقراطية لم تحظ بعد بالاستقرار والتنمية المطلوبين فهناك قضايا كثيرة مؤثرة على مسيرة الديمقراطية فما زالت هناك حاجة ضرورية لإعادة هيكلة السلطة والدولة من أجل تعامل أفضل مع المشكلات والعوائق التي تقف في طريق التطبيق الصحيح للديمقراطية وعلى الرغم من أن هناك تطورات في الثقافة السياسية للدول إلا أن عملية التنمية السياسية في حاجة إلى عوامل مساعدة على تحقيق التغيير المطلوب.

والواقع الحالي للسياسات والنظم القائمة يشير إلى توجه ديمقراطي منقوص، فغالبا ما تتبنى النظم السياسية المسألة الديمقراطية بكثير من التحفظ، بل وتخضعها لكثير من المراقبة وتبدي تحفظات كثيرة على الممارسات الديمقراطية الحقيقية وهو ما نتج عنه نظم شبه ديمقراطية أسست نظم ديمقراطية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

والسبب أن الأقلية الحاكمة ادعت تبنيها للديمقراطية بينما هي لم تطبق منها سوى القشور.

دكتور ناصر هديان:

ويضيف دكتور هديان أن صانعي القرار في دول الشرق الأوسط يواجهون مشكلة وهي عدم إدراك المعنى الحقيقي للديمقراطية وذيوع الفهم الصحيح لها سيؤدي إلى تغيير كثير من الأمور مثل المساواة في الحقوق وهو ما تفتقده معظم الدول النامية، والسبب هو أن الهوية السياسية لتلك الدول تقوم على منظور شخصي مصدره الأقلية الحاكمة للبلاد وليس على أساس ما تقرضه الحداثة من سياسات تتواءم والتطورات العالمية السياسية والاقتصادية وغيرها، وهذا مع الوضع في الاعتبار التطورات التي تحدثت على المستوى المحلي تأثرا بالتطورات العالمية، فتأثير العولمة على المجتمعات واضح وجلي، فالعولمة تسير في اتجاه مخالف لإتجاهات النظم التي تتبنى أيديولوجيات غير ديمقراطية، وهو ما أكدته التطورات التي حدثت في أوروبا الشرقية التي ما إن أدركت الطريق الذي تقرضه العولمة حتى تحولت إلى الديمقراطية وأيدت اهتماما متزايدا بحقوق الإنسان ومن المفترض أن يكون الأمر نفسه ساريا في دول منطقة الشرق الأوسط إلا أن هناك عوامل أخرى تتداخل مع عملية التحول نحو الديمقراطية أهمها أن الثقافة والتاريخ في تلك الدول ترتبط بشكل قوى بالفكر الإسلامي، وبعض القراءات السائدة للفكر الإسلامي لا تعتبر الإسلام دافعا للتحول الديمقراطي، وفي أحيانا أخرى ترى الإسلام دافعا للجهاد ضد صور الاستبداد والعلمانية، ولكن

القراءات الحديثة للفكر الإسلامي ترى أن الإسلام عنصراً مكملاً للديمقراطية، بل إنه يحمل في طياته أيديولوجية ديمقراطية. ومن الملاحظ أن هناك صحوة إسلامية معتدلة في دول المنطقة وإن كانت تختلف من دولة لأخرى، فهي في لبنان مختلفة عن تلك التي تشهدها مصر أو تركيا وإن كانت جميعها اتفقت على أن هناك صيغة متوازنة يمكن الجمع من خلالها بين الإسلام والديمقراطية وأن فكرة الجهاد السلمي ضد النظم الاستبدادية في الإسلام تتوافق مع الديمقراطية وهو ما يعنى ضرورة استبعاد فكرة الجهاد المسلح أو اللجوء إلى العنف وبناء على هذا التوجه الفكري الجديد في دول الشرق الأوسط ظهرت حركات واتجاهات سياسية جديدة جميعها تتبنى المنهج الديمقراطي.

دكتور ناصر هديان:

أراد دكتور هديان أن يضيف مسألة هامة جدا في إطار مناقشة ديمقراطية النظم الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط، ألا وهي عدم فهم الديمقراطية الفهم الصحيح والسبب أن هذه الدول تقوم هويتها السياسية على أساس منظور شخصي للقلة الحاكمة وليس على أساس فكر سياسي محض يتم بناء عليه إقامة المؤسسات السياسية.

والمشكلة المرادفة لمشكلة غياب المفهوم الصحيح للديمقراطية هي طبيعة المجتمعات في دول المنطقة والتي تمر حاليا بمرحلة إعادة هيكلة نتيجة للمعرفة الجديدة ولثورة المعلومات والنظم التعليمية الحديثة وهو ما أدى إلى خلق طبقة مثقفة تتبنى الفكر التنويري وتتأثر بمفاهيم جديدة، كما اتسعت دائرة المتعلمين في المجتمع. ورغم هذا كله إلا أن مجتمعات العالم الثالث فشلت في إقامة مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي وهذا يسرى بالطبع على الحياة السياسية في تلك المجتمعات، فالأحزاب السياسية المختلفة غير قادرة على تمثيل الطبقات وتفتقر للبرامج السياسية الواضحة الملائمة لمصالح تلك الطبقات مع افتقار الآليات اللازمة والمناسبة لتنفيذ البرامج الحزبية.

دكتور حامد أحمدى :

يرى دكتور أحمدى أن المسألة لها بعد آخر يجب أن يوضع في الاعتبار وهو بعد يضاف لما قدمه دكتور بشيرية من تفسيرات، فالحقيقة الثابتة هي أننا كدول شرق أوسطية تمر بمرحلة تحول من حقبة الحكم السلطوي أو الهيمنة الأيديولوجية إلى حقبة اللا أيديولوجية، وحتى من يتبنون أيديولوجيات محددة مثل اليساريين والقوميين والإسلاميين يشهد فكرهم الأيديولوجي بعض التغييرات. وهنا يطرح دكتور أحمدى سؤالاً على دكتور هادي سيمتي وهو: هل يرى التحول من مرحلة الهيمنة الأيديولوجية إلى مرحلة القراءات الأيديولوجية الجديدة تتضمن في طياتها الاتجاه المعتدل كعنصر أساسي في عملية تبني الديمقراطية، وما هي درجة مشاركة جميع الاتجاهات في

هذه العملية التحويلية.

دكتور هادي سيمتي:

يمتدّد دكتور سيمتي أن أجابة هذا السؤال تتطلب فهم طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم ومن ثم يجب أن نعترف أن للعولمة دور هام جدا في إحداث أي تغيير سياسي أو اجتماعي، وبالنظر إلى أوروبا على سبيل المثال نجد أنها مع بداية عصر العولمة شهدت حركات اجتماعية جديدة تزامنت مع ظهور اتجاهات سياسية ثورية سلمية من أجل مواكبة التغييرات الجديدة التي تفرضها العولمة. وبالقيااس على منظمة الشرق الأوسط نجد أن ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة فيها سببه الرئيسي هو محاولة التعامل مع الوضع الحالي للمنطقة في ظل التغييرات الدولية الحالية حيث أصبحت الوسيلة الأكثر شيوعا لتحقيق أية أهداف سياسية هي استخدام الحركات الاجتماعية لبلوغها.

ويبدو أن هناك درجة كبيرة من التناغم والانسجام بين هذه الحركات الاجتماعية وجميعها تعمل في النهاية لصالح التحول الديمقراطي.

وفي ظل هذه المرحلة التحويلة والكفاح السلمي مع القوى السلطوية يمكن اعتبار هذه التغييرات دريا من الإصلاح، وربما نستطيع بذلك التحرك نحو الديمقراطية خاصة، مع وجود حالة من التكامل والانسجام بين الحركات الاجتماعية والفكر الإسلامي، فمعظم الحركات الاجتماعية في تونس ومصر والسودان تقوم في الأساس على الفكر الإسلامي المعتدل وكلاهما يسيران معا من أجل دعم الديمقراطية في المنطقة .

دكتور هوميون على زيدة:

ويتفق دكتور على زيدة مع دكتور سيمتي على أن الشرق الأوسط يتجه حتما نحو التغير مثله في ذلك مثل مناطق العالم المختلفة فهناك تغير اجتماعي وسياسي واقتصادي بالإضافة إلى زيادة وعي الرأي العام، إلا أن هذا التغيير له طابعه الخاص والمختلف، فلا يمكن تجاهل العامل الديني الواضح في أي تغيير يحدث في دول المنطقة وهو ما يتضح أكثر مع تتبع التغييرات التي تحدث في الخريطة السياسية وأهمها الانقلاب العسكري الذي حدث في السودان والذي جاء بحكومة إسلامية ذات رؤى وأفكار إسلامية بحتة، كما تشارك الأحزاب السياسية الإسلامية في معظم الانتخابات التي تجري في دول المنطقة مثلما حدث في الجزائر ويحدث في مصر، ولكن يظل الحدث الأقوى تأثيرا في المنطقة هو قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

دكتور حامد أحمد:

ويتساءل دكتور أحمد عن طبيعة العلاقة بين الدين والديمقراطية ويقترح أنه يمكن استقراء طبيعة هذه العلاقة من خلال تتبع تطور الفكر الإسلامي للحركات

الإسلامية بالمنطقة، فهناك نوعان من الحركات الإسلامية الأولى الجماعات الإسلامية المعتدلة والثانية الجماعات الإسلامية الراديكالية والتي انتشرت في فترة الثمانينات والتسعينيات والتي بدأت في الانحسار مؤخرا.

وخير مثال على ذلك أن أفكار سيد قطب بدأت تهمش تدريجيا رغم ما كان لها من تأثير واسع وهيمنة فكرية قوية على الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة، بل ويثير الدهشة بالفعل أن كل الحركات الإسلامية في دول الشرق الأوسط بدأت تتبنى القراءات الديمقراطية للدين بما فيها جماعة الإخوان المسلمون في مصر وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجبهة العمل في الأردن، فهي جميعها تتجه نحو قراءات أكثر ديمقراطية للفكر الإسلامي بل، وحتى حزب الله تخطى عن راديكاليته وهو ما اتضح من خلال المنهج الديمقراطي الذي اتبعه في تعامله مع النظام السياسي اللبناني. وبالمثل نشهد إتجاها ديمقراطيا في سياسة الثورة الإسلامية الإيرانية، خاصة عقب انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧، كما يعتبر البعض أن أكثر النماذج الإسلامية اعتدالا هي الحركة الإسلامية في تركيا التي نتج عنها مزيدا من الممارسات والقراءات الديمقراطية الإسلامية.

ويبدو أن هذا الاتجاه الديمقراطي الإسلامي يتفق تماما مع رؤية الكاتب السياسي "ليونارد بندر" التي أوردها في كتابه "التحرر الإسلامي-Islamic Liberalism" الذي كتبه في الثمانينيات، حيث أكد فيه أن إرساء الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط لن يتم إلا إذا تبنى الإسلاميون المنهج الديمقراطي وبدون التحرر الإسلامي لا يمكن بلوغ الديمقراطية ويقصد ليونارد بالديمقراطية أن يتم التعامل بديمقراطية مع المجتمع المدني.

ويعود دكتور أحمد إلى طرح أسئلة عن مغزى وأهمية هذه القراءات الديمقراطية للإسلام وهل هذا يعني إرساء الديمقراطية في المنطقة. وما تأثير هذه القراءات الديمقراطية على هيمنة القلة الحاكمة على السلطة.

دكتور حسين بشيرية:

في هذا الإطار، يرغب الدكتور بشيرية التأكيد على نقطة هامة وهي أن هناك تفاعلا طبيعيا بين الدين والمستجدات في الحياة البشرية بكل أنواعها سواء كانت في أسلوب الحياة أو تقدم تكنولوجيا أو حتى اختلاف في العادات، وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون هناك علاقة بين حركات الإصلاح الإسلامية والديمقراطية، وكانت هذه المسألة قد طرحت للنقاش كثيرا من قبل، وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية ظهرت مؤسسة دينية جديدة والتي تعد حركة إصلاحية إسلامية مختلفة عن غيرها، فالإصلاحيون القائمون على هذه الحركة اهتموا كثيرا بإيجاد نوع من التناغم والتفاعل الإيجابي بين الحضارة الغربية والتكنولوجيا والعلوم الحديثة والدين .

دكتور هادي سيمتي:

يستكمل دكتور سيمتي النقاش بقوله أنه بما أن الحديث يتناول بكثير من التركيز والتفصيل تجربة الديمقراطية في إيران والشرق الأوسط وربطها بإحياء وتجديد الفكر الإسلامي، يجب أن ندرك أن عملية إحياء الدين ارتبطت بحالة الوفاء بمتطلبات العصر الحديث والتي تم تقييمها على أساس التحليلات التي قام بها مفكرون غربيون، إذن نحن نعتمد على رؤي حدثية غربية في تحديد فكرنا الإسلامي.

بينما إذا ما قمنا بتحليل الفكر الغربي بشكل دقيق ومتأن ستثور في أذهاننا الكثير من الشكوك حول الفكر التويري الغربي وهي المسألة التي استطاعت جماعة السنة أن تدركها وتخطاها بكثير من الذكاء.

دكتور حامد أحمدي:

يعتقد دكتور أحمدي أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا هاما في إرساء قواعد الديمقراطية في المنطقة أو إجهاضها فما هي تلك العوامل؟

دكتور ناصر هديان:

يؤكد دكتور هديان أن فرص إرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط لا تتوقف على التحول الديمقراطي للجماعات الإسلامية المعاصرة، بل تسهم فيها عناصر أخرى منها الهياكل السياسية للدول وهياكل مجتمعات المنطقة وعلاقات الدولة بالمجتمع، بالإضافة إلى توازن القوى السياسية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الثقافة والتاريخ. كل العناصر والعوامل تؤكد أن الربط بين الإسلام والتفسير الديمقراطي له لا يقيم وحده مجتمع ديمقراطي.

دكتور هوميون علي زنده:

يعتقد دكتور علي زنده أنه يجب بحث عوائق إرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط وعلى ذلك يجب أن نعترف أن الدين يلعب دورا هاما في هذا الإطار. والأكيد أنه إذا لم يتوافق الفكر الديني مع الديمقراطية فهذا يعني انهيار كليهما.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار التجربة الإيرانية نموذجا ناجحا لتوافق الدين والسياسة في إيران استطاعت ان تقدم نموذجا للدولة الإسلامية ذات منظور - ديني حدائي اختلطت فيه السياسة بالفكر الديني الإصلاحي. والمحللون السياسيون يتابعون بشغف شديد التطورات التي تشهدها إيران لأنهم يودون أن يعرفوا إلى أي مدى ستشهد إيران حالة من النمو والتطور الديمقراطي.

والغريب أن المحللين لاحظوا أنه رغم اختلاف المذهب الشيعي الذي يتبناه الإيرانيون عن المذهب السني إلا أن هذا لم يشكل عائقا في تبني نفس التوجه الديمقراطي الذي يرحب به أهل السنة وأن يندمجوا في نفس النسيج السياسي لدول المنطقة وأن يتبنوا نفس الأفكار السياسية. بل استطاعت إيران أن تساهم بشكل ملحوظ في دعم

الاتجاه الاصلاحى الدينى والسياسى الشائع فى دول المنطقة وإن لم تكن هى أكثر النماذج جرأة وحرية وإصلاحا. وأهم مظاهر هذا الاتجاه حجم الحرية المتاح للصحف الإيرانية للتعبير عن وجهات النظر المتباينة بشأن قضايا مختلفة، وهى مساحة من الحرية لا تقارنها أية دولة فيها.

بينما نجد أن مشكلة كثير من الحركات فى الشرق الأوسط تواجه بعدد من المشاكل أولها أنها تعتبر خطرا يهدد مصالح الدولة، فكثير من الدول المنظمة ذات نظم سلطوية لا تقبل أصوات المعارضة أو على الأقل تتجاهلها لأنها لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تتخلى عن السلطة.

كما أن كثيرا من دول المنطقة التى تقع تحت تأثير قوى خارجية، بل وتسمح لتلك القوى بالتدخل فى شئونها مع جيرانها توجه كثيرا من النقد للتجربة الإيرانية رغم أنها لا تسمح على الإطلاق وبأي صورة كانت بوجود قوى معارضة داخل نسيجها السياسى والمجتمعى.

وحتى النماذج الإسلامية التى حاولت أن تكرر التجربة الإيرانية لم تكن تجارب ناجحة، فنموذج طالبان فى أفغانستان نموذجا مخالفا تماما للنموذج الإيرانى فهم يدعون أنهم دولة إسلامية جديدة ذات منظور مختلف للقضايا الأخلاقية عن ذلك المنظور الإيرانى، ولكن إذا ما بحثنا فى خلفية وأسباب ظهور حركة طالبان سنجد أنها رد فعل طبيعى لما شهدته هذه الدولة من القهر السياسى والاجتماعى، لذا فهى حركة إسلامية تتسم بالكثير من العنف.

دكتور حامد أحمدي:

يلقى دكتور أحمدي على التجربة الإيرانية بأنها تعود بداياتها إلى عام ١٩٠٦ أي مع ظهور الحركة الدستورية. والإدارة العملية للتجربة الإيرانية في دعم الوعي السياسى وتقلد السلطة مستتب ما إذا كانت تجربة ناجحة أو فاشلة. ويتحدد مستقبل نموذج الدولة الإسلامية الإيرانية بناء على نجاح إيران في تحقيق هذين البعدين.

وحاول الكاتب السياسى أوليفر روي تقييم التجربة الإيرانية فى كتابه انحسار الإسلام السياسى De-cline of Political Islam والفارسية تحت عنوان الإسلام السياسى Political Islam حيث تعتبر التجربة الإيرانية تجربة هامة جدا سواء قبل العرب بهذا أم لم يقبلوا ولكن تبقى مسألة نجاح التجربة الإيرانية مرهونة بقدرة إيران على الاستمرار فى الطريق الذى اختارته وقدرتها على حل المشاكل التى ستواجهها بالعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإذا ما نجحت فى ذلك فهذا يعد بمثابة نجاح غير متبوق لنموذج الدولة الإسلامية وبالتالي نجاح للإسلام السياسى.

ويؤكد أيضا الكاتب السياسى السوري صادق العظم أن

تجربة إيران تجربة ذات أهمية خاصة فهي أعطت أمثلة رائدة في الممارسات السياسية وإقامة المؤسسات التشريعية التي شجعت المرأة على المشاركة في العملية السياسية.

دكتور حامد أحمدى:

أراد دكتور أحمدى أن يؤكد على نقطة هامة وهي أن هيكل السلطة في إيران يشهد تعبيراً ملحوظاً والفضل يعود للنخبة السياسية في إيران التي تبنت فكراً دينياً سياسياً إصلاحياً وعملت على خلق ظروف مواتية لدعم العملية الديمقراطية وهي حالة فردية ضمن دول الشرق الأوسط.

لكن بعض المحللين يعتقدون في ضرورة التغيير الجذري لتلك الهياكل السياسية لأنه بدون التغيير لن تكون هناك تنمية ديمقراطية بمعناها الصحيح لأن تغير هيكل السلطة يعني تغيير المؤسسات السياسية وما يحكمها من لوائح وقوانين وهو ما يعد أمراً ضرورياً لإقامة مجتمع مدني أكثر فاعلية وتأثيراً في الحياة السياسية. ويضيف دكتور أحمدى لهذه النقطة جانباً هاماً جداً وهو أن هناك وجه مضئ للمسألة يتلخص في أن النخبة السياسية سواء كانت داخل هيكل السلطة أو خارجها تدرك جيداً أنه حتى في حالة تمكنهم من إزاحة كافة منافسيهم إلا أنه يظل الطريق الوحيد أمامهم لضمان تقلدهم السلطة هو العمل على إرساء الديمقراطية. فكل المؤشرات والظروف تؤكد أنه لا مكان لأيديولوجيات أخرى سوى الديمقراطية وأنهم جميعاً يقفون عند مفترق الطرق، إما أن يفقدوا كل شيء أو أن يحافظوا على مكانتهم بتفهم التطورات على الساحة العالمية وانعكاساتها على الساحة المحلية.

ونحن لا نستطيع أن نجزم باستقلالية الثقافة، بل نستطيع أن نجزم بأنها مستقلة نسبياً ونعني بالاستقلالية النسبية أن إقامة مؤسسات سياسية واجتماعية جديدة تحظى باستقلالية هيكلية وسياسية مثل البرلمان والمجتمع المدني، وتعمل بمفهوم ديمقراطي بحث لم يتحقق إلا جزئياً في بعض المؤسسات الجديدة التي أقيمت في عدد محدود من الدول مثل تركيا ومصر. إلا أن هذا التطبيق الجزئي للديمقراطية في المؤسسات السياسية جعلنا ندخل عصراً جديداً تعتبر الثقافة فيه عنصراً هاماً ومؤثراً في ردود الأفعال السياسية. ولكن لا يمكن اعتبار الثقافة السياسية بالتحديد هي العنصر الأساسي في إرساء قواعد الديمقراطية.

دكتور حامد الأحمدى:

وبجانب عنصرى الثقافة والدين والعناصر المتعلقة

بهيكل السلطة المؤثرة بشكل كبير في مسألة إرساء الديمقراطية يوجد أيضاً عامل هام جداً ألا وهو الاقتصاد ، حيث يحتل دوراً هاماً في عملية الديمقراطية وإقامة مجتمع مدنى قوى ومؤثر في مجريات الأحداث السياسية في دول المنطقة، لذا أود أن أسأل دكتور بشيرية عن أهمية الدور الذى يلعبه الاقتصاد في مستقبل الديمقراطية في المنطقة وذلك بالقياس على حالة إيران.

دكتور هوميون بشيرية:

يعتقد دكتور بشيرية أنه يجب في بداية الحديث التنويه عن حقيقة هامة وهي أن كثيراً من دول المنطقة تتبنى الرأسمالية من منطلق رفضها للفكر الاقتصادي الشيوعى، وبذلك ترغب هذه الدول في تحقيق سياستها الاقتصادية الرأسمالية رغم غياب البورجوازية القومية.

فإذا ما نظرنا إلى إيران نجد أن الطبقة البورجوازية في الماضي كانت تتبنى أيديولوجية تحررية إلا أن الهيكل السياسى للدول لم يكن على نفس المستوى، وحالياً فإن الاقتصاد أصبح اقتصاداً حكومياً بينما لم تكتمل الصورة الديمقراطية لدولة إيران لتأخذ شكلها النهائى، لذا تعد مسألة مشاركة الطبقة البورجوازية في صنع السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ذات أهمية خاصة في العملية الديمقراطية لما لهذه الفئة من مصالح وما تمثله من قوى مؤثرة في تركيبة هيكل السلطة.

دكتور ناصر هديان:

هنا يتدخل دكتور هديان في الحوار مضيفاً أنه يجب دعم كفاءة الدولة التى تمنى خلق نوع من الرفاهية للشعب تصل إلى حد تزداد معه الضغوط التى تمارسها الطبقات الفقيرة وبالتالي فإنه نتيجة لتلك الضغوط يحدث اختلال في ميزان القوى حين تقتقد الدولة كثيراً من نفوذها لصالح جماعات الضغط وبذلك تبدأ الحركة الديمقراطية في الظهور على يد المجتمع المدنى.

دكتور حامد أحمدى:

يختتم دكتور أحمدى حلقة النقاش بالقول بأنه يجب أن ندرك حقيقة هامة وهي أن التجربة الإيرانية ستحتاج إلى وقت لتحقيق غايتها وإثبات فشلها أو نجاحها، كما يجب أن ننتظر لنرى ما تؤول إليه التطورات الحالية في المستقبل بما فيها من ظهور قوى اجتماعية جديدة وتطورات اقتصادية متلاحقة وأحداث دولية وعولية وضغوط سياسية واقتصادية ناجمة عنها، فكل هذه التغييرات والتطورات تتبئ بتغيرات سياسية وتجعل من المستحيل استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني

■ صبح ٢٠٠١/٤/١٦

■ حوار مع حميد رضا ترقى

٤٤

حميد رضا ترقى أحد أعضاء اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة الإسلامية ورئيس تحرير صحيفة (شما) والنائب السابق عن مدينة مشهد.

صبح: السيد ترقى، سنحاول في حوارنا هذا التعرض لقضايا المجتمع بشكل صريح، وليس لدينا وجهة نظر سياسية محددة سلفاً ولا نعتبر أنفسنا طرفاً في نزاع.

في ظل الأوهام والأفكار الخاطئة التي بثها العدو في أذهان الشباب الإيراني خاصة والشعب بصفة عامة نحاول جاهدين الرد على هذه الأوهام والالتباسات والوصول إلى طرق حل ملائمة لقضايانا لذا كان لزاماً أن نقوم بالتحاور بشكل صريح مع الأشخاص الذين نعتقد أن لديهم جرأة الرد على هذا النوع من الأسئلة. (الثاني من خرداد) تلك الظاهرة التي شهدنا وقوعها في تاريخ ثورتنا، نرى أن كل شخص يقدم تعريفاً خاصاً لها ينبع عن ميله وهواه الخاص، فالبعض يعتبرها حركة اعتراض على النظام، والبعض يسميها (اللا) الكبرى وآخرون يرونها ظاهرة عادية في مجال المنافسة الانتخابية، ولكن جميعهم لم يقدم تحليلاً وافياً للتوصل لجذور هذه الظاهرة، وللبدء في حوارنا أريد أن أعرف ما هو تعريفك لظاهرة (الثاني من خرداد)؟ هل هي نوع من الاعتراض؟ أم انفجار؟ أم أنها كارثة؟ وإذا كانت كذلك فلماذا وصلنا إلى هذه المرحلة؟

ترقى: بسم الله الرحمن الرحيم. في الواقع يمثل تحليل حادثة (الثاني من خرداد) إحدى القضايا الهامة في الأجواء السياسية الإيرانية خاصة وأن الانتقال من العقد الثاني إلى العقد الثالث من عمر ثورتنا مرحلة فاصلة وشديدة الأهمية للحياة السياسية والمستقبل السياسي الإيراني.

في مرحلة الانتقال من العقد الأول إلى العقد الثاني أنهينا الحرب، وذلك في ظل تواجد الإمام الخميني وبدأنا مرحلة التعمير وسياسات إعادة البناء التي أعدها الإمام وأعلنها قبل رحيله. ولعل بداية مرحلة إعادة البناء وتبعاتها على الاقتصاد القومي لم تكن محددة إلى حد بعيد بحيث انتهت هذه المرحلة أو هذا العقد دون أن تنتهي تبعاتها.

في العقد الثاني وتقريباً في السنوات الأخيرة منه ظهرت أجواء جديدة في الحياة السياسية وهي الرأي العام للمجتمع الإيراني وخاصة الجيل الثاني وجيل الشباب تحت تأثير سياسات التعمير وإعادة البناء التي وضعت متأثرة برؤى وأساليب طبقة التكنوقراط الإيرانية، وإنني أعتقد يقينا من خلال البحوث التي تمت عن تلك المرحلة والدراسات التي

قامت بها جامعة الشهيد بهشتي وجمعها الدكتور رفيع بور في كتاب خاص عن تلك المرحلة.

أن استقراء تحولات مرحلة التعمير وأثرها على الرأي العام والثقافة المجتمعية يبين أنه على الرغم من أننا قمنا باتخاذ إجراءات هامة في مجال التنمية الاقتصادية، لكننا على الصعيد الثقافي كان اهتمامنا أيضاً بالتنمية الكمية، ولكن إلى جوار ذلك لم يبذل جهد واع للنهوض بالمحتوى الثقافي للمجتمع وهو ما كان يحتاجه جيل الشباب وكان يجب أن يملأ الفراغ الثقافي في المجتمع بعد نهاية الحرب. لذلك تغير النظام القيمي للمجتمع الإيراني في هذه المرحلة، وفقدت كثير من قيم مرحلة الحرب ومرحلة الثورة جاذبيتها وتم تجاهل احتياج الشباب للجانب المعنوي والثقافة الدينية.

وفي الواقع كنا نواجه في العقد الثاني مجتمعا ضعفاً ميلاً إلى الدين مقارنة بسنوات ١٩٨٦ ومرحلة الحرب من ٨١٪ إلى ٤٥٪. في ذلك الوقت (نهايات العقد الثاني من عمر الثورة) ضعف كذلك الميل إلى رجال الدين حتى تجاه أسس ثابتة مثل الحجاب وغيره. وأعتقد أن إهتمام النساء بالحجاب مقارنة بفترة الحرب قد قل إلى النصف مما يبين أن الاعتقاد في الدين بالمجتمع الإيراني قد عانى من هزة عنيفة وتأثر بالثقافة الغربية والغزو الثقافي الغربي وتضرر منه بالفعل. هذا التغيير الذي حدث في النظام القيمي لأفكار المجتمع مرتبط بالأسلوب الذي كانت تتبعه طبقة التكنوقراط في إدارة البلاد.

فقد كنا نرى الميل إلى المراسم التشريفية والحياة المرفهة وحب المظهرية في النظام الإداري وأجهزته وحتى بين عدد من المسؤولين بالنظام، بالإضافة إلى البعد عن الحياة البسيطة والزهة وتلك المعايير التي كانت تلقى أهمية بالغة في فترة الحرب، هذا التغيير الذي حدث في النظام القيمي لدى الشعب وكان المسؤولين التنفيذيون في الحكومة مسؤولين عن ظهوره إلى حد بعيد، خلق فهماً جديداً في أذهان الشعب، وبالطبع هذا الفهم أو الإدراك لم يعلق به أي من المعايير أو القواعد القديمة التي كانت في العقد الأول حتى تؤثر فيه ويقرر ويختار على أساسها ويقبل تلك الشعارات مرة أخرى، لذا نرى أننا ووجهنا بمجتمع قد تغير تماماً من ناحية السلوك والطبيعة الفكرية مقارنة بمجتمع الثورة الأول.

كما أن جيل الشباب الذي كان يمثل أكبر طبقة في إيران من ناحية توزيع الهرم السكاني ولازال، هذا الجيل الذي أصبح بعيداً تمام البعد عن ملابسات الماضي، ثقافة النضال والثورة

وتلك القضايا، وضع في بيئة يرى فيها أحد المسئولين يركب سيارة آخر موديل، وذلك المسئول حياته الادارية حافلة بالتعليمات والامتيازات وأسرتة تنتقل بالسيارات الحكومية. وتغيرت البيوت البسيطة إلى بيوت مؤثثة بأفخم الموبيليا والأجهزة الرفاهية وظهرت موجة جديدة من النزعة الاستهلاكية والتي يقال الآن أن لجريدة (همشهري) لها دور فيها وأنها الناقل لثقافة الاستهلاك الغربية إلى إيران، تلك الثقافة التي هيأت إحداث إثربالغ على مختلف طبقات المجتمع.

وفي الواقع أن جميع التغيرات التي لحقت بالنظام القيمي مثلت القاعدة الأساسية والبنية التحتية التي استندت إليها ظاهرة (الثاني من خرداد) وبالطبع إلى جوار هذه التغيرات كان لطبيعة الظروف التي أنتجت منافسة حقيقية على صعيد الانتخابات وإحساس الاحتياج الذي كان لدى جماعات المتدينين دور في إحداث هذا التغير. كذلك فأولئك المتدينون سموا إلى الاستفادة من الأجواء السائدة، والواقع أنهم شعروا أن هذا التحول قد جاء لكي يستفيدوا وينضموا إلى هذا التكتل الذي رأى ضرورة الاستفادة من الظاهرة (الثاني من خرداد) إلى أقصى مدى وزيادة التواجد على الساحة بشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة المشاركة الشعبية بشكل عام، وكان من الطبيعي أن يلقي الشعب المشكلات الموجودة في المجتمع مثل الغلاء والأعباء الاقتصادية والمشكلات الثقافية على عاتق الأشخاص الذين كان لهم على أية حال دور في النظام التنفيذي سواء كانوا مؤيدين له أو يعملون فيه أو معاونين له، ولذا نرى أن جناح اتباع خط الإمام وزعامته وعناصره الأصلية قد أضاف إلى كشف حسابه ما حدث في العقد الثاني على الرغم من أنه يمكن القول بأنه لم يكن لهم دور أساسي في السياسات التنفيذية أثناء العقدين السابقين، لكن لأنهم كانوا في المجلس ولم يتخذوا موقفا نقديا لتلك الأجواء فعليهم أن يتحملوا تبعات ما حدث. لذا كان من الطبيعي أن يظهر ميل للأشخاص الذين لم يكن لهم أدنى إسهام أو صلة بمشكلات مجتمع تلك الأيام.

صبح: السيد ترقى، من أجل أن يكون حوارنا أكثر تناولا للنواحي الاجرائية العملية وأكثر وضوحا بالنسبة لدور الأفراد والتكتلات السياسية نريد أن نوضح لنا دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية السلطة داخل النظام الإيراني، بمعنى ما هي المؤسسات السلطوية التي كانت تتواجد فيها جمعية المؤتلفة في العقد الأول من عمر الثورة وكذلك في العقد الثاني؟ ترقى: أعتقد أن جمعية المؤتلفة الإسلامية كانت مدمجة في هيكل حزب الجمهورية الإسلامية في العقد الأول وتعمل بشكل ملازم له.

في المرحلة الأولى كان لدى المؤتلفة كلا من الشهيد محمد علي رجائي والشهيد باهر داخل المؤسسة الرئيسية للسلطة وإن لم يستمر كثيرا واستشهدا بعد عهد بني صدر. وبعد رحيلهما نرى أولئك الأشخاص الذين كانوا يعارضونهم هم الذين يعارضون تراثهم الفكري ويعارضوننا نحن الآن، إن نهج عناصر مثل الشهيد رجائي والشهيد باهر في إدارة البلاد هو ذات وجهة نظر جمعية المؤتلفة المعبرة عن بساطة الحياة مع

الثبات والصلابة، والالتحام بالشعب والاهتمام بطبقات المجتمع الفقيرة كذلك تقديس الزعامة والولي الفقيه وتقليد الإمام، وفي الواقع أن وجهة النظر هذه تمثل عصارة فكر المؤتلفة وطبيعة نهجها في إدارة البلاد، ولم نستطع في أي وقت أن نطبق أفكار ورؤى المؤتلفة في أي من أجهزة السلطة.

صبح: ماهي الوزارات أو المؤسسات التي تولى مسئوليتها أفراد من المؤتلفة؟

ترقى: في حكومة المهندس ميرموسوى اقتصر الأمر على السيد حبيب الله عسكر أولادي وزيرا للتجارة حيث حقق نجاحات كبيرة في مجاله آنذاك، والسيد برورش وزيرا للتعليم، وقد اكتسب نظام التعليم الإيراني ماهيته وازدهاره من تلك المرحلة.

ولكن على أية حال، فقد خرجا الاثنان من السلطة بسبب الخلافات الفكرية داخل الحكومة، ثم سيطر الجناح اليساري على الحكومة وكانت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والسيد بهزاد نبوي في الحكومة في تلك المرحلة، وبالمثل كان المجلس الثالث قد شكل متلائما مع طبيعة توجه الدولة.

واقتصر تواجد أعضاء المؤتلفة داخل المجلس على الدورة الأولى وإن كنت لا أتذكر اسمائهم فأن عددهم بلغ حوالي خمسة أفراد وفي الدورة الثانية بقي نفس العدد وفي الدورة الثالثة تناقصوا أكثر.

صبح: وأعضاء المؤتلفة في الأجهزة والمؤسسات الأخرى؟ ترقى: لم يكن لدينا كجمعية مؤتلفة إسلامية غير الشهيد لاجوردی في السلطة القضائية وكان يؤدي دورا محوريا في التصدي لجماعات المنافقين (مجاهدي خلق) والمعادين للثورة واستمر حتى في مرحلة الثورة الثالثة لمجلس الشورى.

صبح: فيما يتعلق بانتماء الشهيد رجائي والشهيد باهر لجمعية المؤتلفة، هل كان هذا الانتماء تنظيميا بالفعل بحيث كانا عضوين في الجمعية، وإن كان الأمر كذلك فلماذا تصادر القوى اليسارية تاريخ هذين الشهيدين وتعتبرهما من المؤسسين للتوجه اليساري داخل النظام الإيراني؟

ترقى: حسنا، نعم لقد تأثر التيار اليساري بالمواقف التالية للسيدة حرم الشهيد رجائي، لكن الشهيد رجائي في فترة كفاحه كان عنصرا فعالا من عناصر المؤتلفة، والشهيد باهر كان أحد الأشخاص الذين كانوا ينشرون جميع الأفكار الأيديولوجية للمؤتلفة، إلى جوار الشهيد بهشتي والسيد هاشمي رفسنجاني، وكان أحد العناصر الرئيسية المؤسسة للمؤتلفة، ولكن هذه الاسقاطات التي حدثت بعد الثورة ناجمة عن أن تناول طبيعة إدارة البلاد والنظام أوسع بكثير من الحديث عن الأحزاب والأجنحة السياسية وما إلى ذلك، وفي الأساس لم يكن أحد من عناصر المؤتلفة يسمح لنفسه أن يعلى من انتمائه الحزبي على حساب أسس النظام وقضاياه، لذا كانوا يسعون جاهدين إلى الاستفادة من كل القوى لصالح النظام.

صبح: لقد صرحتم أن آراء جمعية المؤتلفة تسير على نهج الشهيد رجائي في الحكم، فهل كان الشهيد رجائي يعتقد مبدأ الاقتصاد المفتوح أم الاقتصاد الحكومي الموجه؟ ترقى: الاقتصاد المفتوح معناه اقتصاد السوق الحر الذي

يسعى إلى تطبيقه حزب (كوادر البناء والتعمير) بمعنى تنظيم الحياة الاقتصادية على أسس العرض والطلب ودخول القطاع الخاص النشاط الاقتصادي دون أدنى رقابة، وهذه وجهة نظر التكنوقراط ولا تحظى بقبول لدينا.

فنحن لا نستطيع القول بأن الأطر الاقتصادية للمجتمع الإسلامي لا ينبغي لها أن تستند إلى الإسلام.

صبح: إن الرأي العام لا يقوم بفصل جمعية المؤتلفة عن المجلسين الرابع والخامس والحكومة آنذاك، خاصة وأن المؤتلفة كانت تؤيدهم جميعاً، وعلى حد تعبير الرأي العام أنتم لم تتفصلوا عن بعضكم البعض في الثاني من خرداد كذلك، فما هو التيار السياسي المسئول في رأيكم عما أسميتموه بتغيير بنية النظام القيمي للمجتمع؟ على الرغم من أن حزبكم كان يعلن دائماً تأييد السيد هاشمي رفسنجاني وحكومته وكان يساند ويدعم هذه الحكومة في المجلسين الرابع والخامس، وشعار تأييد هاشمي كان أحد الشعارات المحورية لحزب المؤتلفة، فلأى من التيارات السياسية ترجع تغيير البنية القيمية إلى بنية معادية للقيم في العقد الثاني من عمر الثورة؟ ترقى: لعله لا يمكن القول بأن ما حدث راجع إلى تيار بعينه ولكن عندما ضختم أموالاً ضخمة في المجتمع مرة واحدة في إطار سياسات التعمير وحدث نشاط اقتصادي كبير وبدأت مصانع عديدة مرحلة الانتاج، أرادوا تصريف هذا الانتاج عن طريق الاعلانات التجارية والدعاية الصحفية، وانتعشت السوق الاستهلاكية. كل هذا كان أثره الطبيعي إحداث تحول معاد للقيم في المجتمع وهو أمر ملازم لذات التنمية الاقتصادية، بمعنى أن أي دولة تتجه إلى التنمية الاقتصادية إذا لم تستطع تحجيم هذه القضية (تغييرات النظام القيمي) ستشهد حتماً النتائج الطبيعية لها.

وفي الحالة الإيرانية، بالإضافة إلى ما سبق، كان الضغط الذي تم تحمله في مرحلة الحرب قد انفجر دفعة واحدة، وأرادوا أن يصلوا بالشعب إلى مستوى عال من الرفاهية وصاروا يقولون الآن ليس لدينا حرب ولا مشاكل فعلينا المضي إلى سبل الحياة المرفهة، واعتقد أن سياسة التعمير وإعادة البناء هي السبب المباشر لهذه المشاكل إذ قللت الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وبالطبع السيد هاشمي يعتقد أن ذلك غير صحيح، ولعله يقول نحن لدينا عدالة اجتماعية إذ وصلت الرفاهية إلى القرى فأنقذناه من الحرمان ووفرنا لها الاحتياجات الأولية.

نعم هذا صحيح كما لو أن لدينا أرض منخفضة وأرض عالية ونصب عليهما شيئاً بالتساوي، نصب عليهما ثروة ضخمة، فيظل الفارق بينهما كما هو، أي أن الفارق بين الغني والفقير في تلك المرحلة بقي كما هو، وإن كان مستواه صار أعلى من ذي قبل، إذ صار الغني أكثر غنى وبالتالي بقي الفقير فقيراً على الرغم مما طرأ عليه.

أي أن الأمر لم يكن مطابقاً لنظرة الإمام علي، إذ يقول يجب أن تملأ هذه الحفرة فإذا ما رأيتم ثروة في مكان ما، اعلموا أن حقاً ضعيفاً قد ضاع في مكان آخر!

صبح: هل تعتقد أن كوادر البناء والتعمير (حزب رفسنجاني) قد أخطأوا في أسلوب تطبيق سياساتهم أم أنهم

أخطأوا في الأسس والقواعد؟ وأن تلك القواعد اشتملت على اقتباس نموذج التنمية التي كان الغرب قد فرضها على المجتمعات الأخرى؟

ترقى: لا، نحن لدينا اختلاف في وجهات النظر، وفي أسس مشروع التنمية، ونعتقد أنهم سعوا لإتباع نموذج التنمية الغربي وكانوا يريدون تطبيقه على الثقافة المحلية، فكان أحدهم يقول يجب الوصول إلى النموذج الياباني، وآخر يقول يجب الوصول إلى نموذج كوريا، جميعهم كانوا يسعون وراء هذه النماذج، في الصناعة يتبعون نموذج معين وفي القطاعات الأخرى يتبعون نموذجاً آخر.

صبح: هل أدركت هذه المشكلات بعد الثاني من خرداد فقط أم أنك كنت تراها في حينها مثل صاحب مقام الإرشاد المعظم؟ ترقى: كانت مواقفنا تطرح في جلسات خاصة وفي لقاءات مع السيد هاشمي، أما السياسة التي كانت تتبناها جمعية المؤتلفة لم يتأت التعبير عنها علانية من خلال نقد الحكومة على صفحات الجرائد لأن الجمعية شعرت بأن واجبها هو طرح جميع القضايا على رئيس الجمهورية مباشرة، ونحن لدينا الرسائل الخاصة التي بعثنا بها إلى الرئيس، ولدينا وثائق المؤتلفة ولقد تحدثنا بصراحة حول هذه القضايا.

صبح: هل تعتقد أن السياسات العامة لكوادر البناء والتعمير كانت منفصلة عن السيد هاشمي رفسنجاني وأن عناصر الحزب كانوا يستطيعون تنفيذ سياساتهم الاقتصادية والثقافية بدون رأي رفسنجاني؟

ترقى: في الواقع أن أعضاء حزب كوادر البناء والتعمير قد استغلوا رفسنجاني واستطاعوا تنفيذ وجهات نظرهم بسهولة بالغة.

صبح: السيد ترقى، لقد انتقد العقدان السابقان، وخاصة العقد الثاني الذي ساد فيه النهج الليبرالي المنفصل عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، ونحن الآن ندخل العقد الثالث وقد واجهنا حملة جديدة من مختلف التيارات السياسية على تيارات العقدين السابقين. في رأيكم إذا كان السيد ناطق نوري قد نجح في انتخابات الرئاسة فما هي التغييرات أو التحولات التي كانت ستطرأ على المجتمع الإيراني؟ خاصة وأنكم كنتم تساندونه بشدة وتعتبرونه من الأشخاص القادرين على تطبيق أهداف جمعية المؤتلفة.

إذا كنا اليوم ننتقد ترويج النزعة الاستهلاكية بين أفراد المجتمع، فمجاز الإذاعة والتلفزيون ليس في يد كوادر البناء والتعمير ويرأسه بدلاً من محمد هاشمي، السيد لاريجاني، ومع ذلك نشهد ترويج النزعة الاستهلاكية على شبكاتنا الخمس.

إن ضرورة التغيير في المستقبل (العقد الثالث) تتطلب نقداً للماضي، ونقد الماضي. فهل بين ما قيل من نقد ما يدخلنا إلى المرحلة الثالثة، وإذا ما دخلنا المرحلة الثالثة فهل تعتقد أن هناك برامج لإجراء تحولات جذرية في المجتمع والدولة الإيرانية؟

ترقى: نعم أعتقد أنه لم يكن هناك مرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ أكثر خبرة بطبيعة إدارة الحكومة من السيد ناطق نوري.

التعليم العالي في إيران بين الواقع والتطلعات

■ Discourse . Volume 2, Number3, Winter 2001 Center
for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

■ على أكبر عرب مزار

الإسلامية في الحركة النشطة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي.

ومن أبرز نتائج الخطة الخمسية التنموية الأولى في مجال التعليم، زيادة المعد السنوي لعدد الطلبة الجامعيين من ٤٧٧,١٤٧ طالب في العام الدراسي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ إلى ٨٩٢,٠٠٢ طالب خلال العام الدراسي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ وارتفع مرة أخرى إلى ١,٢٤٠,٢٠٠ طالب للعام الدراسي ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

كما بلغ عدد الطلبة الذين التحقوا بالمراكز التعليمية للعام الدراسي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ حوالي ٢٨٠,٣٢٨ طالب. أي بزيادة ١,٢ مرة عن الزيادة المستهدفة لنفس العام في إطار الخطة الخمسية.

وآخر الإحصائيات المتاحة عن عدد الخريجين هي للعام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ حيث بلغ عددهم ١٤٨,٧٥٠ خريج أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ١٨,٦٪.

وعلى مستوى السياسات التعليمية التي وضعت في الخطة الأولى والثانية فقد تم تنفيذ أغلبها خاصة تلك المعنية بتحسين نوعية العملية التعليمية وزيادة عدد الدارسين بالتعليم العالي ولكن لم يستطع القائمون على تنفيذ هاتين الخطتين أن ينفذوا السياسات المتعلقة بانسجام محتوى المنهج الدراسي ومتطلبات المجتمع والتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. ولم تكن الخطط التنموية الأولى والثانية والثالثة التي وضعها النظام السياسي الإيراني بعد قيام الثورة والتي حازت اهتماما خاصة بالتعليم العالي هي الأولى من نوعها بل سبقها خمس خطط تنموية أخرى نفذتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة قبل قيام الثورة.

فلقد كان للتعليم مكانة ما في خطط التنمية الخمس التي تبنتها تلك الحكومات وإن اختلفت درجة أهمية هذه المكانة الممنوحة للتعليم من خطة لأخرى.

ففي الخططتين الأولى والثانية اللتين نفذتا خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ أولت الدولة اهتماما محدودا بالتعليم المهني والثانوي متجاهلة تماما التعليم العالي وكان من أهم أهداف وزارة الثقافة الاهتمام بالتعليم الأساسي وتنمية التدريب المهني والفني في مجال الزراعة والصناعات المختلفة بهدف دعم التنمية الاقتصادية للبلاد. أما الخطة الثالثة (١٩٦٣ - ١٩٦٧) فقد أعطت أهمية خاصة لتحسين نوعية ومستوى التعليم في الجامعات ويقصد بهذه التنمية التعليمية كليات بعينها مثل كلية الهندسة والطب والزراعة والطب البيطري، لذا تم إنشاء لجنة تنسيق الجامعات بهدف خلق نوع

في إطار اهتمام النظام الإصلاحي الإيراني بإحداث إصلاحات وانفتاح سياسي واقتصادي واجتماعي، كان من الطبيعي أن تدرك النخبة الحاكمة أن إصلاح الحال الإيراني يعتمد بشكل أساسي على إصلاح النظام التعليمي وبالتحديد التعليم العالي، لذا سعت جاهدة من أجل تحقيق أهداف تعليمية تنموية تنعكس بالتأكيد على معدل ومستوى التنمية السياسية والاقتصادية.

وحرصت النخبة الحاكمة في إيران أن تضع في اعتبارها هذه الأهداف التنموية التعليمية في أثناء وضعها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، حيث أولت أهمية خاصة للتعليم وسعت إلى وضع حلول لمشكلة البطالة بين ذوى التخصصات النادرة والمتميزة بالإضافة إلى وضع استراتيجيات للتوفيق بين فرص العمل المتاحة وعدد الخريجين وتوزيعهم طبقا لتخصصاتهم على فرص العمل المتاحة وخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة للخريجين.

وترجع أسباب تزايد أعداد الخريجين إلى محاولات القائمين على الثورة الإسلامية توفير المهارات والتخصصات المطلوبة للوصول للأهداف التنموية الموضوعية، وإحلال القوى العاملة الإيرانية المتخصصة محل مثيلتها الأجنبية التي يتم الاستغناء عنها فور قيام الثورة.

فلقد شهد التعليم العالي مرحلة جديدة من التنمية مع قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، فعندما تم إعادة فتح المؤسسات التعليمية في إيران وضعت على الفور الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٣ - ١٩٨٧)، إلا أنه لم يتم التصديق عليها من جانب مجلس الشورى، ومع نشوب حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق توقفت أية إجراءات خاصة بتبني هذه الخطة، وبعد انتهاء هذه الحرب تم إقرار الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٩ - ١٩٩٣) والتي قامت على نفس السياسات التي وضعت لخطة عامي (١٩٨٣ - ١٩٨٧) وتلى الخطة الأولى، الخطة الخمسية الثانية (١٩٩٥ - ١٩٩٩).

وكلتا الخطتين اهتمتا بإنشاء مزيد من الجامعات والمعاهد العلمية العليا وزيادة أعداد الدارسين بها، وتعد المراكز التعليمية الحكومية بما فيها مراكز التعليم العالي التابعة لوزارة الثقافة والتعليم العالي ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبى من أكثر المراكز التعليمية نشاطا في مجال التعليم العالي.

كذلك تشارك الجامعات الخاصة مثل جامعة آزاد

من التوازن بين الكم والكيف في تلك الجامعات، وباستثناء إنشاء المجلس المركزي للجامعات بديلاً للجنة تنسيق الجامعات لم يستطع القائمون على تنفيذ هذه الخطة أن يحققوا الأهداف التنموية التعليمية كما هو متوقع.

أما في الخطة الرابعة فكان الهدف التنموي التعليمي هو زيادة عدد الخريجين ليصل إلى ٢٥,٦٠٠ خريج جامعي في محاولة للوفاء بالطلب المتزايد عليهم في سوق العمل خاصة في مجال الصناعة بمختلف فروعها وإدارة الأعمال، وكانت أهم إنجازات هذه المرحلة إنشاء وزارة العلوم والتعليم العالي بالإضافة إلى تشكيل «مجلس أوصياء الجامعات».

أما الخطة الخامسة (١٩٧٣ - ١٩٧٧) فقد شهدت تشكيل لجنة وضع سياسات التعليم العالي، كما تم إقامة عدد من المشروعات خلال الفترة التي تغطيها تلك الخطة منها إنشاء جامعة آزاد الإسلامية، كما وضع القائمون على تنفيذ هذه الخطة عدد من السياسات لدعم وتطوير نظام التعليم الجامعي منها سياسة تعددية هيكل التعليم العالي وإحداث تغييرات أساسية وجوهرية في القوانين واللوائح التعليمية، بالإضافة إلى تحويل نظام التعليم العالي الإيراني إلى نظام تعليمي إقليمي.

وكان من المفترض أن يتم تنفيذ خطة التنمية السادسة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) إلا أن قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لم يمهّل القائمون على تنفيذ هذه الخطة أن يبذلوا الجهد المطلوب لتحقيق أهدافها والتي كانت تتلخص في التالي:

١ - توفير دورات تدريبية في تخصصات مطلوبة تتلاءم واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - تحقيق التنمية المطلوبة في مجال التعليم بما يتلاءم واحتياجات القوى العاملة في سوق العمل.

٣ - زيادة إنتاجية التعليم العالي من خلال تحسين مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة.

ولا تقتصر علاقة النظم السياسية الإيرانية بالتعليم على تلك الخطط التنموية الخمس بل تمتد جذورها إلى عمق التاريخ الإيراني.

فالتعليم العالي في إيران تاريخ بالغ القدم يعود إلى عهد الساسانيين الذين حكموا خلال الفترة ما بين ٢٦٦ إلى ٦٥٢ ميلادية حيث أنشأوا مؤسسات ومعاهد مركزية للتعليم العالي في مدينتي ريف أردشير وجندی شابور.

ومع قدوم الإسلام إلى إيران واهتمام المحافل العلمية الإسلامية بالعلوم خاصة في القرن السابع والثامن والتاسع انتشرت مراكز البحث العلمي وزادت فرص التعليم المتاحة للجميع دون أدنى تمييز، وزاد عدد المدارس التي كان يطلق عليها اسم المكاتب والمساجد التعليمية والمستشفيات العامة والجامعات ومدارس الدراسات الفلسفية حيث وجدت في معظم المدن الإيرانية، وانتشرت المراكز البحثية والتي اشتملت على بعض المراصد مثل مرصد مراغة وزيجة، هذا بالإضافة إلى كثير من المكتبات. وكانت تتم إدارة هذه المراكز البحثية والمعاهد والمدارس التعليمية بطريقة تشبه كثيراً نماذج الإدارة الحديثة للعملية التعليمية، حيث اعتادت المراكز التعليمية الكبرى على اتباع سياسات تعليمية متعددة مثل إقامة الدورات التعليمية والتدريبية القصيرة وعقد المؤتمرات ودورات التدريب المهني والندوات وتبادل الخبرات الأكاديمية.

ثم جاءت مرحلة الانحسار العلمي والتي تسبب فيها الغزو المغولي الوحشي للإمبراطورية العباسية حيث دمرت المدارس والمراكز البحثية وأحرقت المكتبات ورغم الجهود المضنية لإحياء البحث العلمي والعملية التعليمية خلال الفترة التي تلت فترة الغزو المغولي إلا أنها لم تؤتي ثمارها المرتقبة.

ومع حلول القرن السادس عشر والذي شهد تبني إيران المذهب الشيعي وقيام دولة السفاهيد أول من حكم بالمذهب الشيعي بعد قرون من سيادة الحكم بالسنة، ومهد المنهج السياسي الذي اتبعه السفاهيد والمتأثر بالمذهب الشيعي إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الدين الذين كان يطلق عليهم اسم العلماء ومنذ ذلك الحين لعب العلماء دوراً هاماً على المستوى التعليمي والسياسي أدى في النهاية إلى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

واضطلع العلماء بدور أكبر خلال عهد القاجار الذي بدأ مع نهاية القرن الثامن عشر بدور قيادي في كافة الشئون الإيرانية، وذلك حتى قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، كما قاموا بتجديد الدراسات الدينية وكانوا عنصراً مؤثراً في النظام التعليمي الإيراني إلى حد كبير.

وهناك عوامل أخرى تدخلت في تشكيل النظام التعليمي الجديد خلال تلك الفترة أهمها علاقة إيران مع الممالك الأوروبية، فخلال فترة حكم السفاهيد قويت العلاقة مع أوروبا وكانت أهم علامات ونتائج هذه العلاقات قيام كثير من الإيرانيين بزيارة أوروبا والتأثر بثقافتها ومحاولة نقل هذه الثقافة إلى إيران وحدث الأمر نفسه أثناء فترة حكم القاجار خاصة مع زيادة العلاقات الأوروبية الإيرانية في مجال السياسة والاقتصاد حيث انبهر الإيرانيون بالتقدم العلمي والصناعي والاجتماعي الذي يحدث في أوروبا وهو ما تزامن مع عدد كبير من الهزائم العسكرية التي منى بها القاجار على يد جيранهم من التازريست في بداية القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى تخلف إيران الواضح عما يحدث من تطورات علمية وتعليمية في أوروبا. كل هذا أدى إلى تزايد إحساس الإيرانيين بأنهم يعيشون حالة من التخلف لابد وأن يوضع لها نهاية وذلك من خلال العمل على الارتقاء بالمستوى العملي والتقني والإداري والاجتماعي ليواكبوا التنمية التي تحدث في أوروبا ولن يتم هذا إلا باتباع المناهج والأساليب الأوروبية التي أدت إلى إحداث هذه الطفرة الصناعية والعلمية والاجتماعية.

وبناء على ما تقدم بدأ المثقفون الإيرانيون العمل على الاستفادة من الخبرات الأوروبية من خلال إنشاء مدارس أوروبية في إيران وتعلم اللغات الأوروبية وإرسال الطلبة الإيرانيين للتعلم بالخارج ودعوة المحاضرين الأوروبيين إلى إيران وإحياء حركة الترجمة للكُتب والمجلات الأوروبية، بالإضافة إلى عرض الأفلام والمسرحيات والفنون الأوروبية في إيران. وفي عهد القاجار في منتصف القرن التاسع عشر قام رئيس الوزراء أمير كبير الذي يعد رائد الفكر الاصلاحي في التاريخ الإيراني الحديث بإنشاء أول جامعة إيرانية على الطراز الأوروبي، وفي ١٨٥٠ أسس دار الفنون وكانت تلك الخطوات الإصلاحية التي قام بها أمير كبير الذي تم تنحيته عن رئاسة الحكومة الإيرانية عام ١٨٥١ بداية وأساس لتشكيل ووضع النظام التعليمي الإيراني الحديث والذي تم

إرساؤه من خلال الخطوات التالية:

١ - في عام ١٨٥٨ تم تشكيل وزارة العلم والتي كان وزيرها الأول على غولي ميرزا وظلت وزارة العلم مسئولة عن الشؤون التعليمية حتى عام ١٩١٤. وفي تلك الأثناء تم تغيير اسم الوزارة إلى وزارة العلم والمرافق العامة والتجارة وهذا التغيير يدل على أن تلك الوزارة لم تكن قادرة على تحديد هوية الشؤون التعليمية بشكل واضح.

٢ - في عام ١٩١٠ تم سن قوانين خاصة بهيكل المؤسسة التعليمية وانتهت هذه العملية بإقرار القانون الأساسي للتعليم.

٣ - في عام ١٩١٤ تم إنشاء وزارة التعليم والمواهب والفنون الرفيعة لتحل محل وزارة العلم. وكانت مهمة الإشراف على التعليم العالي من اختصاص إدارة التعليم التابعة لهذه الوزارة الجديدة وقتها حيث كانت معنية بشؤون التعليم العالي والبعثات العلمية. واستمرت تلك الوزارة قائمة حتى عام ١٩٤٠.

٤ - تم تشكيل مجلس التعليم العالي في عام ١٩٢١ بهدف دعم العلوم والتعليم والفنون ومعالجة أوجه القصور في التعليم العلمي والفني.

٥ - في عام ١٩٢٨ تم إنشاء دار المعلمين العليا والتي أطلق عليها فيما بعد اسم "دنييسرية العالي" أي "دار المعرفة العليا".

٦ - في عام ١٩٣٤ تم إنشاء جامعة طهران التي ضمت وقتها كلية الطب والحقوق والعلوم والهندسة والدراسات الدينية. وما بين عامي ١٩٣٤ و١٩٤٧ لم يتم إنشاء أية جامعة أخرى إلا أنه تم بعد عام ١٩٤٧ إنشاء مؤسسات ومعاهد وجامعات في كل من تبريز ومشهد وشيراز.

٧ - نتيجة لتضخم الأعباء التي تحملها على عاتقها وزارة التعليم والمواهب والفنون الجميلة تم تقسيمها عام ١٩٤٠ إلى وزارتين منفصلتين هما وزارة الحرف والفنون ووزارة الثقافة التي تولت الإشراف على التعليم العالي.

٨ - إنشاء المجلس العالي للثقافة في عام ١٩٤١ وحله عام ١٩٩٦.

٩ - القيام بتقسيم اختصاصات وزارة الثقافة على وزارتين جديدتين وهي وزارة الثقافة والفنون، ووزارة التعليم.

١٠ - تم تأسيس المجلس المركزي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي عام ١٩٦٥.

١١ - إنشاء المجلس الأعلى للتعليم في عام ١٩٩٦ بديلا عن المجلس العالي للثقافة.

١٢ - في عام ١٩٦٨ تم تشكيل وزارة العلوم والتعليم العالي لتتولى الإشراف على التعليم العالي وتطويره بما يتناسب ومتطلبات تلك الفترة.

ومع قيام الثورة الإسلامية حدثت بعض التغييرات في هيكل المؤسسات التعليمية حيث أقر المجلس الأعلى للثقافة الثورية في عام ١٩٨٩ قانون مجلس أوصياء الجامعات والذي يعد في حد ذاته مرحلة جديدة لاستقلال الجامعات، فإقرار هذا القانون بدأت الجامعات تستقل ماليا ومؤسسيًا.

ثم جاءت الخطوة التالية لدعم صناعة سياسات البحث العلمي حيث تم إنشاء مجلس البحث العلمي وكان أول رئيس له نائب رئيس الجمهورية الذي عين وزير الثقافة والتعليم

العالي نائبين له. بينما ترأس المجلس الأعلى للتخطيط كلا من وزير الثقافة والتعليم العالي، ومهمة هذا المجلس وضح البرامج التعليمية والقوانين المتعلقة لها وتنفيذها بهدف محافظة الجامعات على مستوى أنشطتها العلمية.

ويساهم مجلس التوسع في التعليم العالي الذي يعمل تحت إشراف كل من وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي في التخطيط لإنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية جامعية ومراقبة ومتابعة أنشطتها وتنفيذ تلك الخطط والبرامج.

وفي النهاية فإن الجامعات والمؤسسات البحثية والتعليمية العليا تخضع لإدارة وإشراف مجلس الأوصياء.

ويشكل عام، فإن مؤسسات التعليم العالي في إيران مقسمة إلى فئتين: الأولى مؤسسات حكومية ومؤسسات غير حكومية وهي جميعا تابعة لوزارتى الثقافة والتعليم العالي والصحة والعلاج والتعليم الطبي، وجميع المتقدمين للالتحاق بالمؤسسات الجامعية التعليمية للحصول على درجات علمية مختلفة سواء كانت درجة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه يجب أن يجتازوا اختبارات تقام سنويا على مستوى الدولة تحت إشراف منظمة التقييم التعليمي.

أما المؤسسات غير الحكومية فهي تقيم امتحاناتها سنويا والمجالات المتاحة فيها الطب والطب البيطري والدراسات الإنسانية والهندسة والزراعة والفنون.

وتوجد في الوقت الحالي ٥٠ جامعة تابعة لوزارة الثقافة والتعليم العالي و٢٣ جامعة أخرى تابعة لوزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي.

كما توجد ٦١ جامعة وكلية للتعليم المهني تابعة لوزارات أخرى في حين يبلغ عدد المراكز البحثية ٢٣ مركزا ومؤسسة تابعين لوزارة الثقافة والتعليم العالي.

كما تم إنشاء جامعات خاصة غير هادفة للربح تستهدف بلوغ غايات التعليم العالي وتقييم المستوى العلمي للمجتمع، وتقوم وزارة الثقافة والتعليم العالي ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي بالإشراف على تلك الجامعات التي يبلغ عدد الطلاب بها ٦٥٠ ألف طالب.

وتستقبل الجامعات الإيرانية عدداً كبيراً من الطلبة من خارج إيران يمثلون حوالي ٢٤ دولة، ويجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبة الجامعيين قد زاد نسبة ٣٠٠٪ مقارنة بإحصائيات عام ١٩٧٩، أي بداية الثورة الإسلامية الإيرانية، وتمثل الطالبات نسبة مقاربة لنسبة الطلبة بالجامعات الإيرانية، بل بلغت نسبتهن عام ١٩٩٧ أكثر من ٥٢٪ من إجمالي الطلبة الذين اجتازوا اختبارات الالتحاق بالجامعات وهو ما يعنى زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ضمن القوى العاملة الإيرانية.

ويظل المنظور للتعليم العالي في إيران مسألة مثيرة للجدل فإذا ما أردنا أن نضع خطط للاستثمار القوى علينا أن نلقى نظرة على آفاق مستقبل التعليم العالي حتى عام ٢٠٢١، فمن واقع المؤشرات الحالية التي تدل على زيادة عدد الدارسين بالجامعات وتحسن مستوى التعليم والمناهج التعليمية بالجامعات الإيرانية فإنه من المتوقع أن يبلغ في مستواه نظيره في الدول المتقدمة. ولكن استمرارية كفاءة وفاعلية نظام التعليم العالي سيعتمد على عوامل عديدة في حالة غيابها

يصعب استمرار تنمية هذا النظام التعليمي، وتتداخل هذه العوامل مع بعضها، وإذا لم توضع في الاعتبار قد تفشل هذه الخطط التنموية من بين هذه العناصر، العناصر الديموجرافية والاقتصادية ومتطلبات الانتاج القومي وحالة سوق العمل، ونوع النظام السياسي والموارد المالية للبلاد والقيم الاجتماعية ومستوى التنمية العملية والتكنولوجية. لذا من المتوقع ان تكون ملامح الخطط التنموية التعليمية في المستقبل كالتالي:

١ - الارتقاء بمستوى الخريجين.

- ٢ - زيادة الموارد المالية المقدمة لهذا القطاع.
- ٣ - الاعتراف بوجود فجوة بين متطلبات المجتمع لتوعية متخصصي من القوى العاملة وخريجي الجامعات ذوي تخصصات دقيقة والعمل على سد هذه الفجوة.
- ٤ - ضرورة خلق نوع من التوازن بين إمكانيات وقدرات النظام التعليمي ومتطلبات المجتمع ومعدل النمو السكاني.
- ٥ - إجراء إصلاح هيكلي لنظام التعليم العالي حتى يتم التوزيع الهرمي للطلبة ليتوافق مع احتياجات الدولة.

مدير الشركة الوطنية للطيران: تمليك ٤٩٪ من أنشطة الشركة للقطاع الخاص

رسالت (الرسالة) ٢٢/٤/٢٠٠١

طائرات "إيرباس ٣٠-٢٠٠".
= هل سيحدث تغير في أسعار تذاكر الطيران الداخلي والخارجي، وبعبارة أخرى هل سترتفع أسعار تذاكر الطيران؟
- إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه لم تحدث أية زيادات في أسعار تذاكر الطيران الداخلي في عام ٢٠٠٠ فإن جميع شركات الطيران العاملة تريد زيادة أسعار التذاكر وهو الأمر الذي يستوجب تصديق "المجلس الأعلى للطيران" في إيران.
= ما هي أسباب حدوث تغييرات متعاقبة في إدارة شركة طيران الجمهورية الإسلامية؟
- بشكل عام تمتد مدة عمل المديرين بالشركة أربع سنوات وعلى هذا فقد استمرت مدة إدارة السيد «كاظمي» - المدير السابق للشركة - حوالي أربع سنوات. لذا فالواجب أن تسأل عن سبب تغييره (قبل انتهاء مدته بعدة شهور) جناب السيد الوزير. ومن ناحيتي فإنني حاصل على بكالوريوس الإلكترونيات وليست عندي خبرات تنفيذية وإدارية، وقد انتخبت كمدير تنفيذي لشركة طيران الجمهورية الإسلامية من جانب الحكومة.

= ما هي منجزات "هما" خلال عام ٢٠٠٠؟
- خلال عام ٢٠٠٠ قامت الشركة بنقل ٥.٧ ملايين مسافر على الخطوط الداخلية والخارجية منهم ٩.٥ مليون مسافر على الخطوط الداخلية و ٦.١ مليون مسافر على الخطوط الخارجية وهو ما يعنى تحقيق نموده ٢٠.٤٪ في هذا الصدد قياساً إلى عام ١٩٩٩، وخلال عام ٢٠٠٠ أيضاً بلغ متوسط التأخير في مواعيد الطيران ٧.١٢ دقيقة بزيادة قدرها ثلاث دقائق مقارنة بعام ١٩٩٩.

= ما هي خطة تحديث وتجهيز الأسطول الجوي للشركة؟
- لقد تم توقيع اتفاقية لشراء ٦ طائرات "إيرباس ٢٠٠-٢١٠" مع تركيا. سوف يدخل ثلاث طائرات منها الخدمة الفعلية في نهاية مايو ٢٠٠١ والثلاث طائرات الأخرى سوف تدخل الخدمة في نهاية النصف الأول من العام المالي الحالي أي في سبتمبر ٢٠٠١.

ويبلغ طول العمر الافتراضي لهذه الطائرات ٢٦ ألف ساعة طيران كما تبلغ قيمة كل طائرة منها ١٢ مليون دولار.

في حوار مع جريدة "رسالت" أعلن المهندس "دواد كشاورزيان" المدير التنفيذي للشركة الوطنية للطيران "هما" أنه سوف يتم إسناد ٤٩٪ من أنشطة الشركة إلى القطاع الخاص خلال عام ٢٠٠١. وقال: على الرغم من أن أحد أهداف ومهام الخطة الخمسية الثالثة بالنسبة لشركة الجمهورية الإسلامية للطيران هي طرح ٤٩٪ من أسهمها للقطاع الخاص إلا أنه حتى الآن لم يتم اتخاذ أية إجراءات جديّة في هذا الصدد. ولذا فإن أحد أهم الخطوات الأصلية للشركة هذا العام هو طرح جزء من أنشطتها إلى القطاع الخاص. وأنه بالرغم من أن طرح أسهم الشركة عن طريق البورصة يعد خطوة غير سلبية إلا أن احتمال تحقيق هذا الأمر يبدو ضئيلاً الآن. وفيما يلي نص الحوار:

= السيد "كشاورزيان": هل هناك إشكاليات خاصة بشراء الطائرات "سكندهاندي" المستعملة - وهل يمكن أن يرتبط ذلك بشبهة الفساد المالي؟

- إن الطائرات المستعملة التي تم شراؤها حتى الآن قد تم تسمينها وفقاً للأسس والمواصفات العالمية. ولا توجد أية مشكلات مالية حول شراء هذه الطائرات، فقط تكمن المشكلة في أن الهيئة الإيرانية العامة للدراسة والبت تعمل على التأكد من طول مدة الطيران لهذه الطائرات وكذلك توافر قطع الغيار اللازمة وهو الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً.

= هل ستعمل شركة الجمهورية الإسلامية للطيران - هما - على الاستفادة من الطائرات التي تنتج داخل إيران - وتعرض في السوق - لتجهيز أسطولها أم لا؟

- مع الوضع في الاعتبار توجه الدولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإعمال المنافسة بين شركات الطيران فإن الشركة سوف تستفيد بأى طائرة تحظى بمزايا اقتصادية وذلك لزيادة قدراتها التنافسية في سوق الطيران وأنه لا يوجد فرق بين الطائرة التي تنتج داخل الدولة أو التي تنتج خارجها.

= هل توجد هناك مشكلات خاصة بالحصار الاقتصادي على تجديد وتحديث الأسطول الجوي؟

- إننا نعاني من أثر هذه المقاطعة، وذلك لأن الطائرات التي يكون أكثر من ١٠٪ من أجزائها أمريكية الصنع تدخل في إطار هذا الحصار ولهذا السبب فقد توقفت عملية التعاقد على شراء

السكرتير العام للجمعية الإسلامية للمرأة: معدل مشاركة النساء في الأجهزة التنفيذية غير مرض

همبستيكي (التضامن) ٢٣/٤/٢٠٠١

أعلنت "فاطمة كروبي" السكرتير العام للجمعية الإسلامية للمرأة أن واحداً من الشعارات التي أعلنها السيد "خاتمي" في بيانات ١٩٩٧ هو ضرورة الحضور والمشاركة الجدية للنساء والشباب في المجالات الاجتماعية والتنفيذية المختلفة. وكان ينتظر أن تخصص الحكومة دوراً أكبر للمرأة في المجالات التنفيذية والإدارية المختلفة.

وأضافت "كروبي": إن تعيين امرأتين في مناصب عليا كمعاون أو مستشار لرئيس الجمهورية وتواجهن في الهيئات واللجان الحكومية لم يكن كافياً، كما أن مشاركة النساء في الوظائف التنفيذية والإدارية ليس مرضياً.

وقالت إنه لن يتحقق أي نجاح أو تقدم دون التواجد الحقيقي والجاد للمرأة في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

لذا فإنه يجب على الحكومة أن تبذل سعيًا حقيقياً في سبيل القضاء على المعوقات والمشكلات التي تحول دون تواجدهن في هذه المجالات والقطاعات كما يجب أن تهيئ الظروف المناسبة لأن يقمن بأداء دورهن بما يحفظ لهن مكانتهن في المجتمع.

وفيما يخص معدل تحقيق الوعود الانتخابية للسيد خاتمي بشأن المرأة وتناسب تلك الوعود مع السلطات الخاصة برئيس الجمهورية قالت "فاطمة كروبي": إن تحقيق وعود السيد خاتمي لا ترتبط فقط بسلطاته كرئيس للجمهورية لكنها ترتبط أيضاً بسلطات واختصاصات السلطات الثلاث في الدولة والتي تحتاج عملية تحقيقها تعاوناً حقيقياً بين باقي المؤسسات والهيئات الحكومية مع السلطات الثلاث. وقالت: إن السعي للقضاء على مجالات التفرقة بين الرجل والمرأة يخلق قدرات وفرصاً عادلة ليست مادية ومغفوية فحسب، بل يوفر أيضاً نظاماً إدارياً صحيحاً وتأميناً لحقوق كل الأطراف، فضلاً عن خلق الأمان القضائي للجميع وهو ما من شأنه أن يوسع - بالضرورة - من دائرة المشاركة الحقيقية للشعب في الحياة السياسية عامة والانتخابات بصفة خاصة.

واردات إيران من السلع المعيشية

شما (أنتم) ١٢/٤/٢٠٠١

أعلن "شريعتمداري" وزير التجارة أن إيران استوردت في عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٣ مليارات دولار من القمح والزيت والسكر وكذلك ملياري دولار قطع غيار لوسائل النقل الثقيل وغيرها من وسائل النقل.

وأضاف أنه يتم حساب قيمة الواردات على أساس سعر صرف تبلغ قيمته ١٧٥ تومانا لكل دولار - أي ١٧٥٠ ريالاً للدولار (يبلغ سعر الدولار في السوق الحرة ٨٠٢٠ ريالاً)، وقال أيضاً: وفقاً لمقررات وإحصائيات اللجنة الرئيسية المنظمة للبازار فقد تم استيراد ٤,٨ مليون طن قمح و ٦٥٠ ألف طن زيت نباتي و ٧٢٠ ألف طن و ٤٠٦ آلاف طن سكر في عام ٢٠٠٠ وأنه خلال النصف الأول من العام ٢٠٠١ تم استيراد نصف هذه الكميات من نفس السلع وأنه في حال زيادة الإنتاج المحلي من هذه السلع خاصة فمن المتوقع أن تنخفض الكميات المستوردة في النصف الثاني من عام ٢٠٠١.

٦٦٪ من الميزانية العامة للدولة
تبتلعها الشركات والهيئات
الحكومية
شما (أنتم) ١٢/٤/٢٠٠١

أعلنت الهيئة العامة للإدارة والتخطيط في الدولة أن ميزانية الشركات والهيئات الحكومية مثل البنوك والمؤسسات الخدمية التابعة للدولة "قد ابتلعت ٦٦٪ من الميزانية العامة للدولة في العام المالي الماضي (مارس ٢٠٠٠ - مارس ٢٠٠١) وهو ما يعادل ١٨٣٣٠١٣,٨ مليار ريال. في حين كان الرقم قد بلغ في عام (١٩٩٧ - ١٩٩٨) ١٥٣٩٨٦,٤ مليار ريال ثم زاد بمعدل ١٨,٩٪ في العام المالي (مارس ١٩٩٨ - مارس ١٩٩٩) وأنه إذا ما وضعنا في الاعتبار انخفاض فوائد القروض الممنوحة للشركات الحكومية وكذلك الأضرار البالغة التي تتحقق من بعضها نتيجة (لمعضلات اقتصادية - إدارية) يمكن أن تعرف إلى أي مدى كان النظام الاقتصادي للدولة يعاني من مشكلات معقدة، وتفيد الإحصائيات أنه في حال خروج هذه الهيئات والشركات من الرداء الحكومي والعمل على خصخصتها وفق برنامج محكم وحكيم فإن الحكومة يمكنها أن تحقق الكثير من النجاحات الاقتصادية اعتماداً على مواردها المالية - الاقتصادية وأن تخفف عن الشعب الكثير من المشكلات والأزمات التي يعاني منها.

ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي في إيران

هيمستيكي (التضامن) ٢٠٠١/٤/١٨

أعلن "محمود حجتى" وزير جهاد الزراعة أنه بينما تنخفض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي في الكثير من الدول فإن هذا الرقم يصل إلى ٣٠٪ في إيران.

ويرجع السبب في ذلك إلى استخدام الأساليب التقليدية في قطاع الزراعة في إيران. وأضاف أن حصة الأجور الخاصة بالعمل في الزراعة ترتفع وتحظى بنسبة عالية من إجمالي التكاليف الخاصة بقطاع الزراعة وأن إيران لا تستطيع - لهذا السبب - المنافسة في الأسواق العالمية.

وفيما يخص عملية إنشاء "صناديق حماية" من جانب وزارة جهاد الزراعة قال "حجتى": لقد تم إنشاء صناديق لحماية المنتجين الزراعيين وكذلك المستهلكين برأسمال قدره ألف مليار ريال إيراني (٨٠٢٠ ريالاً بدولار) وأنه من خلال إجراءات الحماية الخاصة بإنتاج وتسويق منتجات المزارعين سوف ينخفض قلق المنتجين الزراعيين تجاه الربط بين عملية "الإنتاج" وعملية "التسويق" للمحاصيل الزراعية. وفيما يخص جذب الاستثمار الخارجي في قطاع الزراعة يقول "حجتى": إن الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة في إيران غير جدير بالذكر، بل إنه يحقق تراجعاً وهناك مؤشرات سلبية في هذا الصدد. ويمكن إرجاع وتفسير ذلك إلى ارتفاع الكلفة الإنتاجية في قطاع الزراعة. ولذلك فإن المنتجات الزراعية الإيرانية لا تستطيع أن تقدم مؤشرات جيدة في اتجاه تخفيض تكلفة إنتاجها. كما أن نظام الزراعة في إيران يعاني من مشكلة عدم توافق نظام الميكنة مع الإنتاج الزراعي.

ونتيجة لكل ذلك فإنه لا تتوافر ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي من جانب، الأمر الذى يعنى عدم توافر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة مما يدفعنا للاعتماد على الاستثمار الداخلى في هذا القطاع من جانب آخر.

زيادة معدل التبادل التجاري بين إيران وتركيا

شما (أنتم) ٢٠٠١/٤/١٢

بلغ التبادل التجاري بين إيران وتركيا في عام ٢٠٠٠ مليار و٤٠ مليون و٤٢٣ ألف دولار. وهو ما يعنى زيادة نوعية في التبادل التجاري بين الدولتين مقارنة بما كان عليه الأمر في عام ١٩٩٩ والذى كان قد بلغ ٧٩٣ مليون و٧٤٣ ألف دولار مما يعنى تحقق زيادة في التبادل التجاري بلغت قيمتها ٢٤٦ مليوناً و٦٨٠ ألف دولار. وقد احتلت إيران المرتبة الثامنة من ضمن أكبر الدول المصدرة لتركيا والمرتبة الخامسة والعشرين من جملة الدول المستوردة من تركيا.

ووفقاً لإحصاءات المركز القومي للإحصاء في إيران فقد بلغت صادرات تركيا لإيران ١٥٧ مليوناً و٨١٥ ألف دولار عام ١٩٩٩، في حين بلغت ٢٢٦ مليوناً و٥٨٤ ألف دولار عام ٢٠٠٠. في المقابل بلغت قيمة الصادرات الإيرانية لتركيا في عام ١٩٩٩ حوالى ٦٣٥ مليوناً و٩٢٨ ألف دولار، في حين بلغت ٨١٣ مليوناً و٨٣٩ ألف دولار عام ٢٠٠٠.

أبعاد دعم العلاقات بين مصر وإيران

■ "بيمان وهاب بور" ■ همبستيكي (التضامن) ٢٣/٤/٢٠٠١

اتفاقية كامب ديفيد :

في إبريل ١٩٧٩- وبمبادرة من الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر- وقعت اتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر، الأمر الذي أصبح سببا لعزلة مصر عن العالم الإسلامي والعربي.

والواقع أن السادات كان يسعى-آنذاك-في الأصل إلى المصالح والمكاسب الاقتصادية الناتجة عن توقيع هذه المعاهدة، وكان يعتبر أن هذا هو الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية لمصر والتي كانت تعيش أوضاعا اقتصادية سيئة، وذلك على الرغم من أن اليأس من دول المنطقة وعدم دعمها مصر ماليا وعمليا والتي كانت تخشى آنذاك فقد الكثير من أراضيها- هذا اليأس هو الذي دفع السادات- أكثر من أي سبب آخر- لأن يرى أن ذلك هو الطريق الوحيد الذي أمامه.

آنذاك أيضا أصدر الإمام الخميني بيانا هاجم فيه هذا السلام واعتبره مشروعا استعماريا لدول الغرب. لكن عدم الفهم الصحيح من الحكومة الإيرانية المؤقتة لهذا البيان من جانب الإمام الخميني صار سببا لأن يصدر الإمام الخميني قرارا لوزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وذلك في ١١/١٢/١٣٥٨ هـ ش/ م.

نمو الحركة الإسلامية :

من الأسباب التي حالت دون قيام مصر من جديد.

لقد ساهم منهج وسياسة "إزالة التوترات" خاتمي في العلاقات الإيرانية مع الدول الإقليمية والعالمية بمبادئه الثلاثة " :العزة، الحكمة والمصلحة " في تغيير وجه النظام الإسلامي الإيراني على المستوى الدولي بشكل كبير حتى صارت هذه السياسة - على مستوى المنطقة - سببا لتفاهم ومحبة معظم دول الشرق الأوسط مع آمانيات الثورة ومطالبها الدولية.

ولقد صار هذا الأمر سببا لأن تعمل دول مثل مصر - والتي لم يكن لها أية علاقات سياسية على مستوى عال، أو حتى مستعدة لذلك، على مدار ٢١ سنة، لإعادة النظر في علاقاتها مع إيران خلال السنوات القليلة السابقة وأن تغير أيضا من أسلوبها في التعامل مع - وكذلك في مواجهة - الجمهورية الإسلامية بل وأن تميل أيضا إلى دعم وبسط العلاقات معها.

وقد كان هذا السعي أكثر تحققا من جانب دولتنا، فخلال لقاء عمرو موسى وزير الخارجية المصري- سابقا- في مؤتمر رؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران أعلن رئيس الجمهورية- خاتمي- رغبة إيران في إقرار وعودة العلاقات مع مصر من جديد.

لقد كانت هناك مجموعة من القضايا والأسباب التي حالت دون عودة العلاقات بين إيران ومصر. هذه القضايا يمكن تصنيفها كالآتي:

بتطبيع علاقاتها مع إيران قول مصر بحماية وتأييد إيران للأعمال الإرهابية للجماعات الإسلامية الأصولية فيها.

المؤكد هنا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن هذا الادعاء كان خطأ وأنه ناتج عن عدم الاستقلال السياسي لمصر.

ذلك أن ظهور الثورة الإسلامية في إيران صار بمثابة المحرك الدافع لمعظم الحركات الإسلامية في العالم. ولا يمكن أبداً - انطلاقاً من هذا الفهم - أن نقبل بأن الجمهورية الإسلامية تحمى وتؤيد الأعمال التخريبية لهذه الجماعات. لكن ترديد مصر لذلك يدخل في إطار أن القائمين على الدولة في مصر كانوا يسعون إلى التعتيم على الأزمات الداخلية التي صارت سبباً لتشتيت أذهانهم، فالتقارير الموجودة تقيد بأن هذه الجماعات الإسلامية واتباعها لا زالوا يعيشون حالة من عدم تحديد الهوية.

قضية الجزر الثلاث :

بعد زيارة على أكبر ولايتي وزير الخارجية السابق مصر في ١٩٩٦ اعتبر حسنى مبارك أن هذه القضية مشكلة رئيسية. لكن الواقع يقول أن هذه القضية تعد مسألة داخلية.

ووفقاً للقوانين الدولية ليس من حق أى دولة التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. لكن إذا ما وضعنا في الاعتبار الدور الممتاز لمصر بين الدول العربية سواء في الماضى أو في الوقت الحاضر فإنه يمكنها أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في هذه القضية وأن تدعو الطرف العربى إلى الواقعية. إن هذا الأمر يمكن أن يصبح باعثاً لتحكيم وتوثيق الصداقة والمودة بين الدول الإسلامية.

الوجه الآخر للعلاقات:

ما سبق يعد الوجه الأول للعلاقات المصرية الإيرانية، لكن هناك وجه آخر لها يتمثل في مجالات دعم هذه العلاقات والتي تتنوع بشكل كبير فتشمل المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك الرياضية وهو ما نطرحه فيما يلى:

المجالات الاقتصادية :

على الرغم من قطع العلاقات السياسية فإن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تمضى في هدوء في مسيرتها الطبيعية.

وقد واصلت عمليات الاستثمار المشترك طريقها بالفعل حيث صدقت الحكومة على تقديم قرض إيراني لمصر مقداره ١٢٠ مليون دولار كانت إيران قد وعدت

بتقديمه لمصر في أبريل عام ١٩٧٥. أيضاً اتفق الطرفان على تفعيل التعاون بينهما في مجال شركات الطيران حيث صرحت كل من الدولتين لشركات الطيران فيها برفع حصة رأس المال في المشروعات المتقابلة بينهما حتى ١٠٪. لذا فإن العلاقات الاقتصادية تعد دليلاً على ضرورة إقامة العلاقات السياسية وذلك لتحقيق استفادة أكبر من الإمكانيات والقدرات الموجودة لدى كل منهما.

المجالات الثقافية :

نظراً لأن إيران ومصر تتمتعان بحضارة عريقة وقديمة فإن بينهما قواسم كثيرة مشتركة ثقافية ودينية. فكل من الدولتين تعد من الدول المتقدمة في مجال التعليم العالى والجامعى.

واللغة الفارسية تدرس كلفة ثانية في أقسام الفلسفة والتاريخ واللغة العربية في جامعة الأزهر (١). وخلال السنوات الأخيرة أصبح سفر الأساتذة ومقرئ القرآن المصريين إلى إيران أمراً جديراً بالاهتمام وسبباً لزيادة العلاقات الدينية بين الإيرانيين والمصريين.

كذلك أصبح المركز الثقافى الإيراني في مصر نشيطاً الآن. وخلال السنوات الماضية أقيمت عدة معارض ومؤتمرات متعددة في مصر لمعرفة الثقافة الإيرانية.

والأكثر من هذا أيضاً أن الدكتور الشيخ فريد واصل المفتى الكبير في مصر وكذلك لجنة مشكلة من مسئولى الثقافة المصرية قد زاروا إيران والتقوا بالمسئولين الإيرانيين وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية وفى هذه اللقاءات أكد الطرفان على دعم العلاقات السياسية.

المجالات الرياضية :

في عالمنا المعاصر عندما تتعقد المشاكل والقضايا بين الدول المختلفة ويستحكم فيها التشدد والتصلب السياسى تظهر الرياضة بوصفها وسيلة وأداة للصداقة والسلام. وفى الكثير من المواقف صارت زيارات ولقاءات الفرق الرياضية وسيلة لإعادة وتجديد العلاقات بين الدول المتخاصمة والمتعادية مثل أمريكا والصين. ومنذ فترة زار فريق كرة القدم المصرى إيران مرتين، وذلك للمشاركة في مسابقة "كأس حوار الحضارات". إن الشئ المؤكد أن الزيارة الثانية للفريق المصرى كانت سبباً لتقارب فكرى وثقافى أكثر بين ممثلى الشعبين - أى بين لاعبى الفريقين المصرى والإيراني - وهناك اطمئنان من أن هذه الزيارات سوف يكون لها تأثير إيجابى في إعادة العلاقات السياسية بين الدولتين، كما أن استمرارها يمكن أن يصبح سبباً لتقوية العلاقات في المستقبل.

النتيجة :

يجب إدراك أن "سلام كامب ديفيد" لا يعد نتيجة

لحظات آنية أو عابرة مرت بها مصر، لكنه جاء نتيجة لسبعين عاما من الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل، وهو أيضا - أى سلام كامب ديفيد - يدخل في إطار كونه اتفاقات عربية. والحقيقة أن العرب بقبولهم قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ قد اعترفوا بالكيان الذي ظهر في المنطقة بإسم "إسرائيل" وصاروا مستعدين للعيش في سلام مع هذه الدولة.

وعندما خفضت وقلتت الدول العربية الحزبية (٢) مساعدتها وتأييدها لمصر بوصفها في طليعة الدول المتحاربة مع إسرائيل وقطعت عنها مساعدتها المالية والعملية فإن الرئيس السادات لم يجد لديه حيلة - في تلك اللحظة التاريخية - سوى السلام.

وعلى الرغم من أن هذا السلام قد صار سببا لعزلة مصر عن العالم العربي، لكن مع بداية الحرب الإيرانية العراقية وبسبب مواقف مصر في هذه الحرب، طلبت الدول العربية عودة مصر الى حضن الجامعة العربية وهو ما قد تحقق في ١٩٨٧.

وبمرور الوقت صارت الدول العربية الأخرى جاهزة ومستعدة للسلام مع إسرائيل والاعتراف بها، ولذلك فقد تكون في عام ١٩٩١ اتحاد ضم "الأردن، لبنان، السعودية، ومصر" ودعا للمباحثات المباشرة مع إسرائيل.

من أجل هذا فإن "سلام كامب ديفيد" المصري قد أخذ يتوارى من أذهان حكام الدول العربية في السنوات الأخيرة وقد انضم هذا السلام - مثل أحداث أخرى - الى ذاكرة التاريخ.

ولذلك فإنه يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتقبل هذه المسألة بواقعية. وهو ما يؤيده أقوال مسئولينا في الفترة الأخيرة، حيث صاروا أيضا دعاة السلام الدائم في المنطقة، ولكن السلام الذي يضمن مصالح ومطالب جميع المواطنين من المسيحيين واليهود والمسلمين. وفيما يخص قضية أو مشكلة الأصوليين فإنها يجب أن تقابل أيضا بفراصة وبعد نظر من جانب الحكومة المصرية لأنه يجب عليها أن تدرك أن قلق وتشتيت خاطر وذهن المسلمين وكذلك أتباع هذه الجماعات إنما قد نشأ نتيجة لأزمة الهوية وكذلك ضياع وفقدان القيم الإسلامية في مصر. وهو ما يفرض عليها أيضا ضرورة إيجاد حل لهذه القضية.

وبخصوص قضية الجزر الثلاث، كما سبق القول فإنها تعد مسألة داخلية وقومية للطرفين إيران والإمارات.

وتستطيع مصر - بما تملكه من مكانة ووجه طيب بين

الدول العربية خاصة دولة الإمارات - أن تدعو الجانب الإماراتي إلى الواقعية (٣).

على أية حال، فإن القضايا والمشكلات السابق ذكرها وكذلك مسألة إسم أحد شوارع طهران (خالد الاسلامبولي) والذي يمكن بحث تغييره كما قال المسئولون الإيرانيون كل ذلك لا يمكن - ولا يجب أن يكون - مانعا وحائلا دون تحكيم العلاقات في المستقبل والتي تعد أيضا قضايا قابلة للحل عن طريق المباحثات والتفاوض في عام "حوار الحضارات" والأمل هو أن تصبح عودة العلاقات السياسية بين الدولتين سببا لإعلاء مكانتهما الرفيعة في المنطقة من جانب، وحتى لا تكون القطيعة بينهما سببا لسعادة الأعداء من جانب آخر.

الهوامش:

١ - اللغة الفارسية لا تدرس في أقسام الفلسفة والتاريخ واللفظ بجامعة الأزهر فقط، بل يتم تدريسها في نفس هذه الأقسام بمعظم كليات الآداب في مصر وكذلك تدرس كلفة ثانية في أقسام "الآثار الإسلامية" بكلية الآثار وأقسام الآثار بكليات الآداب، فضلا عن وجود أقسام متخصصة لدراسة اللغة الفارسية وآدابها بكليات الآداب بجامعة القاهرة وعين شمس وجنوب الوادي - في سوهاج وقنا - والمنوفية والمنصورة.

٢ - المقصود بهذه الدول سوريا، العراق وليبيا والأردن، فضلا عن اليمن والجزائر.

٣ - طرح الدكتور مدحت أحمد حماد مثل هذه الرؤية لآلية إعادة العلاقات بين مصر وإيران فيما يمكن وصفه أو تسميته بـ "المقايضة السياسية" أو سياسة المقايضة وذلك في البحث الذي تقدم به إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والذي نشرت فعالياته في كتاب أصدره المركز بعنوان «مصر ودول الجوار الجغرافي» (المترجم).

الاستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة

د. جعفر قامت *

خاورميان (الشرق الأوسط) العدد الرابع - ستاد ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

٥٦

حلف الناتو، والأمور المتعلقة بالصين، وعلاقات اليابان بأوروبا وأمريكا، والسياسة الأمريكية تجاه انتشار أسلحة الدمار الشامل والسياسات التجارية والدفاعية الأمريكية.

* انهيار نظام القطبين والتغير في النظام الدولي:

كما نعلم فإن العقد الأخير من القرن العشرين، قد شهد تطورات هائلة على الصعيد الدولي، في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى:

١- تطورات هيكل القوة في النظام الدولي توضحها نماذج وحدة شطري ألمانيا، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والقطب العسكري الواحد وتعدد الأقطاب الاقتصادية الدولية.

٢- حدوث تطور في الأساليب الاستراتيجية السياسية الاقتصادية، فأصبح الاقتصاد في بؤرة الاهتمام، لذا تساوى في أهميته مع الشئون السياسية والعسكرية.

٣- ظهور قوى جديدة على الصعيد الدولي، الأمر الذي كان منحصراً في الماضي - في سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، يتزامن ذلك مع المساعي الدائمة لأوروبا واليابان لتطوير اقتصادياتهما وتبوؤ مكانة مرموقة على الصعيد الدولي.

وعلى كل، فقد أدى سباق التسلح الأمريكي إلى تصدع الجدار الاقتصادي لهذا البلد، وهو ما أدى إلى خفض إجمالي الانتاج، وأزمة القروض، وعجز الاستثمارات، وعجز الميزانية وعجز الميزان التجاري. وبعبارة أخرى، بمقارنة إجمالي الانتاج الأمريكي بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٩٠، أصبح نسبة الانخفاض من ٥٠٪: ٣٥٪، مما يعني ضعف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد الدولي. ومن المؤكد أنه عقب تولى «بيل كلينتون»، فقد سعت الولايات المتحدة

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال نظام القطبين، ظهرت على الساحة السياسية قضية التدخل الأمريكي وتعزيز دور ومسؤولية المنظمات الدولية في إطار أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي نجم عنها أهداف مثل: الترويج للديمقراطية ونظام السوق الحرة، وتحسين حقوق الإنسان ومنع انتشار الأسلحة الذرية والكيميائية وتقادي التهديدات الإقليمية لاستراتيجية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على سائر الدول والمناطق. أحد أهم هذه المناطق هي منطقة الخليج، التي تحظى بأهمية اقتصادية لدى الغرب لما تحويه من احتياطي من البترول والغاز. وأيضاً لهذه المنطقة أهمية من ناحية الجغرافيا السياسية والاستراتيجية، وإجمالاً، تسعى الولايات المتحدة لاستقرار قواتها في المنطقة تأكيداً للزعامة الأمريكية على منافسيها اقتصادياً، وتأميناً لمصالح إسرائيل في المنطقة.

وتعتبر حرب الخليج الأولى، أول مشكلة تطرأ على الساحة الدولية عقب الحرب الباردة. ومن وجهة نظر المحللين تعد نقطة تحول في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. وبصفة عامة فقد بدأ بحث القضايا الاستراتيجية الأمريكية عقب هذه الحرب. ففي وقت السلم اشتملت الاستراتيجية الأمريكية على الأسس التالية:

١- تحديد المصالح الأنية لهذا البلد.

٢- تحديد التهديدات التي تهدد هذه المصالح.

٣- تخصيص المصادر الدبلوماسية والعسكرية للدفاع عن مصالح هذا البلد.

وإجمالاً يتعلق البحث في الاستراتيجية الأمريكية بتوسيع

لتحسين أوضاعها الاقتصادية. لماذا؟ لأنه طبقاً لقول «بول كيندي»: «بدون التمتع بالقوة الاقتصادية فلن يتمكن من زعامة العالم، وحتى لو بقينا قوة عظمى».

على كل، يجب القول أنه في أواسط العقد الأخير من القرن العشرين، وقعت حرب الخليج الثانية والتي بموجبها تم اجلاء العراق عن الكويت، وقام «جورج بوش» بتقديم النظم الدولية الجديدة، وطالب بتطبيقها مؤكداً على ضرورة أن يسير العالم وفق الأسس الأمريكية. من هذا المنطلق، يمكن بحث أسس وخصائص النظم الدولية الجديدة والتي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي سيوضح البواعث الأمريكية بدرجة أكبر.

◆ أسس وخصائص النظم الدولية الجديدة من وجهة النظر الأمريكية:

١. المثل والمصالح القومية الأمريكية:

النظرة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية مبنية على صياغة النظم الجديدة على أساس المثل والمصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية. وتقوم هذه المثل على أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية، يقوم البعد السياسي على الديمقراطية، ويشتمل البعد الاقتصادي على السوق الحرة والاستثمار، والبعد العسكري مبنى على القضاء على نفوذ أعداء الولايات المتحدة وحفظ التفوق الاستراتيجي الأمريكي. وترى الولايات المتحدة أن تطبيق الدول لهذه النظم الدولية الجديدة، سيفضي إلى إقامة حكومات ديمقراطية واقتصاد مفتوح وتشكل عالم واحد من الناحية السياسية والاقتصادية يتسم بالتكافؤ. كما تدعى الولايات المتحدة الأمريكية، إن تطبيق هذه النظم، سيؤدي إلى توحيد المصالح الدولية ومن ثم المصالح الأمريكية بصفتها دولة مهيمنة على مصالح كل الدول. وخير مثال يوضح وجهة النظر الأمريكية تلك، أزمة الكويت، فلو لم تتعارض هذه الأزمة مع المصالح القومية الأمريكية المتمثلة في مصادر البترول الكويتي والقضاء على القوة العسكرية العراقية وحماية الأوضاع في المنطقة، ما كان هناك ما يستوجب الخطوات الأمريكية ورد الفعل الموسع وتشكيل تحالف ضد العراق وما سارت الأوضاع على ما سارت عليه بهذه السرعة.

٢. التدخل:

يمثل التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للبلاد، ثاني سمات النظام الدولي الجديد، هذا النوع من التدخل، الذي قد تمت تجربته للمرة الأولى خلال أزمة الكويت، ثم اعيد تطبيقه في دول مثل الصومال وهايتي ورواندا، قد اتخذ مسمى (التدخل للصدقة الإنسانية). هذه التدخلات التي تمر عبر قنوات حقوق الإنسان، تتخذ في الظاهر صورة المساعدات للدول التي في حاجة للمساعدة، ولكنها في الواقع تدخل عسكري سياسي. وتعكس هذه الأمور مدى اتساع نطاق المصالح القومية الأمريكية ومستوى تحمل المسؤولين الأمريكيين لها عقب انتهاء الحرب الباردة. ومع مراعاة أن زيادة التوتر وعدم الاستقرار، يعنى انخفاض مستوى القدرة الأمريكية على الهيمنة، لذلك من أجل زيادة

دعم وتنمية الموقف الدولي الأمريكي، تزداد استفادة صانعي القرار السياسي لتلك الدولة عنصر التدخل.

٣. تنمية التعاون:

من سمات النظم الدولية الجديدة، التعاون الأمريكي مع الدول الحليفة لحماية هذه النظم، والقضاء على الخطوات احادية الجانب، وأيضا السعى لزيادة عدد الدول الحليفة. في الواقع يشكل الاعتماد على النظام الأمن الشامل كوسيلة ذكية لتقسيم المسؤولية الدولية، أبرز خصائص هذا النظام، لذا تشجع الولايات المتحدة الأمريكية، للحد من التزاماتها الدولية، الآخرين لتحمل مسؤولياتهم ذات التكلفة الباهظة، والتزاماتهم الخطيرة.

٤. تفويض المنظمات الدولية والاقليمية لتحمل المسؤولية الأكبر:

من جملة التوجهات الجديدة، عقب انتهاء الحرب الباردة، تجاه المؤسسات الدولية، دعم وتنمية دور المنظمات الدولية الاقليمية، وبالأخص منظمة الأمم المتحدة، في النظم الدولية الجديدة وإدارة الأزمات الدولية. على أساس أن هذه النظم الجديدة مقدمة من الجانب الأمريكي، وسيؤدي ارساء قواعد الحقوق الدولية إلى تفعيل مكانتهم، وفي حالة ادخالها طور التنفيذ، ستحكم الأوضاع الداخلية والخارجية للدول، بحيث يقابل أي نوع من تجاوز هذه القواعد، برد فعل تحالف دولي. وبالإضافة لمنظمة الأمم المتحدة، فقد تقرر تشجيع الدول على التعاون في اطار المنظمات الاقليمية، وتعزيز دور هذه المنظمات في هذا الإطار.

والنموذج الأهم لهذه الخاصية يتجلى في السعى لتعزيز وتنمية دور حلف الناتو وجعله أكثر فاعلية. ونظرا لدور حلف الناتو في تأمين الأهداف والمصالح الأمريكية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بصورة جديدة للدفاع عن وجود هذا الحلف، حيث يمثل الذراع العسكري في الدفاع عن مصالحها، ومن ناحية أخرى، تؤدي أية جهود لإضعاف حلف الناتو، إلى تقليص الدور الأمريكي في أوروبا، كإحدى أوراق الضغط الأمريكي لإجهاض هذه الجهود، وإثبات أهمية الحفاظ على وجود حلف الناتو، استماتت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة حروب، والتي من جعلتها بث الخوف في القارة الأوروبية من تنامي الخطر الإسلامي الموجه ضدها.

ومما سبق يتضح السعى الأمريكي للاستفادة من الظروف الراهنة والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي ووضع نظم دولية جديدة ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، لإقرار نظام القطب الواحد. فمن وجهة نظر المؤيدين لهذه الرؤية، يمثل التفوق الأمريكي السبيل الوحيد لضمان السلام، والحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في العالم، يمنع من ظهور قوى سياسية وعسكرية جديدة تهيمن على أوراسيا، والحفاظ على وضع الولايات المتحدة الأمريكية في دول العالم الثالث، وخاصة في المناطق الحساسة من العالم، هو من جملة المصالح الحيوية الأمريكية. ويعتقد مؤيدو هذه الرؤية، أنه في حالة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المناطق الحساسة والهامة مثل أوروبا، شرق آسيا والخليج،

سيزداد سعى القوى الإقليمية مثل ألمانيا، اليابان، إيران والعراق لملء فراغ القوة الناجم عن الخروج الأمريكى. وسيؤدى هذا الأمر بدوره إلى اشتعال سباق التسلح، وعدم الاستقرار والحرب، وفى النهاية ستسيطر إحدى القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية على هذه المناطق، مما سيضر بالمصالح الأمريكية.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية، أنه لإنجاح هذه الرؤية على المدى البعيد، يجب عليها حماية الأسس التالية الموجهة لسياساتها:

١. حماية ودعم منطقة السلام وتميئتها.
٢. الحيلولة دون سيطرة أعدائها على المناطق الحساسة والمتنازعة.

٣. التعاون مع روسيا والصين، لمنع قيام امبراطورية جديدة فى الأولى واتساع دور الثانية.

٤. الحفاظ على التفوق الأمريكى.

٥. الحفاظ على القوة الاقتصادية الأمريكية والنظام الاقتصادى الدولى المبني على السوق الحر.

٦. العقلانية فى استخدام القوة، والاحتراز من التنمية الزائدة، وإصلاح سبل تقسيم المسئولية مع الحلفاء.

٧. توفير الحماية الداخلية لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم.

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

تم رسم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تضم استمرار الأمن والحرية الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الأهداف ثابتة تقريبا منذ فترة طويلة، ويشكل بعضها أهدافا ومصالح حيوية وهى الخاصة بالشعب الأمريكى، والبعض الآخر غير حيوى ولكنه يخدم تحقيق الأهداف الحيوية.

الأهداف الحيوية تشتمل على:

١. الحفاظ على الأراضى الأمريكية من خطر الهجوم الخارجى والتدمير.

٢. الديمقراطية والاقتصاد القائم على السوق الحر.

٣. الحفاظ على انتعاش الاقتصاد الأمريكى.

٤. حماية الأمن والتفوق الأمريكى.

٥. التواجد المستمر على ساحة الشئون الدولية.

٦. المساعدات الخارجية.

٧. توثيق التعاون مع منظمة الأمم المتحدة فى إدارة الأزمات الدولية.

٨. الاهتمام بتنمية الاقتصاد.

٩. تأمين بترول الخليج.

١٠. منع ظهور قوى عظمى فى قارتى أوراسيا.

الأهداف غير الحيوية عبارة عن:

١. منع انتاج وانتشار الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل.

٢. نشر الديمقراطية ونظام السوق الحر فى الدول غير الديمقراطية.

٣. حماية حقوق الانسان، وبصفة خاصة منع اغتيال الحكومات الدكتاتورية لرعاياها، ومن المؤكد أن كل هذه

الأهداف تصب فى معين تحقيق أهداف السياسة الأمريكية. وعلى الجانب الآخر. عندما لا تتوافر مصالح قومية أمريكية. فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحرك ساكنا تجاه القضايا الدولية، والنموذج الواضح على ذلك، قتل المسلمين فى كوسوفو. ومن وجهة نظر «انتونى ليك» فإن المخاطر والتهديدات التى تواجه الأهداف والمصالح الأمريكية عبارة عن:

١. التسلح النووى وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٢. التهديدات التى تواجه الديمقراطية والإصلاحات.

٣. التهديدات الإقليمية.

ولأهمية هذه العناصر، سنلقى الضوء عليها بصورة مفسرة:

١. الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى:

يعتبر القادة الأمريكيون. فى تحديد العوامل المهددة للمصالح الأمريكية. أن وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى روسيا وسائر جمهوريات الاتحاد السوفيتى، وسعى بعض الدول، باصطلاح «رفع الرأس»، للحصول على هذا النوع من الأسلحة، أمر جدى للغاية وجدير بالاهتمام، وفى اعتقادهم، أنه على الرغم من زوال الاتحاد السوفيتى، إلا أن وجود الآلاف من الرؤوس النووية فى هذه المنطقة، يشكل تهديدا حقيقيا للأمن. وفى حالة تعرض أى من دول المنطقة لأى نوع من الفوضى، فإن هذا السلاح النووى يهدد بوقوع كارثة. يأتى هذا فى الوقت الذى مازال الكونجرس الأمريكى يرفض التصويت على حذر شامل للتجارب النووية.

٢. التهديدات ضد الديمقراطية والإصلاحات:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية، أنه من الضرورى لمصالحها، الدفاع عن أسلوب الإصلاحات وإقرار الديمقراطية فى روسيا والجمهوريات الأخرى المستقلة حديثا. هذا بالإضافة لمزاعم المسئولين فى البيت الأبيض، أن انتصار أو هزيمة التطورات الأخيرة فى روسيا، سيؤثر بصورة مباشرة على مصير الدول الأخرى المستقلة ذات المصالح المشتركة مع روسيا. وعلى الرغم من تلاشى التهديدات الناشئة عن القوى العظمى السابقة فى فترة الحرب الباردة، إلا أن تعاظم قوة أى من هذه الدول. فى حائلة اتباعها للنظام الديكتاتورى. لن يؤدى إلى تهديد أمن العالم فحسب، بل سيتسبب فى مشاكل جمة وباهظة التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وسيجبر أمريكا على الاهتمام بهذه التهديدات الإقليمية.

٣. التهديدات الإقليمية:

مصادر العنف الإقليمية يمكن. كما كان فى الماضى. أن تعاود رفع هامتها. هذه المصادر تشمل عوامل مهددة مثل: القومية، العنصرية، المذهب، التفاوت الاقتصادى والاجتماعى، مع تمتع بعض القادة برؤى خاصة. وقد كانت هذه المصادر تحت السيطرة بدرجة كبيرة فى ظل النظام ثنائى القطبية.

من وجهة نظر المسئولين الأمريكيين، تشكل هذه المجموعة

من التحركات تهديدات اقليمية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما تهدد المصالح الأمريكية بصورة مباشرة وغير مباشرة في المناطق المختلفة، فالصراعات المحدودة - وأغلبها داخلية - المبنية على اختلافات قومية أو مذهبية أو الارهاب الحكومي أو كل حركة تطيح بحكومة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان، تعد بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية. ومن وجهة النظر الأمريكية - بالطبع - تحتاج مثل هذه التهديدات إلى مواجهة أمريكية مؤثرة. لهذا يتم تنظيم القوة العسكرية الأمريكية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بدرجة تمكنها من الحد من هذه التهديدات. وعلى كل، يعتبر المسئولون الأمريكيون، الشرق الأوسط وجنوب آسيا من المناطق الحساسة دوليا، وتعتبر دول مثل إيران والعراق في الشرق الأوسط، ووجود صراعات قومية وحدودية في جنوب آسيا، من العوامل المهددة لاستقرار المناطق المذكورة والمصالح الأمريكية.

الهيمنة.. الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

تسعى استراتيجية الهيمنة لدعم استراتيجي أمريكي بعد الحرب الباردة. ومن المعتقد أن الهيمنة بهذا المعنى، مع مراعاة التنافس الشديد في السياسة الدولية، تؤدي إلى الوصول بالقوة الأمريكية إلى درجتها القصوى مقارنة بسائر منافسيها. إن استراتيجية الهيمنة مبنية على ألا تحقق الدول أمنها من خلال توازن القوى، بل عن طريق إيجاد نوع من عدم التوازن يحقق المصالح الأمريكية. فمن وجهة نظر المؤيدين لهذه الاستراتيجية، في عالم المنافسة الراهنة، أن الأمن مبنى على القوة العسكرية والافرازات الاقتصادية. ومن وجهة نظر المؤيدين لهذه الاستراتيجية أيضا، يكون تكليف الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد الاستقرار في النظام الدولي. ويتم تأمين هذه النظم عن طريق القوة العسكرية الأمريكية. ومن وجهة نظر هذه الاستراتيجية، من الضروري إيجاد واستمرار الهيمنة الأمريكية لتحقيق الاستقرار الدولي.

من الناحية الجغرافية، يمكن تطبيق استراتيجية الهيمنة على مناطق مثل أوروبا، شرق آسيا والخليج، حيث المصالح الحيوية الأمريكية، وتتمثل أهمية أوروبا وشرق آسيا في كونهما من المناطق التي تنتشر بها القوى الجديدة والتي يمكن أن يؤدي تعاظم شأن أحدها إلى قيام حرب عظمى مستقبلا وتعرض استقرار النظام الدولي للخطر. وتعتبر هذا الأمر، أمرا حيويا، في ظل نظام اقتصادي دولي واحد يرتبط بعضه ببعض الآخر، وهو أيضا أمر حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية. ومن المؤكد أن للخليج أيضا مكانة هامة في سياسات الولايات المتحدة والذي سنشرحه لاحقا.

هذه المناطق الثلاث، من الناحية الجغرافية، تشكل مصالح حيوية أمريكية، لكن المصالح الأمنية الأمريكية غير محددة المعالم في هذه المناطق الثلاث، لذا يتضح اهتمام الجانب الأمريكي بالمناطق الإقليمية المتاخمة لهذه المناطق الثلاث سائلة الذكر، حيث يؤدي عدم الاستقرار بها إلى التأثير المباشر على هذه المناطق الثلاث ويضع المصالح الأمريكية بها في بؤرة التأثير.

ووفقا لاستراتيجية الهيمنة، هناك نوعان من التهديدات على المصالح الأمريكية:

أ - ظهور قوى عظمى.

ب - سريان عدم الاستقرار من المناطق المحيطة إلى المناطق التي تعد جزءا من المصالح الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية.

وظهور القوى العظمى الجديدة، يمكن أن يفرض أمرين جديدين بالنسبة لأمريكا:

١ - من الناحية التاريخية، تعتبر القوى العظمى حديثة الظهور، ظاهرة جغرافية وسياسية غير مستقرة، كما هو الحال في ظهور أمريكا، ألمانيا واليابان كقوى عظمى أواخر القرن الـ ١٩، والتي أدت إلى عدم الاستقرار على المستوى الدولي، وساعدت على بداية الحرب العالمية الأولى.

٢ - يمكن للقوى العظمى حديثة الظهور أن تسعى للسلطة مستقبلا، وفي حالة نجاحها في هذا الأمر، يمكنها أن تشكل خطرا جديا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

على أية حال، يجب القول أنه في نطاق النفوذ الأمريكي، تسعى استراتيجية الهيمنة الأمريكية للقضاء على تعاظم القوى حديثة الظهور مثل ألمانيا واليابان، حيث يخشى صانعو القرار الأمريكي من قيام قومية جديدة في ألمانيا واليابان، تؤدي إلى ظهور سلسلة من التغيرات في الجغرافيا السياسية. وسيؤدي هذا الأمر مستقبلا إلى تفاقم المشكلات الأمنية لجيران كلتا الدولتين في أوروبا وآسيا الشرقية. مع مراعاة افتقار النظام الدولي لقانون أساسي وقوة تنفيذية له، فإن الدول تعتمد على نفسها لتحقيق أمنها، بمعنى أن كل دولة مسئولة عن بقائها والدفاع عن مصالحها القومية. ومن هذا المنطلق فإن الخطوات التي تتخذها دولة ما للدفاع عن مصالحها، تعد تهديدا على مصالح الآخرين الذين يبادرون باتخاذ خطوات دفاعية، وناتج هذا الأمر يؤدي إلى توتر سياسي وسباق تسلح، وبعبارة أخرى، نوع من المنافسة الأمنية. كذلك يخشى صانعو القرار الأمريكي من اشتعال المنافسة الأمنية في المنطقة في حالة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا وشرق آسيا وتولى ألمانيا واليابان الأمن هناك مما قد يؤدي في النهاية إلى زيادة حدة التوترات السياسية وظهور مشكلات على صعيد التعاون الدولي.

إن القومية الجديدة، في أسوأ حالاتها، قد تؤدي إلى توترات اقليمية وصولا لحالة الحرب، ومن وجهة النظر الأمريكية، فضلا عن ظهور قوى جديدة، يمثل عدم الاستقرار في الجوار والمناقشات الداخلية التي ستجدها النزاعات المذهبية والعنصرية والقومية خطرا على المصالح الأمريكية في حفظ الاستقرار الدولي، فعند الاستقرار في مناطق الجوار، يمكن أن يستتفر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل بصورة مباشرة ومستقلة لحفظ النظام والاستقرار في مناطق الجوار، وقد يؤدي إلى قيام قومية جديدة تصل إلى حد قطع العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع أوروبا وشرق آسيا، لذا إن ضمان الأمن الأمريكي في أوروبا وشرق آسيا آلات يمكن عن طريقها أن تحفظ

استراتيجية الهيمنة الأمريكية، والنظم السياسية الدولية. فمن خلال هذه الضمانات، تتولى الولايات المتحدة الأمريكية المسئولية الكاملة للدفاع عن أمن ألمانيا واليابان ودول الجوار. لذلك محت الولايات المتحدة الأمريكية التحركات اليابانية والألمانية التي تعيد إقامة القومية، وستمنع تحويلهما إلى قوى عظمى.

مكانة الخليج في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

يعتبر الخليج، الفرع الشمالي الغربي للمحيط الهندي، أحد أهم مناطق هذا المحيط، حيث تمثل هذه المنطقة، أغنى وأهم مناطق المحيط الهندي نظرا لما تحتويه من احتياطي عظيم من الهيدروكربونات، وترجع الأهمية الاقتصادية والمالية، لما يتمتع به الخليج من سوق مفتوح وموقع جغرافي وسياسي واستراتيجي وثقافي وأيديولوجي وكونه مركزا للحضارة.

الأهمية الاقتصادية:

احتياطي الطاقة (بترو - غاز):

مع مراعاة قيمة البترول للدول الصناعية، تتحدد يوميا العلاقات الدولية وفق الاحتياج للبترول، وبعبارة أخرى، أن البترول يحدد ميكانيكية العلاقات الدولية. وطبقا لقول «ريتشارد نيكسون»، البترول هو «دم الصناعات الحديثة» و«قيمة استراتيجية» والخليج هو القلب الذي يضخ هذا الدم، والطرق البحرية في الخليج بمثابة الشرايين التي يمر فيها هذا الدم الحيوي. ويقول «ديفيد فيوسام» الوكيل السياسي الأسبق لوزارة الخارجية الأمريكية، موضحا أهمية الخليج من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية: «لو تخيلنا العالم دائرة، وأردنا أن نحدد مركزها، يمكننا القول أن المركز هو الخليج، ولا يضاهي أي مكان آخر، أهمية الخليج، في استقرار وسلامة الاقتصاد الدولي اليوم».

فمنطقة الخليج تحوي ٦٧٦,٣ مليار برميل، من ١٠٠٠ مليار برميل هي الاحتياطي الدولي المعروف من البترول، ويمثل هذا الرقم ثلثي إجمالي الاحتياطي. واحتياطي البترول في منطقة الخليج يعادل ٨٤,١١٪ من احتياطي الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) و٩١,٤١٪ من احتياطي بترول الدول البترولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا في الوقت الذي يمتاز فيه بترول الخليج عن بترول المناطق الأخرى لأسباب سهولة الاستخراج، وتكلفة إنتاجية أقل، وزيادة طاقة الإنتاج، وجودة أعلى للخام على مستوى المنطقة، وسهولة الشحن والنقل، وإمكانية الكشف عن آبار جديدة وضخمة في المنطقة مقارنة بسائر دول العالم.

وطبقا لآخر التوقعات للمنظمة الدولية للطاقة، فإن معدلات الزيادة في الطلب في سنوات ١٩٩٩-٢٠٠٠ كانت في ١,٦٪، وفي سنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ ستصل إلى حدود ٢,٣٪، وقد كانت الزيادة في الطلب على البترول في سنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ في حدود ١,٥٪ وخلال سنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ من المتوقع أن تصل إلى ١,٨٪، وتوضح هذه الزيادة في الطلب

في مجال البترول، الاحتياج إلى زيادة الانتاج اليومي في حدود ١٠ ملايين برميل للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠، و١٥ مليون برميل للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ وطبقا لهذه التوقعات، فإن الطلب على البترول كمصدر للطاقة في الأعوام ٩٠-٢٠٠٠ كان في حدود ١٦٢ مليون برميل يوميا. ووصل في عام ٢٠٠٠ إلى حدود ١٩٠ مليون برميل يوميا وسيصل في عام ٢٠١٠ لحدود ٢٣٨ مليون برميل يوميا. ويرجع السبب الأساسي لهذه الزيادة المتوقعة إلى التسمية التي تشهدها الأسس الاقتصادية في شرق وجنوب آسيا. وستقوم مصادر بترول الخليج بتأمين القسم الأساسي من الانتاج الإضافي. وطبقا لتوقعات الأوبك، سيصل المعروض من البترول في عام ٢٠١٠ إلى ٢٩ مليون برميل يوميا، تنتج دول الخليج في حدود ٢٨ مليون برميل منها. وفضلا عن البترول، يمتلك الخليج احتياطي ضخمة من الغاز أيضا، ويمثل احتياطي من الغاز ٢٢٪ من الاحتياطي الدولي من الغاز الطبيعي، وهذا الأمر أيضا يعد عاملا آخر من عوامل الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

٢. الأهمية الاقتصادية والمالية:

للخليج، فضلا عن أهمية مصادر البترول والغاز، أهمية أخرى تتعلق بهما، فدول الخليج تلعب دورا هاما في الاقتصاد الدولي نظرا لما تحققة لها مصادر البترول والغاز من عائدات ضخمة بالعملة الأجنبية. وقد أدت زيادة الدخل المتحققة من بيع البترول والغاز إلى اهتمام الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالإمكانات الاقتصادية والمالية لدول الخليج، فعملت على جذب دولارات البترول بعدة وسائل وأشكال مختلفة على النحو التالي:

١. بيع الانتاج الصناعي والاستهلاك لمنطقة المليون نسمة في الخليج التي تشكل القسم الأساسي في حصة صادرات هذه الدول.

٢. يذهب جزء أساسي من عائدات بيع البترول للتواجد الأجنبي في هذه الدول تحت مسمى: قوى العمل، تقديم الخدمات الفنية التخصصية، الأمن والدفاع.

٣. الأوعية الادخارية في البنوك الأمريكية والأوروبية.

٤. شراء الأسلحة وسباق التسلح في المنطقة.

٣. أهمية الجغرافيا السياسية والاستراتيجية:

يقع الخليج في مفترق قارات ثلاث هي أوروبا، أفريقيا وآسيا، لذا تتمثل أهميته في الاتصال، والجغرافيا والتجارة. أما عن أهميته من الناحية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فالخليج يشكل أهم نقطة اتصال بين القارات الثلاث وجزءا من سياسة الاتصال التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي والمحيط الأطلنطي.

٤. الأهمية الثقافية والأيدولوجية:

تقع على الجانب الغربي للخليج شبه الجزيرة العربية بما تحتويه من ثقافة عربية وإسلامية انتشرت إلى سائر نقاط العالم، كذلك تستقر بها المدن المقدسة والدينية «مكة والمدينة»، حيث توجد الكعبة - بيت الله الحرام - التي تمثل أمل أكثر من مليار مسلم في العالم.

وعلى الجانب الشرقى من الخليج تقع إيران وما تمثله من إحياء للإسلام بانتصار الثورة الإسلامية بها.

٥. الخليج ميدان للتنافس السياسى:

بصفة عامة، تغلب القوى العظمى، بسط نفوذ البعد السياسى على سائر الأبعاد الأخرى، والذي بدوره لا يمكنها تأمين المصالح الاقتصادية والعسكرية. فى هذا الصدد، قد تصل المنافسة بين الدول العظمى لبسط نفوذها فى منطقة خاصة من العالم، إلى حد المنافسة والشد والجذب على صعيد السياسة الدولية، وخلال القرنين الآخرين كانت منطقة الخليج دائما ميدانا للمنافسة والتحدى بين القوى العظمى.

٦. أهمية الخليج بعد انهيار الاتحاد السوفيتى:

على الرغم من أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى انخفاض نسبي للأهمية السياسية للخليج، إلا أن ظهور دول آسيا الوسطى والقوقاز بما تملكه من مصادر طبيعية ومعدنية عظيمة، ووجود أسواق واعدة، قد زاد من الأهمية التجارية للخليج لكونها أقرب الطرق البحرية إليه، فانهصار آسيا الوسطى فى اليابسة، وعدم اتصال دولها بأى من البحار العظمى، لم يدع أمام هذه الدول من طريق سوى الاستفادة من امكانات الدول المجاورة لتسهيل العمليات التجارية. فى هذا الصدد، تبدو أهمية الخليج فى الامكانيات الزائدة لهذا البحر فى نطاق عمليات التحميل والتفريغ للبضائع، اضافة لقربه من دول آسيا الوسطى، لذا أدى وجود أسواق مناسبة وحديثة فى آسيا الوسطى، بالاضافة إلى الثروات الطبيعية التى تم اكتشافها فى هذه المنطقة، إلى جذب انتباه الدول والشركات الصناعية للخليج. ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، زادت المنافسة بين الدول الصناعية لبسط نفوذها على هذه المنطقة، وزادت مساعيها بصورة يومية. للسيطرة عليها.

وبالتدقيق فيما سلف، يمكننا أن نستنتج بسهولة، إن الخليج يحتوى على قدر مطمئن وقيم من مصادر الطاقة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك ارتباط الأمن القومى الأمريكى مع بترول الخليج بعلاقة مباشرة، لدرجة أن الخليج يؤمن ٢٣٪ من الاستهلاك الأمريكى من البترول و ٥٠٪ من الاستهلاك الأوروبى، و ٧٠٪ من الاستهلاك اليابانى وبعبارة أخرى هناك علاقة هامة بين أمن واستقرار الاقتصاد الأمريكى - العالمى وصادرات البترول من الخليج.

لهذا السبب لم تتغير الأهداف والمصالح الأمريكية فى فترة ما قبل الحرب الباردة فى الخليج وقد بقيت هذه الاستراتيجية بعد الحرب الباردة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تأمين حصول العالم الصناعى على بترول واحتياطى المنطقة.

٢. منع السيطرة السياسية والعسكرية لأى قوة معادية لأمريكا على المنطقة.

٣. حماية استقلال واستقرار دول منطقة الخليج، والسعى

للحد من تهديد المؤسسات، وحفظ أمن اصدياء أمريكا.

٤. حفظ العلاقات الطيبة مع الدول العربية المعتدلة.

٥. تأمين أمن إسرائيل.

٦. الحد من انتشار نفوذ جمهورية إيران الإسلامية فى المنطقة.

٧. حرية الملاحة فى الخليج.

٨. توفير الأمن، الاستقرار، والتعاون مع الدول المعتدلة فى المنطقة.

٩. ملاحظة الاقتصاد وتحريكه فى حالة الركود فى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠. تثبيت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة الاقتصادية.

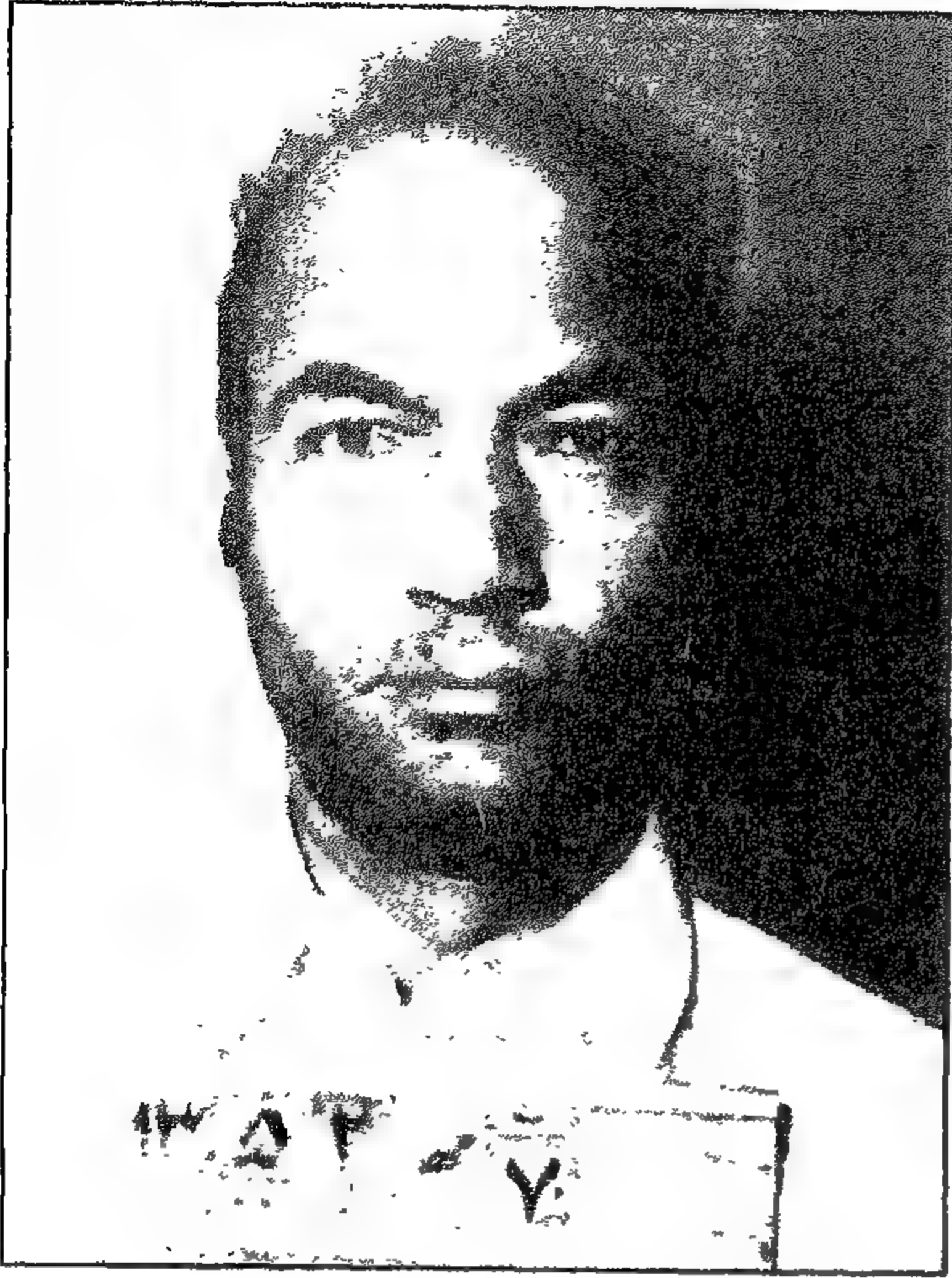
على أساس ما ذكر، بعد الحرب الباردة، ومن وجهة النظر الأمريكية، فإن القوى الإقليمية والمنافسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هما عاملان لتهديد الاستقرار، لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الدولية من خلال الاستفادة من التهديدات الإقليمية. وبناء على هذا، فإن الصراع فى القرن القادم سيكون اقتصاديا، لذا تسعى الولايات المتحدة لتصل بقدرتها فى المجالين الاقتصادى والعسكرى إلى الحد الأقصى، ومن وجهة النظر الأمريكية أيضا، لن يتحقق الأمن واستقرار النظام الدولى، عن طريق توازن القوى، بل عن طريق إيجاد نوع من عدم التوازن الذى يحقق المصالح الأمريكية.

كذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة اقرارها لنظام دولى تضمن السيطرة عليه ويؤدى إلى نوع من الاستقرار السياسى - الاقتصادى على المستوى العالمى ويضمن لها السيطرة على مصادر الطاقة فى منطقة الخليج الاستراتيجية حتى تضمن السيطرة على كافة منافسيها الذين سيظهروا بسبب التقدم الاقتصادى والارتباط أكثر بدول الخليج. من جهة أخرى، يؤدى التواجد الأمريكى فى الخليج إلى تحسين الاقتصاد الأمريكى وخلق الاستقرار الاقتصادى الدولى والقضاء على المنافسين الاقتصاديين لأمريكا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، وزوال التهديدات المعتادة، اقدمت على التواجد فى منطقة الخليج لخلق مناخ الاستقرار. من وجهة نظرها - وفى النهاية تسعى للهيمنة الدولية مستفيدة فى تحقيق هذه الأهداف من التهديدات الإقليمية والدولية.

والسؤال المطروح الآن هو: هل الولايات المتحدة قادرة على انجاز هذا العمل أم لا؟ والأجابة على هذا السؤال يخفيها القرن الواحد والعشرون.

لكن الأمر المسلم به أن كلاً من أوروبا واليابان لن تقف مكتوفتى الأيدي أمام الهيمنة الأمريكية، بل ستقدمان على خطوات على شاكلة تشكيل جيش المانى - فرنسى خارج حلف الناتو، وهو الشئ الذى سيثير حساسية الولايات المتحدة الأمريكية.



على شريعتي... فيلسوف الإسلام الثائر

ضربت هذه الحركة، سجن على شريعتي عام ١٩٥٨ لمدة ستة أشهر وكان وقتها لا يزال طالبا في كلية الآداب التي تخرج فيها في العام التالي مباشرة عام ١٩٥٩ بتقدير امتياز مما رشحه للذهاب إلى فرنسا في بعثة للحصول على درجة الدكتوراه في نفس العام.

واختار شريعتي علم الاجتماع ميدانا لتخصصه لأنه كان يرى أن الشعوب الإسلامية المقهورة لن تتحرك إلا بالدين ولن تتجو إلا بالإسلام فنال الدكتوراه في علم الاجتماع الديني من جامعة السوربون، كما نال درجة دكتوراه ثانية في تاريخ الإسلام من نفس الجامعة، وفي فرنسا لم ينقطع نشاطه السياسي حيث أسس فرع أوروبا "لحركة تحرير إيران" التي أنشأها بازرجان وطالقاني عام ١٩٦١، وشارك مشاركة فعالة في دعم الثورة الجزائرية وتعرف على العديد من مناضلي ورموز ثورات العالم الثالث التي كانت تعيش في فرنسا في تلك الفترة من أمثال "ايما سيزار" و"قرانز قانون" الذي ترجم على شريعتي كتابه "المعذبون في الأرض" إلى اللغة الفارسية، كما سجن في فرنسا لمدة ثلاثة أيام، حيث أنه كان ضمن المقبوض عليهم خلال المظاهرات التي اندلعت بفرنسا احتجاجا على مصرع لومومبا.

وكان المفكر الفرنسي "ميشيل لولون" من المعجبين

ولد على بن محمد تقى شريعتي في "فريتان" وهي قرية من قرى سنداور في منطقة خراسان في ديسمبر عام ١٩٣٣، كان أبوه محمد تقى شريعتي من كبار المفكرين والمجاهدين الإسلاميين، أسس في مدينة مشهد بالاشتراك مع عدد من رجال الدين المناضلين "مركز الحقائق الإسلامية"، وقام من خلال هذا المركز بنشاط واسع في تنقية أصول التشيع مما علق بها من خرافة عبر القرون. كما قام بتوعية الجماهير بالدور الحقيقي للدين في المجتمع، ومن هنا شب على شريعتي مهتما منذ طفولته بقضايا الدين والأمراض المنتشرة في المجتمع مدركا أن مبادئ الدين الموجودة في الكتب التي تدرس شيئا وتلك الشعائر التي يمارسها الناس شئ آخر، أما التشيع الحقيقي فهو شئ ثالث مختلف تماما. وبالرغم من اكتشافه هذه الحقيقة في سن مبكرة إلا أنه لم يقم بالفرار من الدين والنفور منه بل كان يرى أن الدين في حاجة إلى ثورة تقوم بتحويله من عامل ضعف وخمول إلى عامل قوة وطاقة وحياة ومن هنا لم يكتف على شريعتي بالبحث لمجرد البحث، بل انضم إلى جناح الشباب في "الجبهة الوطنية" وهو لم يزل بعد صبيا صغيرا، وبعد سقوط مصدق انضم إلى حركة المقاومة الوطنية التي أسسها آية الله زنجاني وآية الله طالقاني ومهدي بازرجان، وعندما

بفكر شريعتي وقال عنه "انه يتصف بموضوعية وبنزاهة يقل نظيرها فيما يكتبه الغربيون"، وفي منتصف الستينيات عاد شريعتي إلى إيران، وعلى الحدود ألقى القبض عليه ثم أطلق سراحه بعد فترة، وعين بعد ذلك مدرسا بجامعة "مشهد" إلا انه سرعان ما طرد منها ونقل إلى إحدى القرى النائية معلما في المدارس الابتدائية وذلك بسبب آرائه المعارضة التي كان يطرحها في الدروس والمحاضرات العامة التي كان يلقيها. وفي عام ١٩٦٩ كان أحد المعاهد الدينية المعروفة "بحسينية الإرشاد" قد افتتح لكي يكون مركزا للإشعاع الإسلامي وقام على شريعتي بالتدريس في هذا المعهد وركز فيه كل نشاطه وألقى محاضرات منتظمة عن الإسلام وتاريخ التشيع مصححا من خلالها المفاهيم السائدة، كما هاجم فيها مرارا تعصب رجال الدين الشيعة ضد السنة، ومن هنا لا تجد السلطة بدا من إغلاق حسينية الإرشاد عام ١٩٧٣ وتقوم بالقبض على شريعتي ووالده، ويبقى في السجن لمدة ١٨ شهرا تعرض خلالها للتعذيب، ولا يفرج عنه إلا بعد تدخل المسؤولين الجزائريين عام ١٩٧٥، لكنه يوضع تحت المراقبة ويمنع من أي نشاط وتسمح له السلطة بعد ذلك بالرحيل عن إيران في مايو سنة ١٩٧٧ ويسافر إلى لندن، وبعد شهر واحد من سفره إلى لندن يعثر عليه ميتا في ظروف غامضة، ولم تسمح السلطات الإيرانية لجثمانه بأن يدفن في إيران، فینقل إلى دمشق ويدفن في الحرم الزينبي.

ترك شريعتي حوالي ١٢٠ عملاً ما بين فلسفي وأدبي وتحريضي، وأفرد العديد من كتاباته لشرح موقفه من الدين الإسلامي بصفة عامة والإسلام الشيعي الذي كان يراه الترجمة الحقيقية لرسالة الإسلام. ولم يكن هدف شريعتي خلال رحلته الفكرية التعليمية إصلاح المجتمع الإيراني بل تغييره وكان يروج لأفكاره بقوله "أن الإسلام عقيدة ثورية فعالة، وأن من واجب المؤمن مقاومة الاغوجاج القائم في إيران، والممثل في الإمبريالية الأمريكية"، كما دعا لمقاومة الحكم الفردي للشاه مما اضطره لسجنه ونفيه أكثر من مرة لمقاومة تأثيره المتزايد على قطاعات واسعة من الشباب، ودعا أيضا إلى مقاومة الرأسمالية التي تستغل الفلاحين والعمال عن طريق الملاك ورجال الصناعة، وشجع على مقاومة الشيوعية الماركسية التي تعادي الدين وتحزمه، وندد كذلك بسلطة الكهنوت، وكان يدعو لخلق مجتمع مثالي ينبذ الطبقة، حيث أعلن أن الإسلام لا يعرف الطبقات وأنه لا يوجد في الحقيقة خلاف جوهري بين المذاهب الإسلامية المعروفة. وقد لخص على شريعتي كل فلسفته في كتابه الأهم "العودة إلى الذات" الذي وصف فيه الداء الذي يعاني منه المجتمع الإيراني وكيفية علاج هذا الداء، ويرى أن هذا الداء هو فقدان الاتجاه وفقدان الهوية، فالفرد الإيراني أصبح لا يعرف من هو، وإلى أي حضارة ينتمي، هل هو جزء من الشرق الإسلامي، أم جزء من حضارة فارس القديمة

السابقة على الإسلام، أم هو جزء من مشروع اللحاق بالقوى الأوروبية التي كان يروج لها الشاه منذ الستينيات، ويرى شريعتي أن المسؤولية عن هذا الوضع مسئولية مركبة فجزء من المسؤولية يقع على النظام السياسي الذي يتبنى مشروعا غريبا وغريبا عن المجتمع الإيراني ولم يأخذ من الغرب إلا قشور المدنية الحديثة دون إنجازاتها على المستوى التكنولوجي والتقني، أما المسئول الأكبر عند شريعتي فهو "المفكر" الذي تخلى عن مسؤولياته تجاه مجتمعه وتجاهل القضايا الملحة للمجتمع وانغمس في قضايا أقل أهمية، ولا يرى شريعتي إلا طريقا واحدا لحل معضلة الهوية، هذا الطريق هو "العودة إلى الذات" والذات الإيرانية عند شريعتي هي ذاته الإسلامية المتصفة بصفات على والحسين وبقية الأمة الأبرار، والذات في هذه الحالة ليست مجرد النسخة الرسمية التي يقدمها الفقهاء والعامّة للإسلام على أنه مجرد مجموعة من العبادات والممارسات، بل العكس فالإسلام عند شريعتي يتحول لحركة دائمة نحو الكمال والمطلق، ومن ثم فإن إسلام شريعتي هو دائما إسلام تائر ومتغير ومنتصر لقضايا الضعفاء والمسحوقين في الأرض، فالدين عند شريعتي مرادف للعالم وضياح أحدهما يستتبع ضياح الآخر.

ويرى شريعتي انه من أجل العودة إلى الذات الإسلامية لابد من قطع ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتعلق بالفرد وهي مرحلة بناء الذات الثورية، والمرحلة الثانية لا تتفصل عن الأولى وتتمثل في تصحيح مفاهيم الدين في المجتمع، والمرحلة الثالثة تتمثل في العمل على قيام إسلام عالمي أسمى لا تكونه قومية أو نعرات مذهبية، بل أن يكون الإسلام الرسالة هو الجنسية وهو الوطن.

وعلى الرغم من وفاة شريعتي قبل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران بعامين إلا أنه يعتبر المفكر والمنظر الأول للثورة الخمينية، ونظرا لأن كتبه ومؤلفاته الداعية إلى القضاء على الملكية البهلوية والقيام بثورة اجتماعية شاملة ضد البناء الطبقي - انتشرت في إيران على نطاق واسع سواء بين أبناء الطبقة المتوسطة الساخطة من الطلاب وخريجي المعاهد العليا وشباب المفكرين، أو بين رجال الدين المستيرين، كما طالعتها الطبقة المثقفة الإيرانية، هذا بالإضافة إلى محاضراته الأسبوعية المنتظمة ومن هنا استطاع شريعتي اجتذاب العديد من الشباب والطبقات الوسط المتعلمة، بالإضافة إلى أخذ أهم الحركات الصرية المسلحة "حركة مجاهدي خلق" للاستماع له وتبنى أفكاره. ومن هنا كانت هذه القطاعات أكثر استعدادا وتقبلا لفكرة الخروج على الشاه والثورة في النهاية.

مأزق التغيير - الإصلاح في إيران

د. حسن أبو طالب

مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بالرغم من الفوز الكبير الذي حققه الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بحصوله على نسبة ٧٧,٨٪ من جملة الأصوات الصحيحة، ومن قبل، الفوز الكبير لمؤيدي أفكاره الإصلاحية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في فبراير ١٩٩٩، وبما ضمن لهم الغالبية بما يفوق الثلثين، فمن المؤكد أن تيار الإصلاح يواجه معضلة كبرى في تطبيق تلك الإصلاحات التي ينادي بها. والتطبيق المعنى هنا هو ببساطة شديدة القدرة على تمرير قرارات وقوانين وسياسات تعكس الأفكار الإصلاحية الكبرى، بحيث تصبح واقعا معمولاً به في جملة دولا العمل وحركة المجتمع والمؤسسات في آن واحد. ومثل هذه المعضلة تعد من نقاط الضعف الرئيسية في حركة الإصلاح الإيرانية التي يعبر عنها الرئيس خاتمي. وكثيراً ما ركز أنصار التيار المحافظ على هذه النقطة تحديداً لإظهار عجز خاتمي وأنصاره عن تحقيق مراميهم. وأثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، كانت معظم وعود المنافسين التسعة الآخرين لخاتمي منصبه على فكرة تشكيل الحكومة القوية القادرة على تطبيق ما تعد به الشعب، وتلمح إلى ضعف حكومته الأولى وتردده شخصياً في اتخاذ القرارات المناسبة.

لقد مثل الانتصار الكبير الذي حققه خاتمي نوعاً من الرد الشعبي المضاد لمثل هذه الانتقادات، ونوعاً من الاحتضان والتأييد الواضح والصريح للرئيس وأفكاره الإصلاحية، ورسالة احتجاج قوية للقوى المحافظة مفادها أن التيار الشعبي العام يدرك تماماً مسئوليتهم في عدم تحويل أفكار الإصلاح إلى سياسات ناجزة، وأنه - أي التيار الشعبي العام - قد أعاد تجديد ثقته في الرئيس خاتمي وأعطاه فرصة أخرى لاستكمال مهمته. ومثل هذه الرسالة الشعبية لا تعنى

بالقطع رفض الجمهورية الإسلامية بالمطلق، ولا رفض القيم الدينية بالمطلق، كما ذهبت بعض التحليلات المتسرعة التي وصلت إلى حد القول أن فوز خاتمي الكبير هو هزيمة للنظام الأصولي برمته ورفض للمجتمع الديني والدولة التي يقودها رجال الدين، وإنما هي رسالة فحواها أن غالبية الشعب الإيراني مع قراءة أخرى للجمهورية الإسلامية وقراءة أخرى للقيم الدينية وعلاقتها بحركة المجتمع، غير تلك التي يعبر عنها رجال الدين النافذين في مؤسسات النظام المختلفة.

وبالرغم من كل ذلك فمن الصعب إنكار المأزق الكبير الذي يواجهه الرئيس خاتمي وأنصاره. وهو مأزق مركب وله أكثر من وجه وأكثر من سبب، وله أيضاً أكثر من مشهد مستقبلي.

ومثل هذا المأزق المركب متعدد الوجوه والأسباب يقوم على دعامين متكاملتين: الأولى نابعة من طبيعة عمل النظام والعلاقات فيما بين مؤسساته المختلفة كما يحددها الدستور، بما في ذلك الصلاحيات المتواضعة المناطة للرئيس مقارنة - على سبيل المثال - بصلاحيات المؤسسات الأخرى، وعلى رأسها الولي الفقيه ذي الصلاحيات الواسعة جداً. والثانية تنبع من طبيعة حركة الإصلاح نفسها كما طرحها الرئيس خاتمي وكما تلقاها الاصلاحيون، وما يموج في داخلها من تيارات تختلف فيما بينها حول العديد من التطبيقات والنهائيات المرجوة والخطوات التي يفضل إتباعها. وفيما يلي توضيح لما تم إجماله.

أولاً - طبيعة عمل مؤسسات النظام:

يحدد الدستور عمل النظام عبر تفاعل مجموعة مؤسسات باعتبار أن دورها المركزي هو الحفاظ على هوية

النظام الإسلامية. بعبارة أخرى أن المؤسسات القائمة هي لخدمة منظومة قيم معينة، يُفهم أنها تعبر عن الإسلام كما حدده الإمام الخوميني وأنصاره، وهم الذين يمثلون التيار التقليدي أو المحافظ، ويتفقون فيما بينهم على هذه المنظومة، والتي هي في جوهرها قراءة معينة للإسلام ولقيمه ولكيفية سير دولا العمل - داخليا وخارجيا - والمجتمع وفقا لها. وبالطبع فإن وجود هؤلاء في المؤسسات المختلفة وسيطرتهم على أعمالها شكل بالضرورة مصالح كبرى لهم في كافة المجالات والنطاقات، ويات من الصعب عليهم أن يتخلوا عنها بسهولة أو دون مقاومة.

ويرى القائمون على هذه المؤسسات (تحديدا : مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الخبراء والأجهزة الأمنية والاستخباراتية ومن ورائها الحوزات الدينية، لاسيما في قم ومشهد) وجلهم من رجال الدين أن دورهم الأساسي يتمثل في الحفاظ على الثورة وفق قراءتهم الخاصة لها وفي منع انحرافها، عبر منع المجتمع من أن يتخلى عما يروونه أهدافها وقيمتها الكبرى.

وانطلاقا من هذه القناعة الكبرى، يقف هؤلاء بالمرصاد لأية أفكار أو سياسات أو برامج يرونها مخالفة لروح الثورة أو مصالحهم فيها، ولذلك فإن قيمة الأصوات الشعبية التي ذهبت الى خاتمي في ولايته الأولى أو الثانية، وأيضا التي ذهبت الى الإصلاحيين في انتخابات فبراير ١٩٩٩ لا تعنى شيئا بالنسبة لهم، اللهم أن هناك تيارا شعبيا جارفا وقع تحت تأثير الأفكار المضادة والشريرة، ويات أقرب الى الخروج من عباءة الثورة ومظلتها، وليس تيارا شعبيا جارفا راغبا في تعديل الأوضاع وتصحيح الاختلالات البنيوية الكبرى التي تعيشها البلاد، وأن هذا التيار بحاجة الى مواجهة شديدة وتقويم أكثر شدة، عبر الوقوف أمام مطالبه وإعاقة عملها والحيلولة دون تحويلها الى أسس عمل للمجتمع أو مؤسسات البلاد. وهو الأمر الذي طبع العلاقة بين المؤسسات القائمة المهيمن عليها من قبل المحافظين من جهة، وبين مؤسسة الرئاسة والبرلمان من جهة أخرى طوال فترة الولاية الأولى لخاتمي، والذي يرجح استمرارها بدرجة أو بأخرى طوال الولاية الثانية. وإن كان ذلك لا يمنع حدوث نوع من المهادنة أو التعاون الجزئي في مجالات معينة ولكن وفق شروط سنأتى على ذكرها لاحقا.

ثانيا . طبيعة حركة الإصلاح الخاتمية :

أ - حدود الانجاز : يدرك الإصلاحيون الإيرانيون حدود إنجازاتهم التي تحققت طوال السنوات الأربع الماضية جيدا، ويدركون أيضا حجم الصعوبات التي واجهوها، والتمن الكبير الذي مازال عليهم أن يدفعوه في سبيل أن يرسخوا من الإصلاحات المنشودة. ويدركون أيضا أن النجاح الكبير الذي أصابوه لا يمثل سوى خطوة صغيرة جدا في مشوار طويل حافل بالصعاب والعقبات، وهو نجاح يقتصر حتى هذه اللحظة على إشاعة الحريات في الفضاء الاجتماعي والسياسي العام، وعلى بذر فكرة أو مبدأ الإصلاح في المجتمع، وتثبيتها في الحوار العام، وجعلها محصنة بتأييد

الناس بصورة لا تخطؤها العين.

وبالرغم من أن الولاية الأولى للرئيس خاتمي لم تسلم من الصعوبات السياسية التي تمثلت في الحملة المتواصلة من قبل القوى المحافظة على دعاة الإصلاح كأفراد وصحف ومنتديات وطلاب، فضلا عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي أثرت على معيشة الغالبية العظمى للمواطنين الإيرانيين، فإن تأييد مبدأ الإصلاحات جاء كأولوية شعبية على ما عداها من قضايا، مع الأمل «شعبيا ورسميا» أن تشهد الولاية الثانية تحسنا في الأحوال المعيشية بصفة عامة، وفي التصدي لقضايا البطالة والبيروقراطية والفساد وتسلط الأجهزة الأمنية بصفة خاصة.

إن هذا التأييد الشعبي الكبير لمبدأ الإصلاحات وشعاراته الكبرى يطرح بدوره تساؤلا جوهريا حول المعنى الحقيقي لهذه الإصلاحات المرجوة. وهنا يقابل المرء بخليط من الأفكار والدعوات، التي تبدأ من نقطة الانقلاب على أسس النظام القائم وبالتالي إقامة نظام جديد، وتنتهي عند نقطة الحفاظ على النظام القائم بما في ذلك عاموده الركيز؛ أي مبدأ الولي الفقيه، مع إجراء تجديدات في آليات عمل النظام وإحداث ترميمات في بعض المؤسسات من حيث طبيعة دورها وتركيباتها، مع الاحتفاظ بمنظومة القيم الإسلامية كمنظومة إرشاد وتوجيه في أسسها الكلية، وفي الوقت نفسه الاعتراف بوجود قراءات مختلفة لبعض هذه المبادئ والأفكار الإسلامية الكبرى.

ب - القراءة الخاتمية للإصلاحات : معروف أن الأفكار الكبرى التي ادخلها خاتمي في القاموس السياسي الإيراني صديدة، مثل إرساء دولة القانون وبناء المجتمع المدني الإسلامي والسيادة الشعبية وتعميق الحريات، والقبول بقراءات متعددة للقيم الإسلامية ودورها في المجتمع، والتطوير الاجتماعي/السياسي، وإيجاد مصالحة مع الخارج عبر الحوار السياسي، والتخلي عن سياسات تصدير الثورة بالعنف أو بالتدخل في شئون الآخرين، واستعادة إيران لدورها الإقليمي والدولي من خلال سياسات حسن الجوار، وحوار الحضارات والاندماج التدريجي في النظام العالمي دون التخلي عن الرسالة الإسلامية.

إن مثل هذه الأفكار الكبرى تقبل التطبيق عبر سياسات وآليات مختلفة على الأصعدة القانونية والمؤسسية والحركية، تماما كما تقبل أن تتعدد القراءات الخاصة بها من وجوه عديدة، قد تتفق أحيانا وقد تختلف أحيانا. ومن ثم فهناك تعددية في معنى الإصلاح نفسه، وهناك المتشددون فيه والذاهبون الى حد الطلاق التام مع منظومة القيم الإسلامية، وهم ما يمكن تسميتهم بالانقلابيين. وهناك التجديديون، أي الذين يقبلون تجديد وإصلاح وسائل عمل الجمهورية الإسلامية، وليس الانقلاب عليها، وإعادة بناء الأدوار المختلفة لمؤسساتها ورسم علاقة جديدة فيما بين هذه المؤسسات وبعضها. وهؤلاء أيضا درجات مختلفة، وأهم ما يجمع بينهم هو الالتزام بالقيم الإسلامية ومبدأ

الجمهورية الإسلامية، مع فهم خاص لدور الولي الفقيه ينطلق من كونه وليا يستمد سلطاته من الشعب، ويعمل على خدمتهم، وأن يكون واضح الصلاحيات، ولكن دون إطلاق في هذه الصلاحيات، مع قدر من المحاسبة الشعبية. واللافت للنظر هنا أن حجم مؤيدي الدعوة الانقلابية هم أقل كثيرا جدا من هؤلاء الذين يؤيدون مبدأ إصلاح النظام وتجديد آلياته.

وفيما يتعلق بخاتمي نفسه، فيصعب وضعه في خانة الانقلابيين، وفي المقابل يسهل وصفه بأنه رمز التجديد تحت مظلة النظام القائم، فهو من ناحية أولى، إبن المؤسسة الدينية ولم يأت من خارجها. ومن ناحية ثانية فلا يوجد في أفكاره التي بَشَّرَ بها وقام بنشرها في ثلثيا المجتمع الإيراني ما يذهب إلى نفي دور الدين أو إلغائه، أو إنكار مبدأ الولي الفقيه، ولا يرفض أن يقوم رجال الدين بالحكم المباشر، ولكن الأمر يتعلق بأي رجال دين وأي قراءة يقدمونها. وكل ما هنالك أنه قام بالمزج أو بالأحرى إحداث مصالحة فكرية وسياسية بين نموذج الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، وبين دعوات ومبادئ الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني من جهة أخرى، عبر اعتبارها آليات للتعبير عن إرادة الشعب والتغيير السلمي للسلطة، وليست نطاقات فكرية أو سياسية. تحت مسميات العلمانية أو الليبرالية. متناقضة بالضرورة مع النظام الإسلامي، الذي يظل له الحكم عبر سيادة قيمه ومبادئه. ويؤكد خاتمي - كما جاء في مؤتمر صحفي قبل ثلاثة أيام من الانتخابات الرئاسية - أن لا خطاب لديه سوى خطاب الثورة والنظام الإسلامي والدستور، وأن الإصلاحات التي ينادي بها هي بمثابة دفاع عن الدين الذي يؤمن طموحات الشباب اليوم وحاجاتهم، وأنه لن يستسلم لتلك الدعوات التي تأتيه من نواحي عدة للإنغماس في حالة عنف سواء لمواجهة الخصوم أو لتطبيق ما ينادي به من إصلاحات.

ومما يؤخذ على خاتمي تركيزه على الشعارات السياسية والفكرية أو ما يسمى بالتنمية السياسية، وتجاهله للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو انتقاد مردود عليه ولو جزئيا، إذ لا يمكن تجاهل المصاعب والعقبات القانونية والإدارية والسياسية التي اجتهدت فيها القوى المحافظة لاستنزاف المشروع الخاتمي سياسيا ومعنويا، من خلال افتعال أزمة جديدة كل تسعة أيام حسب ما أعلنه خاتمي نفسه، واستطاعت بالفعل أن تحقق الكثير من النجاح من وراء تلك الأزمات، على الأقل من زاوية إغلاق الكثير من الصحف الإصلاحية وسجن عدد من رموز الإصلاحيين وإبعاد بعضهم عن المناصب الرسمية التي شغلوها. ناهيك عما أثارته هذه المواجهة القانونية/السياسية من غبار كثيف حول عدم استقرار الحياة السياسية والأمنية في إيران، مما حال دون إعطاء التركيز المناسب للأمور الاقتصادية بما فيها وضع تصور متكامل للتطوير والتحديث وجذب الاستثمارات الداخلية قبل الخارجية.

ج. العلاقة بين الاقتصادي والسياسي: إن هذه المآخذ

على فترة خاتمي الأولى، تثير بدورها العلاقة بين السياسي والاقتصادي في الحركة الإصلاحية، وأيهما له الأولوية على الآخر. والمسألة ليست بالقطع ترتيبا زمنيا أو نوعا من التعاقب والتتالي، فذلك مما لا يمكن تطبيقه عمليا، فالأمور الاقتصادية تفرض نفسها في كل وقت ولا يمكن لأي حكومة أن تتجاهلها بالكلية أو تؤخرها إلى حين استكمال جانب سياسي أو ثقافي مهما كانت أهميته ودرجة الإلحاح فيه. إذا فالمسألة إنما تعني بحجم الجهد والاهتمام الذي يجب بذله لكل مجال على حدة. ثم إذا كانت الأفكار الكبرى في المجال السياسي والفكري باتت واضحة لدى الفالبيين من الإصلاحيين، فما هي الأفكار الكبرى في المجال الاقتصادي، والتي يمكن بلورتها في برنامج اقتصادي واضح المعالم يخص التطوير والتحديث والتنمية. وهنا نكاد لا نلمح لدى الإصلاحيين الإيرانيين استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم، سواء اتفقت في أفكارها الكبرى مع الأفكار المطروحة في الفضاء السياسي أم لا. والاستراتيجية المعنية لابد وأن تلمس دور القطاع العام وهل يجب خصخصته أم لا ؟ وأين دور القطاع الخاص الإيراني ومساحته ؟ وما هو حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي في البرامج الاقتصادية الإيرانية ؟ وما هي الضمانات والعناصر الجاذبة لذلك ؟ وما هو موقع القطاعات غير النفطية في برامج التحديث الاقتصادي ؟ وكيف يمكن توسيع مساحتها ؟ وغير ذلك من القضايا الاقتصادية الكبرى.

ومن المآخذ الأخرى على الحركة الإصلاحية، على الأقل كما أبرزتها تجربة السنوات الأربع الماضية - والحديث هنا لا يعني خاتمي كشخص أو كمستؤول - عدم الاعتداد بالدرجة المناسبة بالتعاون مع مرشد الثورة من أجل تطبيق الإصلاحات المطلوبة. بل إن قطاعا من الإصلاحيين كان يضع المرشد في خانة القوى المناهضة للإصلاحات، وأنه محسوب تماما على القوى المحافظة، بما يعنيه ذلك من اعتباره خصما. وهو ما استفاد منه المحافظون سواء بوعي أو بحكم التداعيات التلقائية لموقف هؤلاء الإصلاحيين.

ومجمل ما سبق، أننا أمام خريطة فكرية سياسية مليئة بالتفاصيل والثغرات معا، والاثنان معا يكشفان عن خلافات جوهرية داخل معسكر الإصلاحيين، بما في ذلك تبعات لا يمكن إغفالها. لكن الأمر الأهم هنا أن شعبية خاتمي الجارفة، والتي تجعله بمثابة رمز للعملية الإصلاحية برمتها، لا تخلو من مخاطر مستقبلية. فالرجل حسب الدستور لن يمكنه أن يرشح نفسه مرة ثالثة، وإذا ما نفذت سنوات حكمه الأربع المقبلة دون أن تقود إلى ترسيخ الإصلاحات في صورة علاقات قانونية مستقرة، ودون أن يحدث قدر مناسب من التطوير الاقتصادي وتحسين أحوال غالبية المواطنين، فقد يؤدي ذلك إلى سيادة شعور بخيبة الأمل الشعبية من عملية الإصلاح التدريجية السلمية تحت مظلة النظام بالصورة التي طرحها خاتمي، ومن ثم فقد يؤدي ذلك إلى البحث عن بدائل أخرى، بما في ذلك العنف والتغيير القسري والخروج من عباءة النظام. وقد يرد البعض

من الإصلاحيين على مثل تلك المخاوف ، بأن رمزية خاتمي وشعبيته الجارفة ، هي جزء من الصورة ، أما الجزء الثاني فهو أن الحركة الإصلاحية الإيرانية باتت حركة شعبية متشعبة في المجتمع الإيراني، وأنها قادرة على إنتاج رموزها دوماً.

د . البنى التنظيمية للإصلاحيين: إن الخلاف في معنى الإصلاح ومساحته وحدوده، هو شق أول في الخريطة المعقدة التي يعمل في ظلها الإصلاحيون، فهناك أيضاً تعدد في البنى التنظيمية. فهناك تشكيلان دينيان بارزان يدور في فلكهما الإصلاحيون الإيرانيون ، وهما رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون ، والتي ينتمي إليها الرئيس خاتمي والشيخ مهدي كروبي رئيس البرلمان، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي يقل عدد أعضائها عن مائة ، ولكنها تشكل منظمة النخبة الدينية الإصلاحية ، ومن أبرز أعضائها نائب رئيس البرلمان بهزاد نبوي في الدورة السابقة ، والذي لم يرشح نفسه في انتخابات هيئة الرئاسة للبرلمان في دورته الجديدة ربما لدافع التفرغ لمنصب حكومي مرتقب في حكومة الرئيس خاتمي الثانية، ومحمد سلامتي الأمين العام للمنظمة ومحسن أرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان.

أما المنظمات الأخرى التي تقترب من كونها أحزاب سياسية ، فمنها حزب جبهة المشاركة الإسلامية الذي تشكل في أعقاب الفوز الأول للرئيس خاتمي مايو ١٩٩٧ ، وأمينه العام محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس خاتمي، ومن أبرز شخصياته مرتضى حاجي وزير التعاون في حكومة خاتمي ، وعلى شكوري راد عضو هيئة رئاسة البرلمان ، ومحسن ميردامادي رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية.

أما حزب كوادر البناء المقرب من الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني ، فتركيزه الأكبر على البناء والإعمار وترجيح المصلحة الإيرانية في المجال الخارجي، ويدعو أنصار الحزب وغالبيتهم من التكنوقراط والفنيين إلى الاقتصاد الحر . ومن أبرز رموزه عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد في حكومة خاتمي الأولى الذي قدم استقالته قبل حوالي العام تحت ضغط من القوى المحافظة ، وفائزة رافسنجاني وابن عمها على رافسنجاني النائب في البرلمان الحالي ، ومصطفى هاشمي طبا الذي قام بترشيح نفسه أمام خاتمي في الانتخابات الأخيرة، وغلام حسين كرياسجي الأمين العام للحزب ، والذي شغل منصب عمدة طهران وتمت محاكمته بتهمة الرشوة والاختلاس وسجنه.

كما يوجد حزب العمل الإسلامي والذي يولي عناية خاصة بقضايا العمال والأجور ، ويتركز خطابه على الطبقة العاملة وتعزيز دورها وإصلاح أحوالها. ومن رموزه النائب في البرلمان على رضا محجوب الأمين العام لمؤسسة بيت العامل.

وهناك حزب التضامن الذي تشكل قبل انتخابات ١٩٩٧ ، ويتولى أمانته العامة محمد رضا راه جمني، وله صحيفة تسمى "التضامن" ، تدعو إلى الاعتدال وعدم التطرف

والحفاظ على منجزات الثورة الإسلامية وتأمين الرفاهية ، حسب ما ينص النظام الداخلي للحزب.

وهناك أيضاً تجمع قوى خط الإمام ، الذي يعبر عن اليسار الإصلاحي ، وأبرز رموه النائب هادي خامنئي شقيق مرشد الثورة آية الله على خامنئي. وأخيراً مكتب تعزيز الوحدة الذي يمثل الحركة الطلابية الإصلاحية في الجامعات الإيرانية.

إن هذا التعدد في البنى التنظيمية للإصلاحيين بقدر ما يقدم دليلاً على الانتشار، بقدر ما يقدم قرينة على وجود اجتهادات في الرأي وأساليب الحركة السياسية. وهو تعدد محمود دوراً ونتيجة طالما أن هناك أفكاراً جامعة محل توافق عام إن لم يكن إجماع ، ويزداد الأمر حسناً إذا ما توافرت وسائل التنسيق الدوري والقناعة بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه. وهو أمر يبدو غائباً إلى حد كبير كما أظهرته الحملة الانتخابية للرئيس خاتمي. ولا يعني التنسيق والالتزام الاتجاه إلى توحيد الأفكار وتطابق المواقف السياسية، بقدر ما يعني حشد الجهود والطاقت المختلفة بهدف تحقيق أهداف محددة ، ومواجهة عقبات بعينها. وهنا يظهر اختبار آخر، يتعين على الإصلاحيين مواجهته في الفترة المقبلة.

خاتمة :

ثمة فوز كبير حققه الرئيس خاتمي والحركة الإصلاحية، ولكنه فوز حافل بالصعاب، فمن ناحية أولى، لا يعني إطلاقاً انتفاء المسببات التي تؤخر الإصلاحات ، ومن ناحية ثانية، لا يعني توافر قدرة مطلقة للإصلاحيين للقيام بسلسلة أفعال تؤدي إلى إلغاء ازدواجية القائمة في السلطة والاقتصاد وما هو أكثر من ازدواجية في مجال الأمن، وهي الازدواجيات التي تعيق الإصلاحات وتحد من تأثيرها العملي ، ومن ناحية ثالثة، لا يقود تلقائياً إلى إحداث تحقيق تحسن ملحوظ في المجال الاقتصادي. ومعنى ذلك أن هذا الفوز مازال قاصراً حتى بالرغم من شعبيته الكبيرة. وهنا يتبلور مأزق الإصلاحيين الإيرانيين.

ولعل تغيير جانب أو أكثر من الجوانب المتعلقة بسلوك الإصلاحيين أنفسهم ، إلى جانب شروط أخرى بالطبع تتعلق بالقوى المضادة أو المناهضة لإصلاحات خاتمي ، من شأنه أن يعطي فرصة أفضل للاستمرار في العملية الإصلاحية ، وبحيث لا تنتهي مع ولاية خاتمي الثانية أو تفقد طبيعتها السلمية وتتحول إلى حركة عنف. ولعل شرط التعاون مع مرشد الثورة ، وتجاوبه مع مثل تلك الأفكار والسياسات يمكن أن يفتح الباب أمام تغيير ملموس في مواقف القوى المحافظة المناهضة للمشروع الخاتمي. وهو شرط تابع لشرط آخر لا بد أن ينهض به أولا الإصلاحيون أنفسهم ، يتعلق بمراجعة أوجه القصور في سياستهم الكلية على ضوء خبرة السنوات الأربع الماضية، وبما يقود إلى نوع من الاتفاق على حد أدنى من الأفكار والسياسات ومشروعات القوانين، ليكون محورا لحركتهم الجماعية المتناسقة إن لم يكن على المجتمع ككل، فيكون في مواجهة القوى المحافظة.

الانتخابات الرئاسية الإيرانية: دلالات النتائج

أحمد منيسى

الماضي (فبراير ٢٠٠٠) والتي فاز بموجبها التيار الإصلاحى بمعظم مقاعد مجلس الشورى قد أكدت أن الغالبية العظمى من الشعب مع عملية الإصلاح، بيد أن المشهد منذ ذلك الحين قد تبدل كثيراً، حيث أنهى خاتمة فترة ولايته الأولى دون تحقيق الحد الأدنى من برنامج الانتخابى، وهو ما أوقعه فى حالة شديدة من التردد بشأن الترشيح مرة أخرى، حسمها فى اللحظة الأخيرة بخوضه المعركة الانتخابية.

ارتفاع معدل المشاركة فى العملية الانتخابية ترشيحاً وانتخاباً، فعلى صعيد الترشيح، فقد بلغ عدد الذين تقدموا للترشيح ٨١٧، وهو أكبر عدد فى تاريخ الانتخابات الرئاسية الإيرانية منذ اندلاع الثورة عام ١٩٧٩، واللافت فى هذا الإطار الإقبال الواسع من قبل الشباب والمرأة على عملية الترشيح، حيث بلغ عدد المرشحات أكثر من ٤٥ سيدة، وهذا أمر له دلالاته الخاصة فى بلد يقوم فيه النظام السياسى على الأيديولوجيا الإسلامية. وقد أقر مجلس صيانة الدستور المكلف بتحديد أهلية من يخوض الانتخابات فعلاصاحية ١٠ مرشحين من بين الذين تقدموا بطلبات ترشيح، وهو ما أدى إلى حدوث ثراء وتنوع فى برامج المعركة الانتخابية.

أما على صعيد عملية التصويت، فقد بلغت نسبة المشاركين فى الاقتراع أكثر من ٦٥ ٪، وعلى الرغم من أن هذه النسبة أقل من مثيلتها فى الانتخابات الماضية، إلا أن عدد الأصوات التى حصل عليها خاتمة هذه المرة أكبر من العدد الذى حصل عليه فى انتخابات ١٩٩٧، حيث حصل على ٢١ مليوناً و ٥٩٤ ألفاً و ٧٠ صوتاً إضافة إلى ٦٤٩٨٢ صوتاً من خارج البلاد، فى مقابل ١٧٨، ٠٧٨، ٢٠ عام ١٩٩٧.

بيئة جديدة:

أجريت الانتخابات فى ظل بيئة حملت العديد من المتغيرات الجديدة، منها:

- تبلور حالة الفرد داخل خريطة التيارات السياسية فى ثلاث اتجاهات، فبالإضافة إلى معسكر المحافظين والمعتدلين تأكد وجود تيار ثالث قاعدته الرئيسية حزب كوارد البناء

فى الثامن من يونيو (الماضى) أجريت الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وهى الانتخابات الثامنة التى تشهدها إيران منذ اندلاع الثورة الإسلامية فى العام ١٩٧٩، والرابعة التى تشهدها البلاد منذ وفاة آية الله الخومينى فى ١٩٨٩، وهى الفترة التى بدأت فيها إيران تتخلى عن الطابع الأيديولوجى الحاد الذى صبغ التوجهات السياسية على الصعيد الداخلى والخارجى إبان العقد الأول للثورة، وكان السيد على أكبر هاشمى رافسنجاني الذى يشغل حالياً منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام قد فاز ١٩٨٩ و ١٩٩٣ وفى انتخابات عام ١٩٩٧ حقق السيد محمد خاتمة بمشروعه الإصلاحى نصراً حاسماً على منافسه المحافظ على أكبر ناطق توري الذى كان يشغل حينئذ منصب رئيس مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان).

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الرئيس محمد خاتمة، وذلك بعد حصوله على ٧٧, ٨٨ ٪ من الأصوات، وهى نسبة أكبر من تلك التى حصل عليها فى انتخابات مايو ١٩٩٧، وقد جاء هذا الفوز بهذه النسبة ليمثل مفاجأة للإصلاحيين قبل المحافظين، حيث أن أكثر استطلاعات الرأى تفاؤلاً كانت تعطى لخاتمة ٦٥ ٪ من الأصوات على الأكثر.

وقد حل فى المرتبة الثانية أحمد توكلى الذى حصل على نسبة ١٥, ٦١ ٪ ثم على شمسخانى الذى حصل على نسبة ٢, ٦٢ ٪، وكان خاتمة قد حصل فى انتخابات ١٩٩٧ على ٦٩, ٥ ٪ من اجمالي الأصوات.

أهمية خاصة:

حظيت الانتخابات بأهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى العديد من الاعتبارات، والتى يأتى فى مقدمتها:

- كانت هذه الانتخابات بمثابة إعادة تجديد الثقة للرئيس خاتمة ومشروعه الإصلاحى الذى صعد به إلى قمة السلطة فى انتخابات ربيع ١٩٩٧، أو ما يعرف فى القاموس الإيرانى بملحمة الثانى من خرداد، وهو الشهر المقابل لشهر مايو فى التقويم الافرنجى الذى أجريت فيه هذه الانتخابات. وكانت الانتخابات البرلمانية التى شهدتها إيران فى مطلع العام

المحسوب على الرئيس رافسنجاني، حيث دعم هذا التيار اثنين من المرشحين العشرة الذين خاضوا المعركة الانتخابية وهما: مصطفى هاشمي طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون التربية الدينية والدكتور عبدالله جاسبي رئيس الجامعة الإسلامية الحرة. وكان هذا التيار جزءاً من تيار الاعتدال في انتخابات ١٩٩٧ ثم أخذ ينمو إلى الاستقلال منذ انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الأخيرة.

التركيز على قضية الإصلاح كأهم قضية في الملف السياسي، واللافت في هذا الإطار أن جميع المرشحين دون استثناء قد رفعوا شعار الإصلاح، وانصب جزء كبير من الحملة الانتخابية للمرشحين المحسوبين على التيار المحافظ على نقد غلاة المتطرفين في هذا المعسكر، ولكن حدود الإصلاح المطلوب قد دارت في إطار الالتزام بأسس أيديولوجيا الثورة وفي مقدمتها ولاية الفقيه. بعبارة أخرى فقد جرت المعركة الانتخابية ليس في إطار الخيار بين الإصلاح أو الانفلاق كما كانت معركة ١٩٩٧، وإنما دارت على أرضية الإصلاح.

أولوية البعد الاقتصادي لا السياسي كما كان الحال في انتخابات ١٩٩٧، وذلك بسبب الأزمات السياسية التي لاحقت خاتمي منذ وصوله إلى السلطة وحالت دون تحقيق الطفرة المأمولة على الصعيد الاقتصادي من أجل تجاوز ميراث الأزمة التي صورتها فترة حكم رافسنجاني التي امتدت ٨ سنوات. اعطاء أهمية خاصة للملف الأمني، وذلك بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد خلال حكم خاتمي، والتي كان أهم مظاهرها سلسلة الاغتيالات السياسية التي طالت نشطين في معسكر الإصلاح، وأحداث خرم آباد التي وقعت في أغسطس ٢٠٠٠.

التركيز على أهمية التواصل مع الولايات المتحدة وإنهاء حالة العداء معها، بشرط أن تغير واشنطن نظرتها التقليدية لإيران.

أي مستقبل؟

بعد الفوز الكاسح الذي حققه الرئيس خاتمي، فإن التنازل حول مستقبل معركة الإصلاح أصبح أكثر إثارة. وفي هذا الإطار، فإن الكثيرين يعتقدون خطأ بأن مسيرة الإصلاح في الولاية الثانية لخاتمي سوف تصبح أكثر سهولة، وذلك استناداً إلى نسبة التأييد العالية التي حصل عليها خاتمي والتي فاقت النسبة التي حصل عليها في انتخابات مايو ١٩٩٧ - كما ذكرنا سلفاً - ولكن يبدو أن العكس هو الصحيح تماماً، حيث أن هناك العديد من التحديات التي سوف يواجهها خاتمي والتي من المتوقع أن تكون أكبر من تلك التي واجهها خلال ولايته الأولى (٩٧ - ٢٠٠١)، وتتمثل مفردات هذه التحديات فيما يلي:

سوف يتعرض خاتمي خلال ولايته الثانية لمزيد من الضغوط الشعبية لتنفيذ مشروعه الإصلاحية وتعويض ما عجز عن فعله خلال الولاية الأولى، حيث أن هذا المشروع، وتحت وطأة الصراع مع المحافظين، لم يجد طريقاً من الأمل لكي ينفذ على أرض الواقع، على النحو الذي جعله ما يزال عالقاً في الفضاء السياسي الإيراني.

هذه الضغوط سوف تدفع خاتمي ليكون أكثر جرأة في طروحاته السياسية، الأمر الذي سوف يصعد حدة المواجهة مع المحافظين، وهي مواجهة تميل موازين القوة فيها لصالحهم، لأنهم قابضون على مفاصل صنع القرار في النظام السياسي الإيراني.

في إطار هذا المشهد، سوف يجد خاتمي نفسه في وضع شديد الارتباك، حيث أنه يعلن أن هناك حدوداً لحركته قد تحبط توقعات الذين جاءوا به ثانية إلى السلطة.

وإذا كانت معركة الإصلاح تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي سوف تواجه خاتمي خلال ولايته الثانية، فإن الملف الاقتصادي يمثل تحدياً لا يقل خطورة، حيث صبت حكومة خاتمي جل جهودها خلال السنوات الأربع السابقة على الشأن السياسي، ولذلك لم تستطع تحقيق الطفرة المأمولة على الصعيد الاقتصادي من أجل تجاوز ميراث الأزمة التي ورثها عن فترة حكم الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني والتي امتدت لمدة ثماني سنوات.

وربما يعتقد الكثيرون خطأ أيضاً أن المعركة القادمة للمعتدلين مع التيار المحافظ سوف تكون أخف وطأة استناداً إلى عدم تقدم هذا التيار بمرشح رسمي يمثله في الانتخابات، حيث أن هذا السلوك لا يعبر في الحقيقة عن ضعف وإنما عن الحرص على عدم دخول معارك معروفة أنها خاسرة سلفاً، حيث أدرك المحافظون أن خاتمي عائد إلى السلطة لا محالة، ففضلوا الانزواء وادخار جهدهم للمعارك القادمة.

ورغم أن الصراع بين المعتدلين والمحافظين سوف يتخذ في المرحلة القادمة شكلاً جديداً أهم ملامحه اقرار مشروع الإصلاح، وسوف يدور هذا الصراع حول هوية ذلك الإصلاح، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه المرحلة ستكون أكثر يسراً، فالمطلوب من التيار المعتدل أن يقدم برامج لهذا الإصلاح تكون محددة المعالم، وهو لا يمتلك أجندة واضحة في هذا الشأن، مما يعني أن المعركة القادمة سوف تدور على أكثر من محور وليس حول مفهوم واحد أو محور واحد.

وهنا يبدو أن خاتمي سوف تكون عليه مهمة ثقيلة تتطلب تفعيل علاقة التواصل مع رموز التيار المحافظ الذين يسيطرون على قمة مؤسسات النظام السياسي، وذلك من أجل دفع مشروعه الإصلاحية قدماً بصيغة توافقية.

أما على صعيد التطور المستقبلي لخريطة القوى السياسية الإيرانية، فالمؤكد أن حالة الصراع بين المعتدلين والمحافظين خلال الفترة القادمة سوف تعمل المزيد من الفرز داخل هذه الخريطة، على النحو الذي يغير معالم الصراع التقليدي في الساحة السياسية الإيرانية، والذي يدور بين فصليين هما التيار المعتدل والتيار المحافظ، حيث من المتوقع أن تكون هناك خلافات داخل معسكر المعتدلين الفضايف حول حدود عملية الإصلاح، الأمر الذي سوف يحدث انقسامات كبيرة بداخله. أما على صعيد التيار المحافظ، فالمؤكد أن الجناح التجديدي به سوف ينفصل نهائياً عنه، ومن المحتمل أن يلحق هذا المعسكر بالجناح الذي يمثله خاتمي في التيار المعتدل، وبذلك تتشكل خريطة قوى سياسية جديدة.

الإصلاحيون والمحافظون في إيران... جدل المنفعة المتبادلة!!

سعيد عكاشة

باحث مصري

الذي حسم التغيير من نظام الشاه إلى النظام الثوري الإسلامي كان هو الشعب ذاته، ولا تعتبر الفترة القليلة التي مرت على الثورة - ٢٢ عاما - كافية لوضع ستر النسيان على هذه الحقيقة، ومن ثم يجب أن نفترض أن هناك خوفا مشتركا بين الإصلاحيين والمحافظين من أن تؤدي الخلافات بينهما إلى إعادة إدخال الجماهير كعنصر حاسم في الصراع، لأنه في مثل هذا الوضع يمكن أن تتجاوز مطالب التغيير القطبيين معا.

وربما يبدو السؤال المنطقي هنا: كيف تؤكد الوقائع صحة هذا التحليل؟ وما هي التوقعات في المستقبل للعلاقة الثلاثية الأطراف: الجماهير، قطبا السلطة: المحافظون والإصلاحيون؟

بالنسبة للسؤال الأول، لو نظرنا إلى تطور عملية توزيع القوى بين الإصلاحيين والمحافظين خلال العشرين عاما ماضية، لوجدنا أن وضع الإصلاحيين كان يتحسن بوضوح منذ عام ١٩٨٨، غير أن الطفرة الكبرى في قوة الإصلاحيين بدأت عام ١٩٩٧ بانتخاب محمد خاتمي - المحتل القوى لهذا التيار - لمنصب رئيس الجمهورية وفوزه باكتساح على خصمه من المعسكر المقابل، ثم اكتساح مرشحي الإصلاحيين الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ١٨ فبراير ٢٠٠٠، وأخيرا فوز محمد خاتمي بولاية ثانية بنسبة تأييد تصل إلى ٧٧,٨٪ من مجمل المقتريين، وهي نسبة تفوق ما حصل عليه عام ١٩٩٧ والتي لم تزد عن ٧٠٪ من أصوات المقتريين.

لقد توقع الكثيرون خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ أن يستغل التيار الإصلاحي الاجماع الشعبي الذي يحظى به لخوض معركة حاسمة مع الجناح المحافظ لتحجيمه

تميل أغلب التحليلات التي تتناول الأوضاع السياسية في إيران إلى تبني نموذج تفسيري يقوم على أساس نظام ثنائي القطبية طرفيه هما الإصلاحيون والمحافظون، حيث تتوزع بينهما عناصر القوة وتتعدد من خلالهما المواقف الخاصة بالقضايا الداخلية والخارجية، وقد سبق للعديد من الخبراء والباحثين المتخصصين في الشؤون الإيرانية، أن أشاروا إلى الفارق الهام بين النظام الثنائي القطبية الذي يكون طرفاه مختلفين تماما في منطلقاتهما الأيديولوجية ومتنافسين على غنائم واحدة، وبين النظام الثنائي القطبية في إيران والذي لا يسعى فيه كل قطب من اقطاب النظام إلى القضاء على القطب الآخر قضاء تاماً بقدر ما يسعى فقط إلى تحجيم نفوذه ولجم تطلعاته، على أساس أن تقويض أي قطب من القطبين سيؤدي تلقائيا إلى تقويض القطب الآخر ومن ثم إنهاء المشروعية الإسلامية للنظام بأكمله تمهيدا لتفكيكه والانتقال إلى نظام آخر، بمعنى أكثر دقة هناك إدراك حقيقي من قبل المحافظين والإصلاحيين على أن العلاقة بينهما والتي تبدو للناظر اليها من الخارج على إنها علاقة جمع حضري Zero Sum game لا ينبغي لها أن تكون كذلك من وجهة نظر داخلية تستهدف الإبقاء على المشروعية الإسلامية للنظام بغض النظر عن اختلاف توزيع القوى بينهما.

ويمكن القول أن هذا الإدراك قائم على حقائق ثابتة وقوية على رأسها أن الذاكرة الجمعية للشعب الإيراني مازالت حية وقوية، ومازال الجيل الوسيط في إيران (الذي كان شابا عندما قامت الثورة عام ١٩٧٩) يدرك - وربما ينقل ذلك للأجيال الشابة - أن العنصر الرئيسي

وتقييد صلاحياته، ولكن ذلك لن يحدث حتى أن مجلة النيوزويك الأمريكية الصادرة قبل اسبوع واحد من الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة توقعت - بناء على تقارير من داخل إيران ذاتها - أن خاتمة لن يحظى بنفس نسبة التأييد التي حصل عليها عام ١٩٩٧، ورجحت هذه المصادر أيضا احتمال تدنى الاقبال على التصويت باعتبار أن الإصلاحيين وممثلهم خاتمة لم يستغلوا السنوات الثلاث التي انقضت منذ عام ١٩٩٧ لتحقيق بعض المطالب الشعبية، وعلى رأسها تخفيف قبضة رجال الدين المحافظين على الحريات العامة، والمطالب السياسية وتحقيق إنطلاقة اقتصادية تكفى للحد من أزمة البطالة وتدهور مستويات المعيشة، وكلا المطالبين مرتبطين ارتباطا وثيقا باعتبار أن الخطاب المتشدد للمحافظين داخليا وخارجيا يقلص فرص إيران في جذب الاستثمارات الخارجية كما يحد كثيرا من قدرة إيران على الانفتاح على أسواق التجارة العالمية، كما يفرض من جهة أخرى رفع مستويات الاتفاق العسكري تحسبا للأخطار الخارجية التي تتزايد نتيجة اصرار رجال الدين المحافظين على تحدى القوى الدولية والاقليمية الكبرى، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن إستغلالها أيضا لقمع الحريات العامة.

ولكن ما هى الأسباب التي حالت دون إستغلال التيار الاصلاحى وذلك التأييد الشعبى الجارف الذى يحظى به لكى يستجيب لمطالب الجماهير الواسعة؟

هناك تفسيران لذلك، التفسير الأول والشائع هو أن نمط توزيع السلطة داخل المشهد السياسى الإيرانى لا يعطى فرصة حقيقية للتيار الاصلاحى - حتى لو كان بإمكانه نظريا أو كان ذلك هدفا من أهدافه - لتطبيق ما يراه من سياسات تقره من الجماهير، فهناك مجلس مراقبة الدستور (مجلس صيانة الدستور) الذى يسيطر عليه المحافظون، وصلاحيات هذا المجلس تؤدي للحد من قدرة البرلمان على إصدار التشريعات حتى فى وجود أغلبية للإصلاحيين داخله، حيث تنص لائحة هذا المجلس على أنه من حقه مراقبة أعمال البرلمان والموافقة أو الرفض لمشروعات القوانين التى تقدم من خلال البرلمان، وهناك أيضا «الولى الفقيه» الممثل فى شخصية السيد «على خامنئى» والذى يكفل له الدستور الحق المنفرد والمطلق فى تعيين قادة القوات المسلحة والحرس الثورى ورؤساء السلطة القضائية وهيئات الإذاعة والتليفزيون، كما يملك الولى الفقيه، سلطة عزل رئيس الجمهورية من منصبه.

تحد هذه المؤسسات - من وجهة نظر أصحاب التفسير الأول - من قدرة الإصلاحيين عمليا على

مجابة المحافظين، وبالتالي يمكنها أن تفسر عدم إقدام الإصلاحيين على تبنى سياسات معينة يحبذها أغلب أبناء الشعب. التفسير الثانى يرى أن الإصلاحيين لم يتحركوا خطوات كبيرة فى مواجهة خصومهم من القطب الآخر لأنهم يخشون أن يؤدى الصدام إلى إنهيار النظام الذى أسسه الإمام الخمينى انهيارا تاما ومن ثم إخراج الإسلاميين بجناحيهم المعتدل والراديكالى من الخريطة السياسية الإيرانية تماما، والدليل على ذلك أن الإصلاحيين لا يتحركون فى اتجاه حزب صلاحيات الجناح المحافظ وبالذات فى مؤسسة الولى الفقيه، أو مرشد الثورة والذى يقوم بتعيينه أو عزله «مجلس الخبراء»، وهو مجلس ينتخب من الشعب مباشرة، ويوسع الإصلاحيين إذا ركزوا على ملء هذا المجلس بالعناصر التي تنتمى إليهم اعتمادا على أن ثقة الجمهور بهم، والتي أوصلتهم للسيطرة على البرلمان ومؤسسة الرئاسة، جعلتهم يتحكمون فى شخص الجالس فى مؤسسة الولى الفقيه بكل صلاحيته الواسعة، كذلك لم يدخل الإصلاحيون فى مواجهة حقيقية مع المحافظين سواء للحد من نفوذهم فى عملية تصفية المرشحين فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المحليات، أو فى مواجهة السيد على خامنئى مرشد الثورة عندما قام فى ١٨ مارس عام ١٩٩٧ - أى بعد انتخاب خاتمة للولاية الأولى بأقل من شهر واحد - بإنشاء مجلس جديد باسم «مجمع تشخيص مصلحة النظام» وهو مجلس للمستشارين يرأسه الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى - القريب من الجناح المحافظ - ويعمل كهيئة استشارية لرئيس البلاد، ويستهدف وضع السياسات البعيدة المدى ويتولى الفصل فى النزاعات التشريعية التى تنشأ بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، أن اسم هذا المجلس يكشف بوضوح عن إدراك المحافظين والإصلاحيين حقيقة أن مصالحهما وإن تناقضت فى إطار محدد، إلا إنها يجب أن تتوافق لحماية النظام من التهديدات التى تأتى إليه من الخارج، وكون الجناح الإصلاحي لم يخض معركة ضد صدور هذا القرار الذى أنشئ بمقتضاه المجلس، ربما يكشف عن هذا التوافق أو يرجعه على الأقل، ومن ثم يمكننا القول أن الإصلاحيين ليس فى نيتهم على الإطلاق الاستجابة لكافة مطالب الجماهير التى راهنت عليهم بغض النظر عن مدى قدرتهم على تحدى المحافظين من عدمه، كما يمكن القول أيضا أن كلا الجناحين يدرك أهمية الحفاظ على الآخر من أجل الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامى نفسه، ومن ثم فبوسع الإصلاحيين التذرع باحتلال المحافظين قمة المؤسسات التى بوسعها تحرير الاصلاحات المطلوبة أو

وقفها، كما يوسع المحافظين الاعتماد على الإصلاحيين بوصفهم الأمل الذي تراهن عليه الجماهير الواسعة لإحداث التغيير حتى لا تخرج الجماهير كما خرجت عام ١٩٧٩ لتقوم بنفسها بعملية تغيير النظام وتحقيق مطالبها.

مستقبل العلاقة بين ثلاثية المشهد السياسي:

أظهر الاقبال الواسع من الناخبين الإيرانيين (٦٧٪) تقريبا من المسجلين في القوائم) - خلافا لكل التوقعات - أن أغلب الشعب الإيراني ما يزال راغبا في إحداث التغيير المنشود بشكل تدريجي وأنه يراهن على الإصلاحيين لإحداث هذا التغيير دونما صدام مع الجناح المحافظ. ويمكن القول أن تقارب برامج الإصلاحيين والمحافظين حول أسلوب معالجة الوضع الاقتصادي قد جعل الاستقطاب يذور حول قضيتين الأولى الأخطار التي تمثلها التحديات القادمة من الخارج وعلى وجه الخصوص من جهة الغرب وإسرائيل، وقضية الحريات العامة وتقليص سلطة رجال الدين على وضع القيود التي تحد من الحريات الشخصية. ويمتلك المحافظون أوراقا قوية على الجانب الأول إذ يحقق خطابهم الثوري المتشدد ضد الاستكبار الغربي والداعي للاعتزاز بالهوية الوطنية والإسلامية مطلباً وجدانياً لأغلب الشعب الإيراني، أما الإصلاحيون فهم وحدهم القادرون على تحقيق الآمال الخاصة بالقضية الثانية، أي توسيع هامش الحريات الشخصية والعامة، ويبدو أن الجناح المحافظ على استعداد لخلق الإضرابات في الداخل وزرع الألفام في طريق الإصلاحيين إذا ما حاولوا السير قدماً في اتجاه تحسين علاقة إيران بالقوى الإقليمية والدولية الكبرى، وإذا ما شعروا بأن سياسة الإصلاحيين ربما تتسبب في تهديد مكانتهم. وتشير كثير من الأحداث الأخيرة التي مرت بها إيران في السنوات الثلاث الأخيرة، ومنها عملية اغتيال بعض المثقفين المحسوبين على التيار الإصلاحي وظهور أدلة تشير إلى ضلوع عدد من رموز المحافظين المنتميين للمخابرات في هذه الحوادث،

وأيضا الإضرابات التي جرت في شرق البلاد في فبراير عام ٢٠٠٠، والتي أشار البعض إلى دور العناصر المنتمية للجناح المحافظ فيها (مختارات إيرانية أغسطس ٢٠٠٠). وتشير هذه الأحداث إلى إمكانية التي يتمتع بها الجناح المحافظ من أجل الإبقاء على سلطاته ومنع توسع الإصلاحيين في وعودهم للجماهير. ويوسع المحافظين أيضا عبر سيطرتهم على أجهزة الأمن والقوات المسلحة أن يزدوا من حجم مشاريعهم الخاصة بتطوير الأسلحة النووية والصاروخية مما يؤدي بالقطع إلى توتر شديد في العلاقات الإيرانية - الأوروبية، كحافز يدفع الولايات المتحدة وإسرائيل لاتخاذ إجراءات عقابية عنيفة ضد إيران. ويدرك المحافظون أن هذه التطورات لو حدثت ستؤدي تلقائيا إلى لجم مطالب الإصلاحيين على أساس أن اجواء الخطر الخارجى كانت دوما تصب في مصلحة المحافظين، فعلى سبيل المثال أدى الغزو العراقى للأراضى الإيرانية عام ١٩٨٠ والذي تم بعد أول انتخابات برلمانية فى عهد الجمهورية الإسلامية بثلاث أشهر فقط إلى تحجيم التطور الديمقراطى الذى كانت إرهاباته الأولى قد بدت فى هذه الانتخابات وتمثلت فى مشاركة واسعة لمختلف التيارات السياسية والحزبية بلا قيود، وأدى استمرار هذه الحرب حتى عام ١٩٨٨ إلى سيطرة الجناح المتشدد على مقاليد السلطة فى إيران باعتباره الجناح الذى يرفع أكثر الشعارات تشددا فى مواجهة الخارج المعتدى.

وبين المخاوف هنا وهناك، وبين المصالح المتبادلة بين الجناح الإصلاحي والجناح المحافظ من أجل الإبقاء على النظام الجمهورى الإسلامى يظل المشهد الإيرانى عامرا بالحياة والترقب، ولكن يبقى السؤال الهام: إلى متى سيصبر الإيرانيون - وأغلبهم من الشباب تحت سن ٢٥ عاما - على بقاء الإصلاحات التى يطالبون بها؟ وإلى متى سيظلون يدفعون بالإصلاحيين لخوض معركة التغيير دون تدخل مباشر منهم كما حدث عام ١٩٧٩.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-227-130-3

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تدوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

١ - الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساسا إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي . وتصدر الكراسات الاستراتيجية ، بدءا من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصريا وعربيا ودوليا . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التي كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عبد العليم محمد .

(د) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضا دقيقا وأفيا باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(هـ) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(و) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران .

(ز) الديمقراطية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديمقراطية المعاصرة على المستوى المصري والعربي والدولي ويرأس تحريرها د . هالة مصطفى .

٢ - التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي :

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسمى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري . ويصدر التقرير الاستراتيجي العربي أيضا باللغة الإنجليزية بدءا من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوي يرمى إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ - الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التي غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربي - الإسرائيلي ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصري والعربي ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ - المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضا لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالي <http://www.acpss.org> والبريد الإلكتروني [acpss\(a\)ahram-org.eg](mailto:acpss(a)ahram-org.eg) بالإضافة إلى البريد الإلكتروني للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام .

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلا عن إمكانية الاشتراك السنوي في إصدارات المركز الدورية والتي يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

E-mail: [acpss\(a\)ahram.org.eg](mailto:acpss(a)ahram.org.eg)